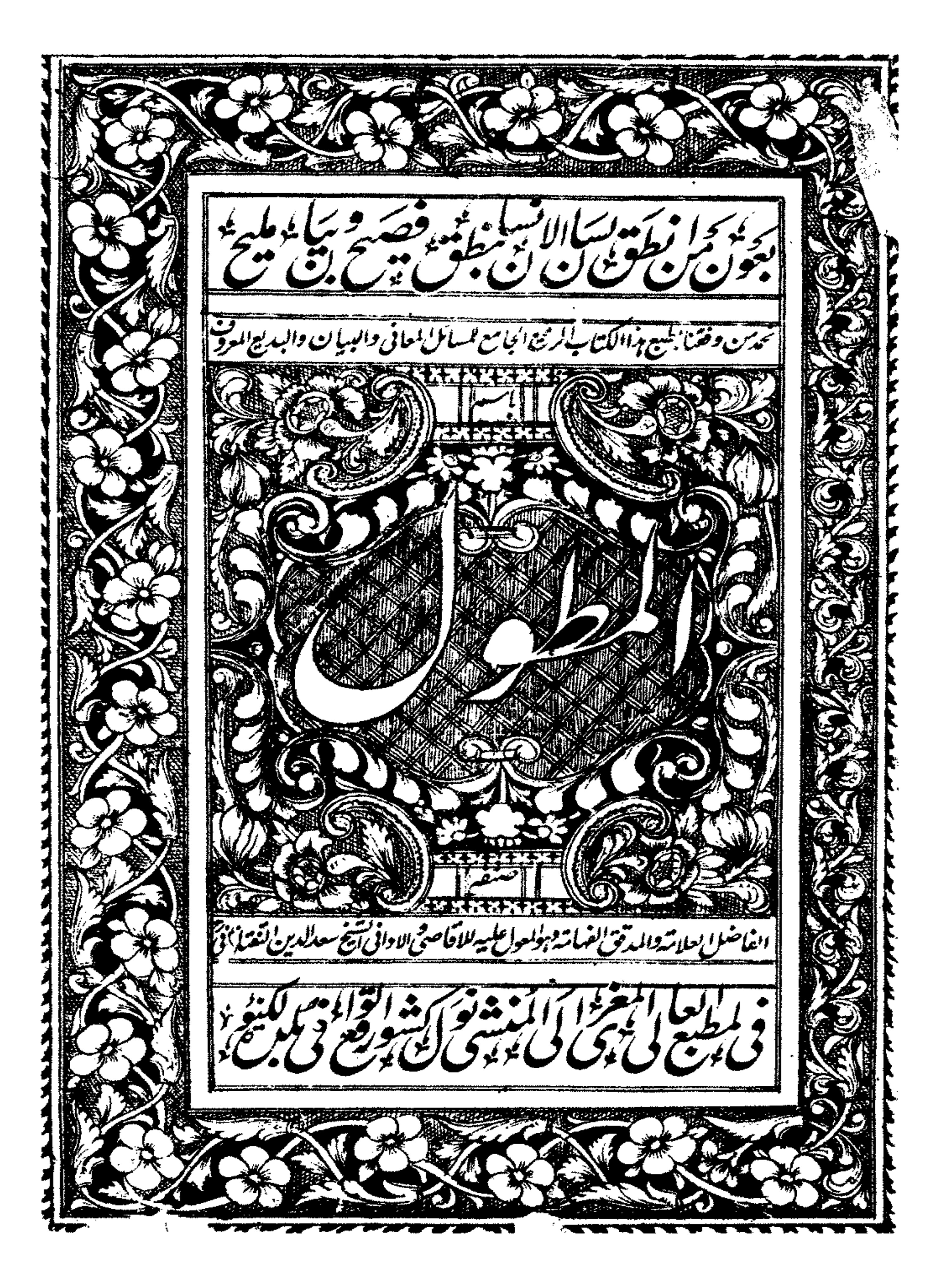
بعون من انطق لسان الانسان بمنطق فصيح وبيان مليح
بحمد من وفقنا لطبع هذا الكتاب المرشح الجامع لمسائل المعاني والبيان والبديع المعروف
المطول
للفاضل العلامة والمدقق الفهامة وهو المعول عليه للاقاصي والاداني الشيخ سعد الدين التفتازاني
في المطبع العالي المعتزي الى المنشي نولكشور الواقع في بلدة لكهنؤ

اطلاع — اس مطبع میں ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ واسطے فروخت کے بیئے موجود ہے جنکی فہرست مفصلہ ذیل ہے شائقین کو چھاپہ خانہ سے مل سکتی ہیں جبکہ سابقہ و ملاحظہ سے شائقین اصل حالات کتب کے معلوم ہو سکتے ہیں آئندہ بھی اشتہار ہر کتاب کے ذیل میں [illegible] بعض کتب علم معانی و بیان و منطق و علم مناظرہ و عقائد [illegible] کو درج کرنے سے یہ معلوم ہو جس فن کی یہ کتاب ہو اس فن کی اور بھی کتب موجود ہیں کارخانہ سے قدر دانوں کو [illegible] کا فائدہ حاصل ہو

کتب علم معانی و بیان

مختصر المعانی — محشی مع حاشیہ [illegible] مصنفہ مسعود بن عمر معروف بہ سعد الدین تفتازانی۔

کتب منطق

مجموعہ منطق — نام مجموعہ ہے جس میں چند کتب شامل ہیں ۱ — رسالہ صغریٰ ۲ — رسالہ کبریٰ ۳ — ایساغوجی ۴ — مختصر المیزان ۵ — میزان المنطق ۶ — تہذیب ۷ — مرقاۃ المنطق ۸ — تعریف الاشیاء ۹ — تعلیقات تعریف اشیاء ۱۰ — ملخص مع المیزان ۱۱ — رسالہ مقولات عشر ۱۲ — رسالہ جواہر خمسہ۔

شرح تہذیب — عربی میں مصنفہ مولانا عبد اللہ یزدی مع حواشی مولوی عبد الحی مع شرح [illegible] از مولوی عبد الحلیم [illegible] مفتی سعد اللہ [illegible] ابو الفتح [illegible] الاسلام۔

ایضاً [illegible] مع شرح قاضی [illegible] کتاب [illegible] مرقاۃ [illegible]

[illegible] المیزان — مصنفہ مولوی [illegible]

قال اقول — یہ شرح ایساغوجی کی ہے جو مصنفہ اثیر الدین ابہری ہے۔

قطبی منطق — مصنفہ قطب الدین رازی کتاب ہے۔

میر قطبی — از سید شریف علامہ۔

رسالہ ایضاحات — یعنی یہ بحث المختلطات حاشیہ قطبی کا ہے۔

حاشیہ عبد الحکیم — بر قطبی و میر قطبی از ملا عبد الحکیم۔

شرح سلم ملا مبین المسمی بمرآۃ الشروح مع [illegible] مباحث [illegible] دیگر رسائل تعلیقات شرح سلم ملا مبین مصنفہ ملا محمد مبین۔

شرح سلم قاضی مبارک مع منہیات شرح سلم قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک۔

منہیات شرح سلم قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک۔

ہدایۃ الحکمۃ — [illegible] شرح رسالہ [illegible] منطق [illegible]

کتب علم مناظرہ

آداب مسعودیہ — در علم مناظرہ مصنفہ ابو الخیر مسعود [illegible] الدین [illegible]۔

کتب نحو

مجموعہ نحو میر — شامل چند کتب ذیل ہے ۱ — نحو میر از سید شریف علامہ ۲ — مائۃ عامل ۳ — جمل ۴ — خلاصہ ۵ — تتمہ ۶ — [illegible]

[illegible] محشی — مصنفہ امام ابو الحسن علی [illegible]۔

شرح مائۃ عامل — محشی [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الايادي وروائع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحكمة ودبر برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من تبع من ضيضي الكرم والسماحة واشرف من نبع من دوحة الحسب والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو العلم بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق

تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الاعجاز واثار
الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلة تقريب
الغوص على فرائد مجملة ومفصلة قواعده كافية في ضوء المصباح
الى انوار التأويل مواردة شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل
ظهر لباب آثار تراكيبه وصفا ومنه عذب عباب عجائب اساليبه
وصفا شعر لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يك سابقا
في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد
فطفقوا يتعاطونه من غير تعمق ويتصدون يدعون في غرض
مقاصده بمجرد القيل والقال ويقتصرون من تقرير طائفة على ذكر
المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض
التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى
تنطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشأن
والتفطن للنكتة الخفية المكان واني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مسرح
اسراره قداح نظري ببعث صدق الهمة في الارتقاء الى معارج الكمال وفرط الشغف
باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال

الافاضل وفخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم
والمعارف واقتلاد الاناسي عن صنوف اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
الى الفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره و
كثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى
الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله
عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته
مختصرا حاويا لغرر اصول هذا الفن وقواعده محتويا لنكت مسائله
وفوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق
هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز
لائحا عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز شعر في كل لفظ منه روض
من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك
اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت
شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون

من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انتكاس احوال
الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه
ويندرس الاثر لكني لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله وامتداد اعناق هممهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم
قد حرموا التوفيق للاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار
اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه
قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا للسلوك في طرائقه من غير دليل
فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل فاختلست من اثناء التحصيل
فرصا مع ما اجرع من الزمان غصصا فطفقت اقتحم موارد السهر
غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة ولقد تناهيت
في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل
صعاب هو صعابه الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه
المخفية واودعته فوائد نفيسة سمحت بها كتب القدماء وفوائد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور
التوفيق ولطائف معان اتخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع
اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من
مذهب البغي والاعتساف واشرت الى الجواب عما اكثر من المفتاح و
الايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح

للمفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاحذقين في هذه الصناعة

واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير مجاعة وعرضت الساب

بجماعة خطر والتحقيق الواجبات وما عرضت على نفسي سنن في تطويل

الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر

رماني الدهر بالارزاء حتى ؛ فؤادي في غشاء من نبال ؛ فصرت اذا اصابتني

سهام ؛ تكسرت النصال على النصال ؛ وخلت من تواتر الاخبار والاحوال بتفاقم

المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في ديار خراسان لا سيما شعر

ديار بها حل الشباب تمائمي ؛ واول ارض مس جلدي ترابها ؛ فلقد جرد الدهر

على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من

اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من خيرها الا قوم بلد مجحف

شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا ؛ انيس ولم يسمر بمكة سامر ؛ فطرحت

الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان ومضت سنين و

بقيتها نسيا منسيا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى

من دهر اذا اساء اصر على اسائه وان احسن ندم عليه من ساعته

ثم لما عرفت فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني من رفع

الى خفض حتى انخت بجرجان وسهرتها حماها الله عن الآفات فجعل الله عيني

منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها

واحسنها بالايمان واليمن والامن، فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم
والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى رونقه واصل وصفه المفصل الى ما به نظم محامل
الخلائق بعد الشتات وتصالحوا بعد البيات واستظل الانام بظلال
العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل
ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب
الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل و
الانصاف هادم اساس الجور والاعتساف عالي لواء الولاية في الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان
الممتثل بمرات الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في
اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله شعر
خليفة ملك الآفاق سطوته، والحق كان مداه اية سكنا، نجوم حول
ذراه العالمون كما ترى الحجيج بيت الله معتركا، يحيى ... رضي منه
الزمان وكم من مكانة يلظى من سخطه ملكا، اطارحا ... من نصله

فيها إلى السماك لواء الشرع قد سمكا، وصار فلك الرشد منها كل معتسف
قد كان في ظلمات الغي منهمكا، بالدين صار قرير العين متسما والملك
أمسى بالاقبال متمسكا، علا فأصبح يدعوه الورى ملكا، وريثما فتحوا عينا
غدا ملكا، وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا
والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين أبو الحسين محمد كرت لا زالت أقطار
الارض مشرقة بأنوار معدلته وأغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته
فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشد بنيان الهداية أثر ما
أشرف على الانهدام وأمطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص
من بينهم العالمين بمزيد الاجلال والاكرام ﴿شعر﴾ أقامت في الرقاب له
أيادي هي الاطواق والناس الحمام، فقرأت الحمد لله الذي أذهب عنا
الحزن ووسمت بنسيان الأحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا
وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وعمر من عطفي فهداني
الله سبحانه سواء الطريق وأفاض علي سجال التوفيق حتى رجعت إلى ما جمعت
وشمرت الذيل في تصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه
وتهذيبه وأضفت إليه ما سمح به في أثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح نعرات الله
للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا
بنفائس الفرائد فجعلته تحفة بحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجأ لطوائف الأنام وملاذا لهم من حوادث الأيام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلائق

وخليلي خواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا الي بما عانيته
في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله التضرع في ان ينفعه المحصلين الذين
هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا الفريق موصوف عزيز المرام قليل
الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال
بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو
الثناء باللسان على الجميل سواء يتعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا
ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق

او عن هما انما توهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل
انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على
اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق وكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب
الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان نقول ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق
او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن
لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لتسلمها لفظا ومعنى اما
لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي بما انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني
علم بكونه مالم تعلم مفعولا ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان مالم نعلم بدل
من الضمير المحذوف او حسبه محذوفا وضميرا نصب بقل فقد تعسف واما معنى
فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة

ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء
دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء
الى اصولها لما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج
في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا امر موقوف على ان يعرف كل واحد
صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي
الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق
الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور
على الغير ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية وهو علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي
مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة
وهو انما يتقرر بآيات تدل على انه من عند ربه تعالى وهي المعجزات واعلى
معجزات نبينا عليه الصلوة والسلام القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة
نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله
ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب

دعاء للشارع المبين للقوانين الكلية التي هي علم الشرائع وافضل من اوتي
الحكمة اشارة الى المقنن لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف
ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا الله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز
ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام
الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي
الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم
دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله
اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد فلما كان اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات
الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم
البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه

لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعل

من هذه الطائفة معانٍ هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به

اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها

فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن

استارها فيكون من اجل العلوم قد دل ان المراد بكشف الاستار معرفة

انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار

والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه

الصلوة والسلام في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية

والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته

من اشرف الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل

كيف التوفيق بين ما ذكرتما وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز

هو الذوق وليس الا وتفسير وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع عنها قلنا

معنى كلامه انه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا

وما ذكرتما لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم

ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وانتفى الحصر المستفاد منه حقيقيا جرى

الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع

من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة

لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم

الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن

بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل كما ذكر في المفتاح
وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه
الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وفي جعلها في هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلان
بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ولا
تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه
تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض
لما ادى الى الفساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف هذين العلمين
مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من
مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم
البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تميز من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو
وضع كل شئ في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها التي بها من بعض
فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها بلا تعجيل قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها
تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بجذف

بفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لان المصدر عند العمل مأول
بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم
جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل
هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما قد تقدم حكمه حكم ما اول به مع
ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشئ
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع
في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو
الزائد المستغني عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ
الفرق بينهما في بحث الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر على
الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والتجريد
عما فيه الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر
يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده
فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر
بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد
ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة
وهي الجزئيات التي ذكرت لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد
لكونها من التنزيل ومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم

فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا آلوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني
في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا
اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبه اي
ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم
ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ
كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي لتناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يتأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة
في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا و
تعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مولفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد

الى الظفر اي لم اظفر في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا بالاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته
على المفتاح وغيره واعتذار عن جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات
خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا غيره لتقديم المسند اليه
ههنا وجب حسن ذلك مقتضى للتخصيص لا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو
للحال فأتى بالجملة الاسمية مما يقال انه قصد الاسمية رعاية لنظير حصوله
من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال
من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح والقسم الثالث
منه انه اي الله تعالى ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل
غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم
الرجل فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية
الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير
المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوله زيد نعم الرجل ثم
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله
تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن

اولا الثاني المقدمة والا الاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة
فنون وخاتمة لان الثاني ان يتوقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق
ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يتبين هنالك ان شاء الله تعالى ولما نجز كلامه
في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه
بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن
لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما
ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة
وعلى الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط لها بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما
الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة
على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر
المعاني والبيان وثانيهما ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة

في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم
ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها
الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة و
هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجم وافصح اذا انطلق
لسانه وخلصت من اللكنة وجادت لغته وافصح به اي صرح به يوصف
بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اي المتكلم والكلام فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين
فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ
الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللغات سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون
سالما من مخالفة القوانين ومن تنافر والغرابة والتعقيد وقد يتسامح في
تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان
كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار

ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه فيليق به لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك بين معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تقسيم البلاغة والفصاحة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ولا يتوجه الاعتراض على قوله لم نجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شئ من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر ارتفع تعدى ولا يتعدى الى العلى وتمامه تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر

والمثنى والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط
وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب في الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزرات هو
توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة
الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد
غير متنافر من القريب المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد
ما هو بخلافه كملع بخلاف علم ولم يبعد ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى
الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ
وحلم وملح بل هذا امر يرجع فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق
فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى
المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه والاولى
ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام

المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها المراغم عن الفصاحة وايده بعضهم بان
انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه مم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب
ولو سلم فبا عتبار الاعم الاغلب فلم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين
هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم
كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل
كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسوطة كما في تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من
الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكره جار الله في الفائق

انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من بين ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرجا في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يجيئوا على هذا الاستعمال وان يكون هذا اصلا مستعدا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة وان صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالعذبة يجوز ان تكون غريبة ولا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية حينئذ تنافي فصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور

في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت
للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا
عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في
النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح الذي يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على
السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
ثم كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان
اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة
لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك
من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه
الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل
بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات

المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس
سماعه ومنها ما يستكره نحو الجرشى في قول ابى الطيب في مدح سيف الدولة
ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب
فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله عنه
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل
واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
الظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا والجحيش والطلخم وقد
ذكرها هنا وجوه آخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثانى ان ما ذكره هذا القائل في بيان
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث
ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع
اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ
فى السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وهذا ليس بشئ للقطع باستكراه
الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفخت
وصلع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ
ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض اسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع السجية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ

متفاوتة باختلاف المقامات كما سيجئ فى الخاتمة ولفظ جندى ودسر كذلك

والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد

مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة سواء كانت متنافرة ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله شعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل وقوله شعر لما عصى اصحابه مصعبا اداى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل و

٢٦

اما قوله شعر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله شعر الا ليت شعري هل يلوم قومه * زهيرا على ما جر من كل
جانب * فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على
اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل
قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون
ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي
الواو للحال وهو مبتدأ وخبره معي واذا ما لمته لمته وحدي اي لا يشاركني
احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا او
الفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق
منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء
مما عاب به الصاحب قال المصرح فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من
القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من الثقل واذا انضم اليه امدحه الثاني
تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدح
غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه مؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول
من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فانّ فى تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه لا يوجب التثقيل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق فى مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى

وما مثله فى الناس الا مملكا ۞ ابو امه حى ابوه يقاربه

اى ليس مثله فى الناس حى يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملكا اعطى الملك والمال اعنى هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى الا مملكا

احد لا ابن اخته الذي هو هشام فقيد فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابوه

وابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي

هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا انصبه

والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه وجب زيادة في التعقيد

قيل مثل مبتدأ ومحصره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس

وبطلان العمل بتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تفاوتا في المعنى يظهر

بالتامل في قولنا ليس مماثلة في الناس حيا يقاربه او ابوه حي يقاربه مماثلا له

في الناس فالصحيح ان مثله اسمها وفي الناس خبرها وحي يقاربه بدل من مثله

ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي ان لا يكون ظاهر الدلالة

على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني

المقصود وذلك الخلل انما يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط

الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر هو عباس بن

الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع وهو الرواية

الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز وبالنصب توهم عيناي الدموع

لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة

والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي

ساءني وسرني شعر ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه

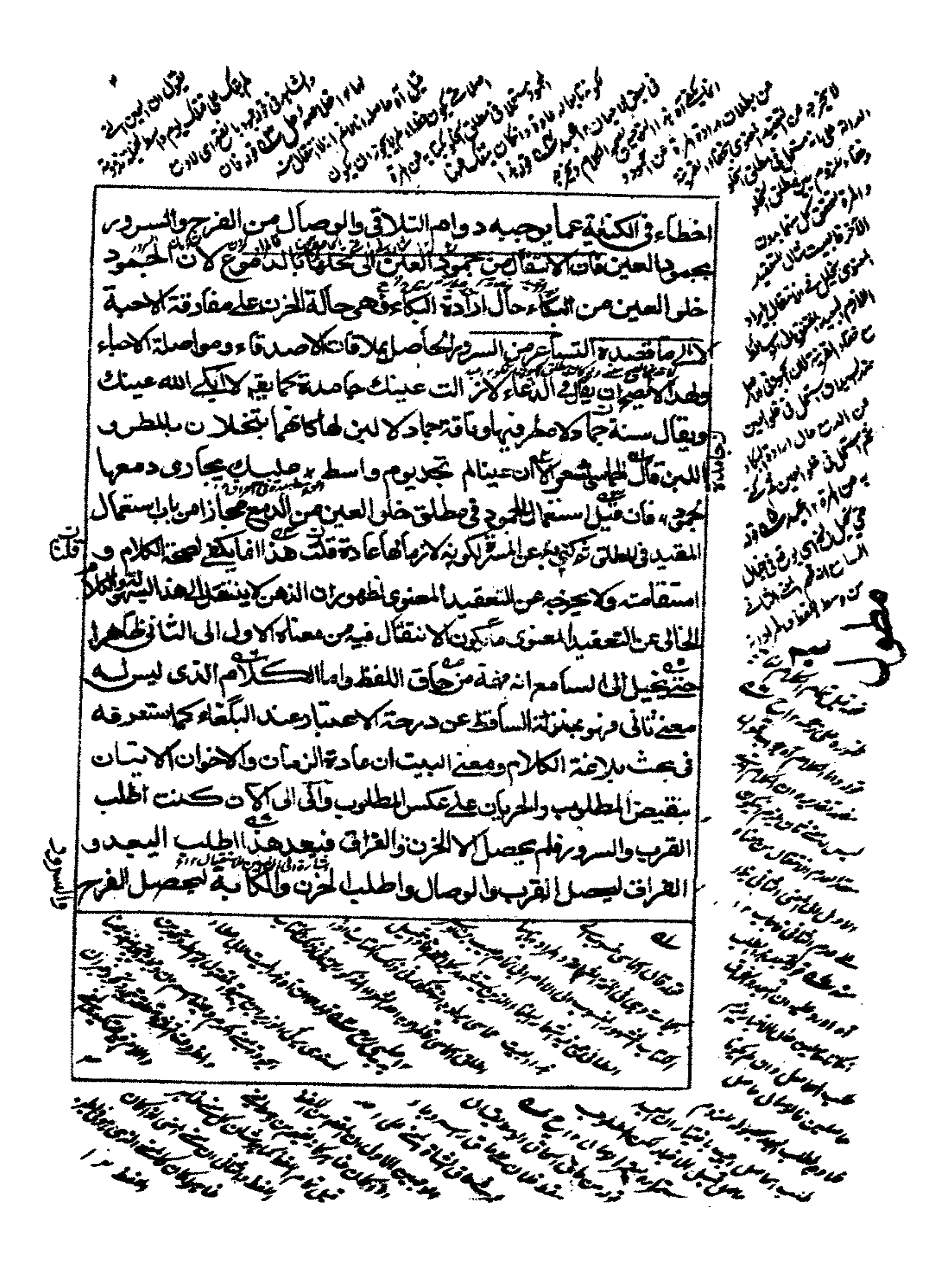

اخطاء في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور
بجمود العين فانه لانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان الجمود
خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
الى ما قصده التسليم من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء
ولهذا لا تصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر و
اللبن قال الحماسي شعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها
لجمود، فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كناية به عن السرور لكونه لازما لها عادة قلت هذا انما يكفي لصحة الكلام و
استقامته ولا يخرجه من التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا المعنى الكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا
حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له
معنى ثاني فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما استعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المطلوب واني الى الآن كنت اطلب
القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد و
الفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح

قلت

والسرور

والسرور وهذا اذا نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته
كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه كالعلة لانه
لازم للامر المطلوب ليظهر انه مطلوب مبالغة فى بعده هذا هو
المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه
عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه
اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى
انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى
ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تع سنكتب ما قالوا
وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر
الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اى كقول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح يعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو
الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث والمراد بها فرس حسن الجرى لا تعب راكبها

كانها تجري في الماء لها صفة سبح حال من شواهد وعليها
متعلق بها وشواهد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف
والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابك ~ حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
فقد اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
والجرعا تانيث الاجرع وقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلان بمرأى مني ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا في
الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل
بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال
الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله ~ يا علي
بن حمزة بن عمارة ~ انت والله ثلجة في خيارة ~ ثم قال
الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم
من الاستكراه ملح ولطف كقوله ~ فظلت تدير الكاس ايدي

جآذره عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وتمّا اورده المحر في الايضاح
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يقع بين المتضايفين شيء غير مضاف كما في البيت الاول او
غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار
وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة
التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث مما نحن
هذا الا انا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا او تباعدا فذلك والا فلا جهة
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح
وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي قسم من مطلق الكيف وعرّفه
القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة
والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة

والزيادات والنقص كالانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية

وقولهم لم يعتبر فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة لو صحة اقتضا

عدمها اذ لا يحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تعقله على تعقل

غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان

اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وهي ان كانت راسخة

في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس

فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن

المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح

وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى

فصيحا حالة النطق وعدمه سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ

فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار

ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة فكذا يجب ان يفهم

هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود

للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام

فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل

مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اعدادا متفرقة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك ولهذا قال لفظ فصيح دون كلام فصيح فقول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان والمقام متقاربان بالمفهوم والتغاير

بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر
اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات و
الحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق
بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك وهو عين اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجئ اعتبار مناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا ولا يختص بشئ
من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن
التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا واكثر والى المسند اليه
لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص بشئ
من التوابع او غير مخصوص مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور الى غير ذلك والى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غيره وجملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير
مقيد على ما سنفصله واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث

كالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة فى بابه وهذا احدث
اجمالى لتفصيل علم المعانى واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام
تقديم المسند اليه او المسند ومتعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام
ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم
والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم
الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزءها
ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز و
الاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين

مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن والجودة
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من
شأنه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى صحبت معها وضمت اليها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام
ليس له مع المضارع وكذا لكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع
المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او
الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية
وما هو في حكمها وايضا له مع المسند الاسمي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى
غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم و
التأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن

الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط
شأنه بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار
هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق ولان الارتفاع بغير الفصيح واراد بالحسن
الحسن الذاتى الداخل في البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع
بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى
الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم
ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة
المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

وهذا اعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل
ان ينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد
ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا
في الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا
خارج وانا خارج ان خرجت وانا ان خرجت خارج وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعا ويسرع وهو مسرع
او هو يسرع ... وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان يجيء
بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون
وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف
موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء
... ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير

والحذف والتكرار والإظهار والإضمار فنصب كل من ذلك مكانه وتستعمل

[illegible] من التعريف

[illegible] حيث

[illegible]

[illegible]

[illegible] في

[illegible]

لكن لا من حيث [illegible] العرض

الصوغ له الكلام [illegible] من أفاد [illegible]

[illegible] الكلام من حيث

[illegible] عند التركيب

لا [illegible] المعاني

عن [illegible] والإعراض [illegible]

[illegible]

فيه [illegible]

من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة
من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق
بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت
انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام القوم وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على
ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه ان الفصاحة تطلق على
معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ
والثاني انها وصف في الكلام بها يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل وهو الذي يدل
بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى

المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني

الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم

والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من

الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة

والبلاغة والبراعة وما تشاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي

هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها

او نفيها وحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك المعاني

الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني

المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني

تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق على حذوها

تجوزوا وعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب

واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن

اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا

المعاني لما توهموا انها صفات للمعاني كالاول المفهومة بحسب اللغة والزيادات والكيفيات
والخصوصيات يجعلونها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون
الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من
انسان تكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك تجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو
مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من
التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة
من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم
التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض
في معناه فلم يعلموا ان معنى الفصاحة التي بحسب اللفظ لا من اجل شيء
يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته عن
اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف و
سلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به
ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول ل
[illegible] والجواب عن الشبهة ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ

ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن
كون اللفظ على وصف كذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اى للبلاغة فى الكلام طرفان
اعلى اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى
الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة المقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما
حق الرعاية فياتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر
سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب
المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
ممنوع وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ
فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى اليه

ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوجد ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه
في كلام البشر والاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد
على ان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبته اي مرتبة البلاغة ودرجته هي الاعجاز
والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان
بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت
بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه
في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده

كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع معارضة وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه
اى الى مرتبة هي ادنى منه ولو نزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه أخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج
عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة تقتدر بها على
تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها

في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم بما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة

المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف
عليهما ولم يعلم انحصار مقصودها وغايتها فيهما فاحتيج الى تحقيق خبر فالحاصل ان البلاغة
ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما بما يتوقف على الاتصاف بهذين
الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة
الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيان
واما تحقيق قوله والثانى اى تمييز الفصيح من غيره يعنى معرفة ان هذا
الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من
الغرابة من غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز
عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة من غيره وهكذا جميع اسباب
الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين فى علم متن
اللغة اذ به يعرف ان فى تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج
لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم
ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين فى علم
الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا
البواقى فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره ما يتبين بعضه فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تمييز

يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا
قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت
فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة
بسيطة اجمالية هي مبدء لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة
يقال لادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمص
قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم
لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا يندفع ما قيل ان
اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة له عليه وكذا ما قيل ان
اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد والبعض فيكون حاصلا لكل

من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور الجزئية العارضة له من التقديم
والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وفيه
قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية ليلزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير و
التقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان عن
هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت
احوالا للفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انها يطابق اللفظ بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي
ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال
اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية
للتاكيد والذكر والحذف وغير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اذ ليس مقتضى الحال الا تلك
الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد

والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم تكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه
المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه الظاهر ان
تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في
التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة
مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غيره
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان
التتبع ليس بعلم لا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب

الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله
البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في
تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه
اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يمكن ان نعرف بحسب
عرفنا الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فنتتبع خواص تراكيبه من غير ان نتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع
اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من
ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد
الذي هو يليق بالمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما
اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطاء لا زيد خاصة ان زيدا

فائدة ان يكون لنفي الشك او رد الانكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لتخصيص
وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له
وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال يعني توفيه خواص التركيب
حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه مفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق
البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر
هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم
وبيان الانحصار والتنبيه لانه خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد

الجزء الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات
الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز
والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع
النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه
لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد
جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اى
يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اى تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اى فالكلام خبر والا اى وان لم
يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه

والخبر لا بد له من المسند اليه والمسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والظرف ونحو
ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون

المسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد
لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه تقييد الكلام بالبليغ لان
ما لا فائدة فيه لا يكون على مقتضى الحال فالزائد الذي لا لفائدة لا يكون بليغا
او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل
والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
فالذي يجب ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد
منها بابا برأسه وانا نقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او موخر معرف
او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة
ومن رام تقرير هذا الكلام بالترديد بين النفي والاثبات فقد فسد كلامه اكثر
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب
الاول والمفرد اما عمدة او فضلة فالعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة مسند اليه او مسند ثم لما كان
من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر
افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهم بزيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولهذا لم يقل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا

٥٩

ولا جملة لا يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه
كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنالك ابحاث راجعة الى
الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه على تفسير هذا الصدق والكذب
الذي قد سبق منه ذكرهما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام
يكون لنسبته خارج واحد لازم من الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر
على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق
والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على
ما هو به مثلا بتقديره بمعنى فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما
الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع
وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام
الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك

انّ الكلام الذی دل علی وقوع نسبة بین شیئین اما بالثبوت بان هذا ذاك
او بالنفی بان هذا لیس ذاك ثم قطع النظر عما فی الذهن من النسبة لا بد و
ان یکون بینهما نسبة ثبوتیة او سلبیة لانه اما ان یکون هذا ذاك او لم یکن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فی الذهن المفهومة من الکلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجیة بان یکونا ثبوتیین او سلبیین صدق وعدمها کذب
وهذا معنی مطابقة الکلام للواقع والخارج وما فی نفس الامر فاذا قلت
ابیع واردت به الاخبار الحالی فلا بد له من وقوع بیع خارج حاصل بغیر
هذا اللفظ یقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائی فانه
لا خارج له یقصد مطابقته له بل البیع یحصل فی الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ
موجد له ولا یقدح فی ذلك ان النسبة من الامور الاعتباریة دون
الخارجیة للفرق الظاهر بین قولنا القیام حاصل لزید فی الخارج وبین
قولنا حصول القیام له امر متحقق موجود فی الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحکمه فالقیام حاصل له وهذا معنی وجود النسبة
الخارجیة وقیل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو کان ای ذلك الاعتقاد خطاء غیر مطابق للواقع وکذب الخبر
عدمها ای عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو کان خطاء فقول القائل السماء
تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غیر معتقد لذلك کذب والمراد فی

قولنا ولو خطاء الحال وقيل للمعطاء اى لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم
بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك
عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالايقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو
مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقولات لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشئ من النفى والاثبات لكنه اذا تلفظ
بالجملة الخبرية وقال زيد فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله
نعم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك
لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا

ووجه هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون فى الشهادة وادعائهم فيها المواطاة
فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس فى قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع
ليس بشئ لظهور انه ليس خبرا بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون فى تسميتها اى فى
تسمية هذا الاخبار الخالى عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة فى الشهادة
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شئ
بشئ ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة فى مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اى
المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به اعنى فى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع
بل فى زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق فى نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد يظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقى منع كون

التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند ولعل
ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى الحلف المنافقين و
زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولئن رجعنا الى المدينة من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره النبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا
على انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت
الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون الخ
فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله تعالى صدقك يا زيد
الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب
وهو غير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا
كاذب فعنده الصدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد

بانه مطابق وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير
مطابق ويلزم من ذلك في الاول مطابقته للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعنى المطابقة مع اعتقاد
عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين
اللذين اكتفوا بواحد منهما على التفسيرين وكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي
تقرير مذهب النظام وقد وقع هيهنا في شرح المفتاح ما يقضى منه
العجب واستدل للجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار
حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوا
اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا

عدمه اكان اظهر وايضا لادلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه مرادهم يكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في زعمهم في نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فقط كما استدل به الجاحظ فالمعنى قصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر فانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

خبراً لا يكون صادقاً ولا كاذباً قلت كفى دليلاً على التقييد نقل ائمة اللغة
واستعمال العرب والاتمان بالقصد والشعور مع خلافه في خبرية الكلام فان
قيل المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبراً
ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات
مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما اشتمل على نسبة وذكر
بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام
تام يسمى خبراً وتصديقاً كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركباً تقييدياً
وتصوراً كما في قولك يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما
مطابق فيكون صادقاً او غير مطابق فيكون كاذباً فيا زيد الانسان
صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب
علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم
الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او
نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على
المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف ان اريد
تحديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما

مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخر
او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له
او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
فى عرفهم وانما ابتدأ بمباحث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو
الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا
المزايا التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهى ونقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان
علم المعانى انما يبحث فيه عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على الاسناد احد الطرفين الى الاخر
لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اى من يكون بصدد
الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران
رب انى وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام

رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعد
ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثل قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل والمثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم
اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه
اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم
كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا
لا ايقاعها فالظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه
اوقعها وانتزعها لو اريد هذا المكان لانكار الحكم بمعنى لامتناع ان يقال العلم
بوقوع النسبة فان قلت كيف قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو
حكم المخبر بثبوت المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على
ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد
وجد منه الضرب لئلا يلزم منه الاخلاء اللفظ

عن معناها الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين
متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت شئ لا يستلزم ثبوته في الواقع كما ظهر اراده انه لا يدل على
ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت
المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا انفهام المعنى عنه ولا شك
انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي
ولهذا صح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان
مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا
متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من
حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول له بل هو نقيضه
وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد انه
يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى
بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي
اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون
الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة
الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى
اللزوم انه كما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس

ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد
تصدره تصيف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم
من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان
الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على
ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي
ليس لهم علم به فلا يمتنعون منه وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح
عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله تعالى ولقد علموا الآية خبر القي عليهم مع علمهم
به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به
وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة
التعميم بقوله واهان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه
فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الشيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكرته فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن عن
الحكم والتردد فيه ان لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه
لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه
ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء
الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا
يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان قطعا استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم

وهي انّ واللام واسمية الجملة وتكريرها ونونا التاكيد واما الشرطية وحرفا
التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا
له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع
ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن
على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا
لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد
وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا
مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده
اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التوكيد
كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون مؤكدا بانّ واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون مؤكدا بالقسم وانّ واسمية الجملة واللام لمبالغة المخاطبين في
الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم
الا تكذبون وكانت الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم
اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن
التصريح الى الكناية التي هي ابلغ منه وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر
لا يكون رسولا البتة ولا فالبشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة من الله

لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين
منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى
هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل
انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث
وهو يونس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا و
الثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو
عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التاكيد
بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما هو فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا
جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام قلت ان زيد القائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق
مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير
بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر
لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير
الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف
او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اى خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه

لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير

السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر

اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف

الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس

استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح

فى شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح

بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا يصار المقام مقام ان يتردد

المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة

الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام

المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع

يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما

ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ق

يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتى بعد

الاوامر والنواهى وهو كثير فى التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان فى

هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه

الفائدة فيه وتغنى غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر

عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء
شقيق اسم رجل عارضا رمحه اى واضعا على العرض من عرض العود على
الاناء والسيف على الفخذ وهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا
الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل
كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا
بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن
العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع
المنكر ما ان تأمله اى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل ذلك
الشئ ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او
محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من
الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر فى حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة فى ايرادها
وقوله تعالى لا ريب فيه ظاهر فى التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة
المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل والوصل ان قوله
لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب لكونه مما اكد فيه الحكم بالتكرير يكون معنى ذلك الكتاب
الكتاب الحق الثابت فيكون معناه معنى لا ريب فيه نحو زيد قائم زيد قائم ويكون هذا على مقتضى
مقصود الظاهر قلنا انه قد جعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التأكيد
كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفى الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب

عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين
احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلاريب تعويلا على ما يزيله وح لا
يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب
عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد
لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وهو انه كلام معجز اتى به من يدل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا
لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرار لكن المذكور في دلائل الاعجاز ما يؤكد السؤال
وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو هذا والكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية
لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
على الوجوه المذكورة يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه
الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن ان ... هذا المقام والحال المتحقق بمنزلة المقام والحال الذي

يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه افراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك
لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك علمت حصلت انكاره كلا
انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن عن الانكار تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق
الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك
ما ذكره صاحب اللباب فى شرح قوله ع فى المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة
مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه
رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه الغرابة وتدوره مما لا يلوح صدقه
المسامع فى بادى الراى ويوجه الى السوال عن بيان كيفية وبيان صدقه
فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه
المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات
فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب
الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف
مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو
انه لا ينحصر فائدة ان فى تاكيد الحكم نفيا للشك او رفعا للانكار ولا يجب
فى كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة

على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من عمل سوء الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ع ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ش ان دهرا يلف شملي بجمل لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد فيؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعـ واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه وذلك اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج لو قالوا على لفظ التاكيد

التوكيد والمبالغة وامّا لمخاطبة اجنبيهم فى الاخبار عن نفسهم بالثبات على اليهودية

فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة

للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما

به معتقدا له كما تقول انك لعالم وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول

الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا

الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكر المطابق ما ادعاه

وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله

فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام ولان المخاطب

به ويلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد

مطلقا سواء كان انشائيا او خبريا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا

يعود الى الاسناد الخبرى منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز

لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا

او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه

ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله

عبد القاهر وصاحب المفتاح وقال وانما اخترناه لان نسبة الشئ الذى

يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما

لاشتماله على ما ينسب الى العقل وهو الاسناد يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة

عقلية انما هو باعتبار انه ثابت فى محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه و

الحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد

المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة

بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات

الضرب دون الخروج وانه لاثباته في الزمان الماضي دون المستقبل وكالاسناد بنسب الى
العقل بلا واسطة والكلام بنسبته اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل
لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن
تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال
المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث
عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين كذلك ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم
المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند فمنه اي حقيقة
عقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له
نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له
وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه و
يدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في الاعتقاد ومعنى كونه
له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره
وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة

حمله عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله انت تعلم بقرينة تقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به فالاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامرين الاول انه جعلها صفة للكلام والمص صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول

الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع

موقعه فتعريفهم غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه

على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا

في الظاهر ولا اعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم

مما ذكره في تعريف المجاز او لانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم

عدم صدقه على ما ذكر فان قوله الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون

عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل لا نسلم على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على

السرائر وللقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه

على نحو قولك فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر

فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار

غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل

وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف

واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي

ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا واخرجنا الى شيء مغسول وكلام

عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني

ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد

المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه

ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به

هو له على ما صرح به فيما سيجئ وهذا الاسناد اسناد الى المبتدء ولا اسناد الى المبتداء
عنده وليس بحقيقة ولا مجاز واما الثانى فلعدم صدقه نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا فى
الحقيقة ولا فى الظ وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد دخل ح فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ما صام يومى وما نام
ليلى قال الشاعر ع فنمت وما ليل المطى بنائم وحاصل الاشكالات ان الاسناد
اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لما هو له معناه
ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم فى الظ وجوابه ان معناه انه
لو اعتبر الكلام مجردا عن النفى وادى بصورة الاثبات لكان اسناده
الى ما هو له لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قولنا قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت
او نفى وكذا الكلام فى سائر الانشائيات مثل ليصم نهارك وليت نهارى
صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى
مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه

او ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى
غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول به فيما بنى للمفعول
بتأول متعلق باسناده حقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت
ما يؤول اليه من الحقيقة والموضع الذى يؤول اليه من الفعل لان
اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى
اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين
بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى كثيرة مختلفة جمع شتيت كمرضى
جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والسبب
والمكان والزمان ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول
به اذا كان مبنيا له اى للفاعل والمفعول به يعنى ان اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان
مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما

كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى الى غير الفاعل والمفعول يعنى
غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول لِلملابسة
يعنى لاجل ان ذلك الغير يُشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد
استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما
استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا استعارة
فى شئ من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة
الاستعارة الاصطلاحية كما قال الشيخ فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع
بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكاف
والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه
فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة
راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل
مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء اذا ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل بجد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف
الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة بما ذكره المرزوقى وهو ان
من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريدون المبالغة فى وصفه
ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية

وهباء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى
الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثل يوم يقوم
الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف
الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر
والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم
والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاءات الكتاب
وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من
افعال فاعله نحو ضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد والاليم انما هما الضال
والمعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر ان
هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس
عنده بمجاز لانه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون
بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو الحكيم
اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند
الى المفعول بواسطة فتامل وتنبه عليه نظائره والمعتنى

عنه صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي ثم قد قال المجاز العقلي ان يلبسه
الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله
تعـ فما ربحت تجارتهم ذلك ان يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله
تعـ شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو قول الشاعر يا سارق
الليل اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر ومما اشبه ذلك
من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون
في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند
اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه وكذا اضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف
اليه لانه جاوز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف المجاز العقلي
في الاسناد خاصة او مطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف
اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه
الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة
والامر مطاعا وكذا انما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعا ولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس والله اعلم

٨٨

ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في
قولهم شاب الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة لقرينة اضافة
التسلية اليها فالهموم قسمين فلا تقتصر المجاز العقلي على ما فهم من ظاهر كلام السكا
والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن
لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت
اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي
سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما
جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا
بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بانا لا نم
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه

بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى
ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو
الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص
باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل
التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى
يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج
نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوليه عند المتكلم وبضرب من التاول
ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع
طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين
فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت
الله البقل وخلق الله الافعال كلها واحترز الكافر بالتاول والقصد الى

انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما
هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر
لقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل اليه فالاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فان قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما تصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم فى
الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لان
الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقى التعريف سالما فيخرج عنه
ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق
الله الافعال كلها بالتاول لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو
قول الدهرى انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه
اسنادا الى غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل
بتاول عند اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد بظاهره بل
انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال
العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تيسر فساده فكيف يجوز ان يراد
غير ما هو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او

وانما هو لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما ينشاء من ارادة
الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه
اقوام ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل
نحو قوله اى الصلتان العبدى شعر اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى
على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالى مجاز ما دام لم يعلم
او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول حينئذ فيحمل على الحقيقة لكونه اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعنى ما لم يعلم
ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى
جذب الليالى في قول ابى النجم شعر قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع
من ان رأت رأسى كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر
المجتمع في نواحى الرأس جذب الليالى اى مضيها واختلافها وفي الاساس جذب
الشهر مضت عامته الطئ او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول اى مقولا فيها
ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول اى اصنعى
ما شئت ايتها الليالى فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز خبر ان
بقوله متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى

٩٢

ابا النجم او شعر اسه قيل الله اى امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا وارك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدى والمعيد والمنشى والمغنى فيكون اسناد ميز الى جذب الليالى بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارتها الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وانكا تا مختلفين والحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة

او مجاز فالمجاز فی قولنا زید نهاره صائم انما هو اسناد صائم الی ضمیر النهار وکذا
قولنا الحبیب احیانی ملاقاته المجاز اسناد احیانی الی ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة
خبرا الی المبتدأ واما علی مذهب السکاکی ففیه اشکال وهو ای المجاز العقلی فی القران
کثیر کقوله واذا تلیت علیهم ایاته ای ایات الله زادتهم ایمانا لم یقل منه قوله تعالی الذین یحوا ایمانهم
لا فتبا ... ای المعنی اذا تلیت علیهم ایاته زادتهم تصدیقا بتنوع المجاز العقلی فی
القران کثیر او المقصود ان اسناد زادتهم الی ضمیر الایات مجاز لانها فعل الله تعالی وانما
الایات سبب لها یذبح ابناءهم نسب الی فرعون التذبیح الذی هو فعل جیشه لانه
سبب امر ینزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحواء وهو فعل الله حقیقة
الی ابلیس لان سببه الاکل من الشجرة وسبب الاکل وسوسته ومقاسمته ایاهما انی لکما
لمن الناصحین یوما نصب علی انه مفعول به لتتقون ای کیف تتقون یوم القیامة ان
بقیتم علی الکفر یوما یجعل الولدان شیبا نسب الفعل الی الزمان وهو لله حقیقة و
هذا کنایة عن شدته وکثرة الهموم والاحزان فیه لانه یتسارع عند تفاقم الشدائد والاحزان
الشیب او عن طوله وان الاطفال یبلغون فیه اوان الشیخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البیت ای ما فیها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الی مکانه
وهو فعل الله تعالی حقیقة وهو عطف علی کثیر غیر مختص بالخبر کما یتوهم من تسمیته بالمجاز فی الاثبات و
ذکره فی احوال الاسناد الخبری بل یجری فی الانشاء نحو یا هامان ابن لی صرحا وقوله

تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجرى النهر ولا تطع امر ولدي على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك وقرينته اي المجاز اذ لا بد له من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله ومعنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند يعني الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم في المذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه اسناد الى ما هو له لكن امثال هذا البيت ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله

الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل و
مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لا مر من انه عبارة عن اسناده
الى غير ما هو له فما هو الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع
له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل
فيه قطعا معرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في
قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل شعر يا صفيي [illegible]
سناها القمر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك
حق لي على فلان اي اقدمني نفسي لاجل حق لي عليه وقولك محبتك جاءت بي اليك
اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر شعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب
المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي ان يضرب بي المثل لهلاكي في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس و
هذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان
يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة له كما في قوله

تعظيم بحث مجاز ثم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للخصوم فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى الفعل موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي رح وفيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال لتبيان المراد بالطبيب

هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامير هو الذي هو السبب لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه لتشبيه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا انه يلزم ان يكون المراد بالفاعل ... ولا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راضية وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اي يصبه في الماء اي في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلام السكاكي لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم وهو مثل لقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للتشكيك من قوله نهاره صائم مما لينا فيه بان الاستعارة انما هي في الضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم

لاحقيقة ولا مجازا اما لو ورد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع
ذائع في كلامهم سمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من
باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وحينئذ يكون المراد
بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية لها
لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بابناء لهامان
مع ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون
الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما
ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على

ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على
الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابنا لا نسلم ان ذكر الطرفين
مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة
الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بناء على انه حمل نحو قوله قد زر ازراره
على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هو هنا
هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او خصما
ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة شاع عيشة الخصوصا
عنها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة
المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من
البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره
حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما وهم لم يبق الامر له
لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت يا اسد ابن لا الامر المحقق ان المفترس قطعا وعن الرابع
بان التوقيف مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يتعرض المجيب انه لو صح ذلك لاحتج به القائلين بالتوقيف

ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه الحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه المسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه وقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدمه مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر لانه في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الدليل الاقوى

وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن وعند الذكر
في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل عند الذكر فلا يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ وعند
الحذف على العقل فقط او غ قال كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز و التخييل
المذكور او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل
يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه
اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق
فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه حقيقة او ادعاء التعين ونحو ذلك
كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة على
وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقولك للصياد غزال فان المقام يستدعي ان تقول
هذا غزال فاصطاده وكالاخفاء عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء او اتباع
الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك
نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيها المبتدأ
نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا و
كذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم
وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل فيجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر
هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف

مثل قول الخارجي نعلم لاحتشاء بشأنه فانه انما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون للتحرز عن ذكر الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بليته يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو عليه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل واحد من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون عصي مستعار الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة

كما يقال نحن نبينا فنقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى
غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب والاستشهاد
في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا
كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار
واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط
الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة
التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير
من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم
من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه

معرفة وهو ما وضع لان يستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج مختص اشارة وضعية وقدم فى باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هى افادة
المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما حكم فى الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين حكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة بين الطرفين ولاشك ان
احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى ومتى كان اقرب
كانت الفائدة فى الاعلام به اضعف وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته
اتم فائدة تقتضى اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان
امكن ان تخصص بالوصف بحيث لايشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق
السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
ولكنه لايكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب والغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام

الى الحاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم
كل مخاطب على سبيل البدل ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية
فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء دون راء فاذا كان كذلك فلا
يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض
النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه
او حسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى
الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد به العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد
مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم
متعلق بما دل عليه الكلام اى تحمل عليها المعنى عدم ارادة مخاطب معين لا ارادة
العموم فيشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما
وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف
منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه
واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء

اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل احد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مفاد العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه يعنى قوله باسم مختص وبعد اللتيا واللتى يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون تخصيص ما ذكره جهة لان الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة

قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة والاضافة
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه على ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب الذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى
انه اسم لهذا المفهوم الكلي الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير
توقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب بذاته لا علما للفرد الذي
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق
والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود
الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا او في التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا
جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسة اياها كما يقال هو ابو الخير و

ابي الشر وآخر الفضل وآخر الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرائين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذه الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لكن لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه او التبرك به او نحو ذلك كالتفاول والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب تقديم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول

١٠٩

وذو اللام سواء فی الرتبة ولهذا صح جعل الذی یوسوس صفة للخناس وتعریف المضاف کتعریف المضاف الیه وما ذکرنا من الاعرفیة هو المنقول عن سیبویه وعلیه الجمهور وفیها مذاهب آخر والمقام الصالح للموصولیة هو ان یصح احضار الشیء بواسطة ذکر جملة معلومة الانتساب الی مشار الیه بحسب الذهن لان وضع الموصول علی ان یطلقه المتکلم علی ما یعتقد ان المخاطب یعرفه بکونه محکوما علیه بحکم حاصل له فلذا کانت الموصولات معارف بخلاف النکرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصیصها لیس بحسب الوضع فقولک لقیت من ضربته اذا کانت من موصولة معناه لقیت الانسان المعهود بکونه مضروبا لک وان جعلتها موصوفة فکانک قلت لقیت انسانا مضروبا لک فهو وان تخصص بکونه مضروبا لک لکنه لیس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصیص فیه بخلاف الموصولة فان وضعها علی ان تخصص بمضمون الصلة ویکون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الی تفصیل الباعث الموجب لها او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوی الصلة کقولک الذی کان معنا امس رجل عالم ولم یتعرض لما لا یکون للمتکلم او لکلیهما علم بغیر الصلة نحو الذین فی بلاد الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوی هذا الکلام وندرة وقوعه او استهجان التصریح بالاسم او زیادة التقریر ای تقریر الغرض المسوق له الکلام نحو وراودته التی هو فی بیتها

١١١

عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب
وكان المعنى خادعه عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد
ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز
او زليخا لانه اذا كان فى بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباءه
عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة
تقرير المسند لان فى كونه فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا
وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها
واحدة معينة مشخصة وفيهما تعسف ومما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق
له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط شعر اعباد المسيح يخاف
صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط
والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان
يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول
عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر

لكون زيادة التقرير عن الحكاية فانهم والتفخيم للتهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قوله اي قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان الغرض والذوق شاهد عدل على انك اذا قلت عند جماعة يتقصدون المخالفات لاخوانهم المخلصين ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه اي من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاتحة على وجه تنبيه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه

ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت
اسماءهم كالاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق شعر ان الذي
سمك السماء اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى
ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
ارفع منها واعظم او ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشان غيره اي غير الخبر نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا
كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب عليه السلام وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو
ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو شعر ان التي ضربت بيتا
مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها
ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الشارح بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء

ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل
في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والافاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح
الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم لم يتفرع على هذا الاعتبار اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا
الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء في البيت ضرورة وان الذين
ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره
في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار
اي على ايراد المسند اليه موصولا مع غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء
وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على
التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك واهانك او الذي تبيع
اولاده ونهب ماله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف
هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراد اسم اشارة فتح على المقام يتصل
به غرض اما المقام الصالح نحو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة
اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان

اشير بها الى المحسوس غير مشاهد والى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب لها والمرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى قول الفرزدق اولئك اباءى فجئنى بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او لبيان حاله اى المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعانى كمباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطية وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو هذا الذى يذكر الهتكم

وقد يقصد به تقريب حصوله نحو هذه القيامة قد قامت وتعظيم بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه ثم يشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز
على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب لان هذا المذكور عن قريب فهو
وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد
والتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند
ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى
المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي
التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من
اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده

اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه
لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجهل المتكلم والسامع باحواله ونحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة معلومة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب
اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير
اذ لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام
العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان
حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى ونحو ذلك لان التعاريف للماهية وقد

يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد من جزئياته وذلك عند قيام القرينة على انه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني لعدم اعتبار

القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا
ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد ياتي للمعرف بلام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ويكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة
كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني ؛ وفي التنزيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار ومنه الا المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
المستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف
التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
حرف التعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان
الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين
انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع
النكرة اعني غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة

مقابلة الحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له كان معنى استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الواحد وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف بلام المشار بها الى نفس الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن البعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد و

هو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او
اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة
غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو
الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض
الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي
لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو
رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها
في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده
صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الخارجي الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار
كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة و
عدم اعتبار الشئ ليس باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه

١٢١

المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل
مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم
يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى
الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة
واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك
في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف
او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف
التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد
واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي
لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي و
النهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا

مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق
عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق او قد استعمل فيه
مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وقفا مات
ع يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار
بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه
بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق
المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام
الاستغراق يشتمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا
القبيل نحو علم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني
القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة
من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب
الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى

قولنا جاء في الرجال جاء كل جمع من جموع الرجال وهذا الاباء في خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع
من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم
فان زعم ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد
حتى يصح جاء لي جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع وان اريد
المسئلة تظهر بخلاف ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا حصل
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد
ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن
البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال
على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما
يتركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه
لم يهن منه بعض عظامه لكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه
الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول
والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله

وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يفيد وهنت
العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح
وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف
انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما
اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم
بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به
حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله
تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من خلقه في قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا
تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل
جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما
قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى

وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد
والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع معنيا لتعلق الحكم
بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متنا ولا لكل جنس مما سمي بالعالم
وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة له ليشتمل كل جنس مما سمي بالعالم على
هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع
بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قررة الايمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر
وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه
كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان
المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا
في الكشاف نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت

قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس
كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم
نقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد
بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق
افهامهم ولما كانت ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده فالوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف
يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان
الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على
الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن
الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة
على التشاكل اللفظي ولا ترى ان المفرد اذا دخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل
فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكى

كالاخفش فى على الدينار الصفر والدرهم البيض واما فى نحو ثوب اسمال ونطفة امشاج
فلان الثوب متقطع قطعا كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء
كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف اما لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى
اى مهوى فهو اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق
المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين
مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق
والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر و
معناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب ولتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه
او المضاف او غيرهما كقولك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة
ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى تعظيما لشان المتكلم بان عبد
السلطان عنده وهو اى كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف
وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او
لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لنحو ذلك وقد يكون

الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تعظيما على الراء واذلال او نحوهما نحو صديقك وعدوك بالباب ومنه قوله تعم ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرءة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار اللطيفة مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على حرامي الارض النفحة من رائحتها يعني على الجنس الحرامي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف احتاف ذهن من خواص الجنس دون الفرد علم ان المقصود به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعم ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء انشاء الله تعم واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو

وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب اى مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله

وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو اعداد كثيرة هذا ناظر الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله

شعر اذا سمت مهنده يمين بطول الحمل بدله شمالا لم يقل بيمينه احترازا عن

التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير

في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصطلي بان التحقير

مستفاد من بناء المرة و نفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت

اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة

و نفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير

لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية

مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة

من العذاب و بينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل

قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من

العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح

الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان

العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد

او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة

وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع

المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه

من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه
هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من
ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم
انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء
مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب
المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند
اليه ومثل هذا في كتابه كثير فليتنبه له ومن تنكير غيره للتعظيم فأذنوا بحرب
من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا
يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في
كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل المستثنى فيه بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن
محتملا غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض
النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله ع وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا

ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثال للنوع حيث
توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد
والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب و
عن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعين قوله او اطرحوه ارضا اي
ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران وللتقليل قوله شعر فيوما
بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي تعدد نذر من
خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم
انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله ع او يرتبط بعض النفوس
حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما
وصفه اي وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب
التعريف وقدمهما السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل
وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند
اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة

وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا لتوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبيناً له اى للمسند اليه كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لا فى كونه وصفاً للمسند اليه قول اوس بن حجر فى مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها شعر ايتها النفس اجملى جزعاً ان الذى تحذرين قد وقعا الى قوله شعر ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او تبقد براعنى وخبر ان فى قوله بعد عدة ابيات شعر اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله فى النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او لكون الوصف مخصصاً اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل

في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد
من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من
الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر والرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفته به رفعت الاحتمال او لكونه اي الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل
ذكره اي ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون لشريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا
لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا
لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس
مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه
وصفين موكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من
الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا

مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميز عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهي جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولا ينافي في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة الحكمية يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت

فى سورة البقرة مشابها الى ما عرفوا اولا قلنا يمكن ان يقع الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب بالخطاب فى سورة التحريم المؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماعهم من النبى صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الآية
علموا ذلك فخوطبوا فى سورة البقرة واما التوكيد فللتقرير اى تقرير المسند
اليه اى تحقق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث
لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرق بين القصد لمجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر
العلامة فى شرح المفتاح تقرير الحكم ولم يبين ان اى موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا تكذب انت من ان تاكيد
المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعى
التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو
التكرير بل التقديم الا يرى الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه ان

سو لا شك ان تكرير المسند اليه فى نحو انا عرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم والتقوية عندهم فانه دفع المخالفة [illegible]

لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل فى الخرجت
تاخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما
ذكره فى نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما جعل قوله
فى الايضاح كما سياتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم
للتخصيص فالاظهر ان قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى
او لا غيرى تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد الذى لدفع توهم عدم
الشمول مع انه ليس فى شئ من التاكيد الاصطلاحى وهذا غير اسلوب الكلام
ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلامه على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكى فى امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى
كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم
عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى غلط فاحش من ارتكابه
عينه بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع

الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان ولهذا ازداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءنى الرجلان كلاهما ففى

كونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي
واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم انسان ان
الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني
الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما
والآخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان
توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء
الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما و
تجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على
ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكر في
قوله شعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل و

السند، ان الظير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاء في
الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه
من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان
قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب
الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي
ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا صناعيا او يكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد
كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دابه
ويكون مقصود المص انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لكنه لا
مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني التثنية وكذا
لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس
الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف
الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي
قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد
والتثنية دل على شيئين على الجنسية والعدد

الخصوص فاذا اريد به الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يوكده وهذا كلامه وقوله يوكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين و نفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة جعل مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين و واحدة وصف صناعى جئ للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاتيان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان و تفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف و به تبين ان لا خلاف فيهما بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والنص على ما توهم القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى وجد فى متبوعه على ما نقل عن

ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما
الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة
واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق
التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون لتخصيص وتاكيد
او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما
فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل
على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى
ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرجه بهذا عن الوصفية
ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه
ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله
وشركاء مفعولا جعل والجن بدل من شركاء ومعلوم انه
لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل
لانه المقصود بالنسبة اذ النفي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الا له

على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند
اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى
اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون
ذاته عين ذات المبدل منه وان كانا مفهوماهما متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم
فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من مفهومه نحو الهيلين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون
بدل الكل دون بدل البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهيلين و
سلب عمرو ثوبه فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه
ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط
لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير
قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه
الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف

التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من
التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه و
تفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال فباعتبار ان المتبوع مشتمل
على التابع اجمالا فكأنه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فان المتبوع
فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك
علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره
بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما تشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال لا يخلوا عن ايضاح النسبة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن
ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا
على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق لثبوت
الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من

احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصاره
واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد
فعمرو وثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من
جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك
مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى
ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما
بعدها قبل ملابسة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد
اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على
المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول ولتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر
انما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه

فنحو جاءنى زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة
حتى كانه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد
فعمرو كان نفيا للمجيئة عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجئ العطف على المسند اليه بالفاء من
غير تفصيل للمسند نحو جاءنى الآكل فالشارب فالقائم فانما لنا انه اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه فى المعنى الذى ياكل فيشرب
فينام فيقوم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطاء فى الحكم الى الصواب وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى زيد
لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءنى زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكره
المص ههنا لكونه مثل لا فى الرد الى الصواب لا ان لا لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن
فيما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
ملابسة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقع ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد

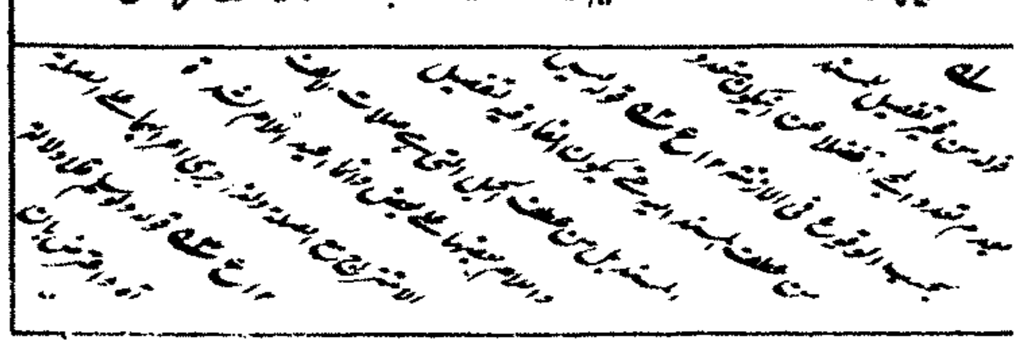

ان المجيء منتف عنهما جميعاً الا لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما انه يقع لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء منه قطعاً واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص يفيد عدم مجيء زيد قطعاً واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقاً وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت

هو معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اى ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين والتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز
فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده
السكاكي من حروف العطف اى المفسر والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او
وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اى تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند
اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعم غيره
كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه
وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته راجعة اليهما جميعا لانه يجعل
احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اى المسند اليه

بالمسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقع في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاءه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز

حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام يجيء بمعنى غير ما ذكر فيقال بعد قولك هو البطل
الحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان
تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف
ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
فعليك لصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته قولك هل
سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان
فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد كذا ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد
التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
شعر اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف

بانه انما يقال مقدم او مؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم
اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر
والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ
نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر بان اطلاق التقديم
على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان تفسر
وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان تذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى
تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه
قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه
يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما
يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي
العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا
كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر

في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا شعر والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا العنقاء على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما

لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار

صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى ... او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك للزاهد يشرب ويطرب لا لدلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة في الحال على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف فهم من الثاني

ايضا انه معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا
اى ثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتى فى احوال متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال
وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على ما صاحب المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا فى الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه فعل ايضا ع كما سنذكره فى بحث الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجيها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله
شعر متى تهزز بنى قطن تجدهم ٭ سيوفا فى عواتقهم سيوف ٭ جلوس فى
مجالسهم رزان ٭ وان ضيف الم فهم خفوف ٭ والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح
اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير
للشئ باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايض بان يكون التقديم مفيد التخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر هنا
اسم الفاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح
ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الحصر فى قوله فهم خفوف غير مناسب المقام واجيب ايض بانه لا يريد

بالتخصيص هٰهنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما
الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بعين هذا سديد لكن فى بيان كون التقديم
مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد فى دلائل الاعجاز
كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من
كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من
المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولى حرف النفى اى ان كان المسند اليه
بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى
لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت
انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول ولا يلزم ان يكون
جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه فى القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من سوى فى العالم

١٥٥

ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه لتطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل واحد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره اي على وجه العموم لما تقدم ان الكلام المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد

من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا احمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد و اعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب بلا نفي كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا دالا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا اصح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين و فسره في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغاير بتغاير الموصوف فيصح ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم

المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا
وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة
على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد معنى وايضا يجوز ان يكون احد ههنا
مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجميع ولو
سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الروية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية
الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا
او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم
يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه
لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم
السلب الجزئي فيصدق ان الروية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص
لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا
لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي ضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم
وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت

احد المكان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما
كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون
في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون نفي من الفعل الواقع على
المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان
خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب
والتفتازاني بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل
فيما هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس يجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه
فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب
الكلي اعني عدم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي
متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين
تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وبين تقديمه على الفعل دون حرف النفي
عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما
قلت كذا اي ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه
انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يانے

تاتى للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص فى النفى فان قولك انا ما سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعى فى حاجته واصاب فيه لكنه اخطاء فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت فى حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب فيه لكنه اى فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت فى حاجتك فهو ما اشار اليه الشيخ العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب لكنه اخطاء فى فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير فلابد فيه من ثبوت ذكر الفعل قطعا على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة فى شئ ثبت انه مقول هذا لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خاصا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لا تقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر فى الدنيا واكل كل شئ يؤكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس

واصاب فی ذلک لکنه اخطأ فی تعیینه فزعم انه غیرک او انت بمشارکة الغیر فلابد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اکلت الیوم شیئاً انا ما رایت احدا من الناس ویکون هذا معنی صحیحا کما اذا قلت انا الذی لم یقل شعرا انا الذی لم یاکل الیوم شیئاً انا الذی لم یر احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصیص ان لا یصدق هذا الوصف علی الغیر ویکفی فیه ان یکون احد قد قال شعرا او اکل شیئاً او رای احدا ولا یصلح فی هذا المقام ان یقال ما انا قلت شعرا ما انا اکلت شیئاً ما انا رایت احدا لانه انما یکون عند القطع بثبوت الفعل علی الوجه الذی ذکر فی النفی من العموم والخصوص ولم یقل احد بانه یستعمل للرد علی من اصاب فی نفی الفعل واخطأ فیمن نفی عنه الفعل فزعم انه غیر المذکور وحده او بمشارکة المذکور کما اذا قدم المسند الیه علی الفعل وحرف النفی جمیعا بل لو جب فیما یلی حرف النفی ان یکون المخاطب مصیبا فی اعتقاد ثبوت الفعل علی الوجه المذکور مخطیا فی اعتقاد ان فاعله هو المذکور وحده او بمشارکة الغیر فلیتامل ولهذا ای ولما ذکر لا یصح ما انا ضربت الا زیدا لانه یقتضی ان یکون انسان غیرک قد ضرب کل احد سوی زید لان المستثنی منه مقدر عام فیجب ان یکون فی المثبت کذلک لما تقدم فی هذا اشارة الی الرد علی الشیخین عبد القاهر والسکاکی وغیرهما حیث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زیدا

بان نقطع النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه
حرف النفي يقتضى ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه
لا ما ذكره لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان
الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة
في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده
الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل
لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد اسلم لكن فاعله
غيري لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على
غير ذلك وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايض وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء
اثبات منه لنفسه عن عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا
فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على
افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز

ان يكون هناك ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا والآخر على زيد
ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم
ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا
يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا مح وتشدي
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيد الحدر بان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
وهو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو
من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي
ضربت الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس بمخالفة لهم
في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ
كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضاء
ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا مح ولا عطف على ان
ولحرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد
التخصيص قطعا سواء كان منكرا ومعرفا مظهرا ومضمرا

وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون
لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي فاليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي المذكور او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على
الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا من سواي ومما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتحدا
او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك
بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع
الثاني نحو وحدي وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون
التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء
الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر
في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو
انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي

ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه
محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب ولذا من لا تكذب انت هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا
نظر ان عدم الكذب مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على
ان الحكم والمحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم
الكذب في هذه الحالة التي الكلام فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند ته الى الضمير على
سبيل التجوز او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل
وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص لا التقوي بل يفيد صدور السعي
من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو ونسيان وهذا لبيان قصد صاحب المفتاح حيث قال
وليس اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع
وجود سعي في حاجته وقد وقع الخطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء
بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيد السامع صدور السعي في حاجته
منك غير مشوب بتجوز او سهو ونسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي
التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان
بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام
على سبيل التجوز او السهو والنسيان مما لا يدرك النظر فيه على التعجب والتحير ذلك

انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب بوجود السعي
منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيده بوجود السعي
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة
وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب
تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل
لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة
وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون الظاهر
مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه
او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في
حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد
نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه
الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز
او السهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم يبني على كلامه هذا ما يبنى والثمرة تنبئ عن الثمرة هذا
الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل
على منكر فاذا التقديم او البناء على المنكر تخصيص

الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ
انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما
دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان
لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد
من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب لهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر
جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط
كما اذا عرف ان قد اتاك من جنس الرجل ولم يدر الرجل هو ام
رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلايل الاعجاز مفصح عن
انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلايل

الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن
يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص ولعلنا
نورد كلامه فى تحقيق معنى التقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكى
على ذلك اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
فى شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد
النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المص فاذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر فى نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ
بهم وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكى انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجئ وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه
فى الاصل موخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض فى كتابه للفرق
بين ما يلى حرف النفى وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم

وكذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا
اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول
بقوله ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل
فى المعنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا
فاعلا فى المعنى لا لفظا وان كان فى اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثانى اشار بقوله وقدر
عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اى
وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز
تقديره التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد
قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاء فى مفيد الاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك
اذا قلت جاء فى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب
ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم
بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد
فهذا معنى قوله واستثنى المنكر فجعله من باب واسروا النجوى

الذي ظن اي على القول بالا بدل من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني
رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب
لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم
يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد ولا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع
من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني
لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو الخبر للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوة اي هذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل
عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة

بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين
قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان
الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند
اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم
معناه ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر فظيع او عظيم ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيتاتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث
تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب السكاكى ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد
كما لا يصح فى المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا الاشكال الا
بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير فى افادة التقديم الحصر

والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
المحصر في نحو قولنا ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك
الا الاكبر لا الاصغر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز
تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقدير بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمومن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير
فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان
هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت

تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد فى قوله ع ◦ بنيت بها قبل المحاق بليلة ◦ فكان محاقا كله ذلك الشهر ◦ فان كله تاكيد لذلك الشهر والعطوف فى قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة ع ◦ لو كان يشكى الى الاموات ما لقى ◦ الاحياء بعدهم من شدة الكمد ◦ ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه ◦ اقبر بسنجار او قبر على قهد ◦ فان قوله وساكنه عطف على قبر ونحو انا وانت وهو فى قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكى بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاء فى بدل اصطلاحى قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير فى قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا المحض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر فى كان للدلالة قوله

قبل العاطف على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسير اله ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه
تقديمه على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم
قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على
المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل
جميعا مما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة التنكير
اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره
اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من
التهويل وغيره كالتحقير والتقليل والتكثير وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط الابتداء
لا يقال التنكير انما يدل على النوعية لا التهويل وغيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلابد منه لانا نقول قد ذكرنا

ان ما خصص بالوصف يمتنع تقديم التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء
كالمعرف وبانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه
لكلامه بل الجواب انه انما اعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم
يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد
عن التنكير كما في قولنا رجل جاء في معنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم
امتناع ان يراد المهنية بالتاخير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال
الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قايم في
التقوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
وقال انما قلت ويقرب دون ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه
الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وتشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن
للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير
الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد تضعف قوله

وشبهه مخففاً وظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للخالى عن الضمير يعنى ان قوله وبقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثانى ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفاً على تضمنه ليكون اوضح وبهذا اى ولشبهه بالخالى عن الضمير حكم بانه قائم مع الضمير جملة واما فى صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اى الجملة فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قايم بناء على شبهه بالخالى لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت بينهما

عند الاسناد الى الظ قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم

الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد عن زيد عارف ابوه

اى جعل تابعا العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد

مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا سند الى الظ مفردا

كان الظ او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا المعنى ومما يرى

تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية

في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت

تجود و في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيرى

باكثر هذا الناس يخدع اى الامير حمل وانا لا اخدع فالاول كناية عن

ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا

اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد

ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب

العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذا اتنا والنفي عنها بالطريق

الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي

وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا اثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا
اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة
لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم
يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما
في قولك مثلك لا يوجد وقوله غيري جني وانا المعاقب فيكم فكانه
سابقة المتقدم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض لا
لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا
لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا
مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من فليتنبه له

لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين
التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفى الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجىء والتقديم لكونه مفيد التقوى اعون على
اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلائل
الاعجاز ومعناه انه مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا
لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم لانه لم يقع بهما مستعملا
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا نحى بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما كما اذا قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن
جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى
ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى
لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد

لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لفظ كل لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة فكان هذا القائل يتمسك في اصل المدعى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة قد اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابط بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب

ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية
اعم منها الصدق تيا عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى
المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكل ما صدق نفى القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة وكلما صدق
الانسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود
الموضوع فهى فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفى الحكم عن الجملة
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم
منفيا عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض
اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز

ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم
يقم يدور كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون
كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم
انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا
المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض و
ثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر
عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى
ثبوته فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك يفيد العموم في النفي وانما
قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة

١٨٢

التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فقصد ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في
قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة
كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن جملة
الافراد ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في صورة الاولى اعني الموجبة
المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل

وهو لفظ انسان وقدر الذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليهما

اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اى على

تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى

الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده

لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل

فرد فى نحو لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا الى شىء آخر ليكون كل

لتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد

هو التاكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتاكيد هاهنا ان يكون كل لافادة معنى كان

حاصلا بدونه ومع ذلك لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون

معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية يعنى السالبة المهملة نحو

لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة

فاذا حملت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون

معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا

بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا

فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان يفيد النفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ومدلوله المطابقي هو النفي عن فرد غير معين وهو ظ وح يبطل ما ذكرتم بل الصواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم

كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
من جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى
لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة
هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان
الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية صادقة هي التي بين
فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذا
النقد برانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شئ
يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي
لا شئ ولا واحد فلم يقصد والانحصار فيهما بل كلما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعون ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

١٨٦

هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لادات النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل تمني امرء حاصلا وحمل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن ادات النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن ادات النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء في كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج

منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل والاقرب ان يجعل عطفا اخرت بتقدير الفعل فيكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرته عن اداة النفي الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاء في القوم كلهم او ما جاء في كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام فيجئ ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت

١٨٦

الفعل والوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليها او اعملا فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب ما كل القوم بكاتب فيفيد ثبوت الكتابة لبعض القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة لكان احسن او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ انا اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة اي في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي ان كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام

لانه اما على قصر الصلوة ام نسيت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى وعلى عموم النفى وشموله كل فرد ورد قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى علىّ ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علىّ من الذنوب قال المص المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاده ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى لا السلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه فصيح والساير فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينتصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس

في نصب كل ههنا ما يكسره وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت

عليه هذه المراة فلو كان النصب معينا لذلك العموم والرفع غير معين

لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب السايغ الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير

ضرورة والقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا

وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا

لا تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ولا ضربت كلهم ونظيره لغير ما ذكره سيبويه

في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا من ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز

على الشعر اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض

عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا ستعملها مفعولا وهو غير

جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان قياسها

ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة

الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه واذا اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدمة

ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوي لا

غير وهما في الصورة عما هي لها فلذلك يقال ان كلهم ... لله بالرفع والنصب

يقال الإسراف كل الله هذا كلام واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء
بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير
كله على مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر
لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما ظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام والذم العام اعني من غير
تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون
في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولئلا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم لما تمييز الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال
ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم الرجل زيد
وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ
المحذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا

فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايداً الى المخصوص وهو متقدم تقديراً فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الايهام المقصود في هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد تقرر في هذا الباب تخصيص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستتراً خالياً من علامة البروز سواء كان مفرداً او مثنى او مجموعاً لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الايهام ثم التفسير فيكون حاصلاً من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادراً وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضاً يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه والدفع ليس المخصوص بالفاعل كما في قولهم هو زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر وعبارة تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة ومنها لا تعمى الابصار قصداً الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بني الغرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لضمير ربه رجلا وبها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضهن

سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب فى معاناة الطلب له فى القلب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا معنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل شعر ابو موسى فجدك نعم جد، وشيخ الحى خالك نعم خالا، وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصدق فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه بلغ فى عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان الذهن

١٩٢

لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زادت عليها للظلام رواق وقد يعكس اى يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال
العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى
كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما
تقول مررت برجل اى رجل كامل في الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعييت
عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى
ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحرير الامور علما اتقنها
زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا
اشارة الى الحكم السابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يرى السامع ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
ففيه تخصيص المسند اليه بحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى كون الحكم

بديعا لانه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف والتهكم عطف على كمال العناية اي للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا والنداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس وادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره في غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله

وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة وتقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا له الى الاتيان بالمامور به والامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك به وعليه اي وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله تعالى من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب قد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله

وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله وهو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر بل يجوز ان يكون باسم مظهر لا بمضمر غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غايب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او بغيره وسواء كان كل منها قد اورد فى الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى

الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكي

ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان

من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم

البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول

امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما

خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على

ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده

فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه

خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات

هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة

بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق آخر من الطرق

الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون

مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر

كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم

واعتبار اتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية
لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد ادخل في هذا
التفسير اشياء اخر ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت
عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون
صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد
قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل أانت فعلت هذا بآلهتنا يا
ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما
هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه يعبر
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة

فانك الذي لا نظير لك في هذا الفن ونحو قوله ؎ يا من يعز علينا ان نفارقهم
وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق
الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض
الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم
ليس بشيء قال المرزوقي في قوله ؎ انا الذي سمتني امي حيدرة كان
القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
الى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال
لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من ذهب الى اخراج بعض ما ذكرنا قيدا
وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا
فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله
من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتماته وهذا اعني الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون

قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر منها بعد ما كان مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله ؎ تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر
الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى
العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وقوله وباتت له ليلة من الاسناد
المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وعند السكاكي بان
في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث
التفاتات في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهبه موافق لمذهبه فان قيل يجوز
ان يكون احدهما في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من
الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني
في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة في بات الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان يكون
فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول

ان الانتقال انما يكون فى شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال
من الخطاب فى نسيك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن
الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعدها لكم وكما فى قوله تعالى هل
ترجون نكم وسالتم رسل ام لبس بينهم فى اولئك الراشحين حيث لم يقل ولكم
قوله بكرا صاحبه قبل الحجيج ان ذلك النجاح فى التبكير حيث لم يقل اذ كان مثال
الالتفات عن التكلم الى الخطاب وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت
فح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظم

لان الظاهر يقتضى ان لا يتغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق
وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من بناء جاءنى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى
الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر هذا مشعر بانحصاره
فيه عند السكاكى وغيره وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الآية والبيت التفات عند السكاكى
وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا
فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل
ترجعون وجاءنى من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر فى الواحد من التكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك فى المخاطب والغائب فى الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين كقوله شعر باى نواحى الارض ابغى وصالكم * وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو * تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة
بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب فى الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقى
معنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها بعيد الشباب
اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب الشيب واقباله

على الهجر ثم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اى يكلفني ذلك القلب محبة ليلى وبطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثاني محذوف اى شدايد فراقها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شطّ اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه من قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه اى مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث المعنى فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف

قوله جرير ع تقي بالله ليس له شريك، ومن عند الخليفة بالنجاح، اغثني يا فداك ابي وامي، بسيب منك انك ذو ارتياح، فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء ع هل تزجرنكم رسالة مرسل، ام ليس ينفع في اولاك الوك، فانه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تع وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تع ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فضح الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير ع متى كان الخيام بذي طلوح، سقيت الغيث ايتها الخيام، اتنسى يوم تصقل عارضيها، بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم ان السامع قد اختلج في قلبه شيء فتلتفت الى الكلام يزيل

٢٠٦

لاختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس

راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فكأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما

تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق

ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا او

احداثا من طرية الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى

ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي يكون لكل التفات سوى

هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما في

سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد

من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من

تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة

تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد

مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق

الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي

على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات
والباء فى بتخصيص متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على
تخصيص بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة
والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
المطلوبة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى
المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ فى القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
المذكور هذا الذى ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه
لما ذكر الحقيق بالحمد فاجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذى لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التعيين واعرف فيه فكان

تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله
تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المربي للعالم واهله وثانيا بانه المنعم
بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثا
بانه المالك لعالم الغيب والشهادة معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
لتناهي وضوحه وتميزه لسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في
قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي
ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل
كلامه على خلاف مراده الباء في الغالب للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه وهو

٢٠٩

بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كونه
الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هو مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما
يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم الذى غلب سواده
حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه
حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على
الفرس الادهم هو اولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان
وبسطة اليد فجدير بان يصفد اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد
اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير
ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك السائل او المهم
له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا عن

السبب في اختلاف القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص
حتى يعود كما بدا ام فلا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض
لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقايق علم الهيئة
ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من
خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن
بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو
صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن وذلك القصد ومنه اي
ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض

بمعنى يصعق والصوب فقرع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى و
مثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس فيه
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظ فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة
الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فما جعلنا اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم
لا خلاف في ان استعمال اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير
عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله تعالى وان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع
له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظ فيما لم يقع

هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل

نظر ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان

الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ

بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى

موقع المبتدا نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله ع قفى قبل التفرق

يا ضباعا ۞ ولا يك موقف منك الوداعا ۞ اى لا يك موقف الوداع موقفا منك

والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا

نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا

يجب ان يكون له ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة

فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع

مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يوتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك

المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله

ع فانك لا تبالى بعد حول ۞ اظبى كان امك ام حمار ۞ اى ذهب التمييز من الناس

وتصغروا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالى انسان منهم اهجينا

كان ام غير مجيئ فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
؎ ولا يك موقف منك الوداعا . ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع
بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لحوق المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق
ان الظبي مبتدأ فكان اسما خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من الفعل
وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف
هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما
يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام
والمعنى على هذا اظبيا كانت امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا
وبين ان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه
مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في العبارات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن

اعتبار لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف فتبل كقوله اي قول

رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة اي متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع

الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا

معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه

لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء

قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة ولولا ذلك لم يتضمن

اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن

تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس

المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها

كما طينت من طينت السياع بالفدن اي القصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى

كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما في بيت بعده امرت بها الرجال ليأخذوها

ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن

الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد

بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع

٢١٥

بالنسبة الى القدر والثانى انه يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله
ع ثوا صرعت وقد اصبت ولم اصب * جذع البصيرة قارح الاقدام * والمعنى قارح
البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى صرعت ولم اصب بمعنى
لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروحة قدمه وتناهيه
فالمناسب وصف الراى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك
بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع
البصيرة حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ
الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت خلافها جذع الاقدام قارح
البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر
منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام
ليس علة للحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا
فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب
بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من بتر النظم

ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا

من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح

البصيرة على انه لما جعله نعتاً لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا

ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمعنى والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو

ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن نية الصبر

التي كان عليها اي لم ينصرف لانه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام

وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى

ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني انا على بصيرتي

الاولى لم يبد لي ندم في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف بل قد

صار اقدامي في الحروب واحاطتي بممارستي وتكرر صبارتي

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه

وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام

واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث ان لم يذكر

لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف

المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله

اى قول ضابئ بن الحارث البرجمى شعر ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

فى الاساس الماء ق ر حبله اى فى منزله وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التاسف والتحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بالافراد لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك ههنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر

تنبيهاً على ان قيا ما معا انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاعتراب قصداً الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال
الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين
آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع
كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان
والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفي هذا ابحاث لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا اصرح بان المذكور خبر عن الثاني
وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله شعر رماني بامر كنت
منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوى رماني فقد جعل ان بريئا خبر لوالدي وخبر كنت
محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله
شعر فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير نية التأخير والمعنى كان منه البر مترعا

بالنجاة ضربًا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انه
عدد المحذوف من الثاني منصوبًا اي كنت منه بريئًا والذي ايضًا بريئًا وكان ابي منه
صنعًا والجار ضربًا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائمًا وعمرو قاعدًا
لم يكن نعيمًا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف الخبر للاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود
وان اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من
الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه
كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والا
فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة
للخروج فتقبل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب
والعامل في اذا هو فاجأت ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون
العامل فيها هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضافة الى الجملة وقال

نحو ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى ففى المكان زيد
للزوم تقديمه بمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب
اذ لا معنى لقولنا ففى المكان زيد بالباب وكقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى
السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب جمع صاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا
فى الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا وان فى السفر ارفاق قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال
لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا وقد وضع سيبويه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة لشانه والمترجمة
عنه وايضا فيه ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والمص بعد ما مثل للاختصار
بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمروا قال وعليه ان محلا يعنى على هذا
الاسلوب الذى هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق
المقام فافهم وقوله تعم قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون

تملكون فحذف تملكون الاول لوجود المفسر وابدل من الضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال بسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما
تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا
الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل
دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير
لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا
ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل
الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني معنى كما
ان قولك انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص هكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تاكيد مستقدم و
هذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله نعم فصبر جميل يحتمل

الامر حذف المسند والمسند اليه اي صبري صبر جميل اجمل او فامري
صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح
حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول
الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون حذف
الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف
الخبر على اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف
نحو لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يترجح
حذف المبتداء بقراءة من قراء فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه
اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى

ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى ولا تقولوا لنا او فى الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله و المسيح وامه ثلثة مستوون فى استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا ثبت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند والمسند اليه ويقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قام ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهى متصلة ويجوز مع عدم

التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو قام زيد ام تكلم ولابد للحذف
من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير
ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل ولذا ذكر فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
ممنوع بل لا معنى له وان اريد انه سؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير
الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال
جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق
السؤال لان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم و
الجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اى في وقوع الكلام

جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق
بضارع وانه لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه
بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من اطاحه وهو لاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحت
الطوائح واطاحته الطوائح ... متعلق بمختبط
وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب ... او متعلق بيبكي المقدر اي يبكي
لاجل اهلاك المنايا يزيد و ... على تقدير ... منه
استحضار الصورة ذلك لاجل المسائل و ... ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويترك ... المسند اليه ثم
يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر ... وهو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد ... الاسناد

اي قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم
ان هنا باكيا يسند اليه هذا البكاء لانه مجهول فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع
فقد اسند اليه مفصلا ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه
لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان
يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد
غير فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة

وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ومعارضات
بفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث الظاهر لان نصب يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به

دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان
في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما
ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد
قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم وغير ذلك وان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد
كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد
عند قيام القراين كسل سيفه وتسلطه به ونحو ذلك وحصول التعجب
بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم السامع
فبالذكر المستغني عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي
نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد

للتقوي بل هو قريب من زيد تام في التقوي كما مرّ وقوله مع عدم افادة التقوي
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد
التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قايم
ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ
المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل
جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده
ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي
ويجاب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت
انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل
اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به
بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل
مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة

٢٢٥

ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول نعم صدق
هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه
منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد بل
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ مما يسند اليه حقيقة
او قد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو
ما يثبت له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق
ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما
في الباب انه وصف اعتباري فلو اريد هذا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المعنى مسندا فعليا
فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم صدق التعريف على افراده وما ذكره
الفاضل العلامة في شرح المفتاح هو ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي
بخلافه في نحو زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والمحكوم

به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا تخبط ظاهر
لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون
المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد
منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورده في الفعلي
مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا الفرق بان مفهوم
منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم منطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور
في قسم الثاني من المفتاح نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم
ابوه وصف سببي وعلى هذا كان القياس بان يجعل نحو زيد
منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص وغيره ثم
اورد صاحب المفتاح بعد تقسيم المسند الفعلي امثلة منها الكرم من [illegible]
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير مستقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المصنف في الايضاح بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند
في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم
اعتماد الظرف على شيء واجاب الفاضل في شرح المفتاح [illegible]

مبني على ان الظرف مقدر باسم اذ ما على لا بالفعل والثاني مبني على مذهب
الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما
قيد المثال بالاخير لتقديمه اذ لو تقدم لم يفد استقرار خبر لانه لو قدر مستقر خبر
يكون حالا من زيد فاذا لم يتمم التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي
الا تحكي صفة المسند الفعلي ايضا تفسيره بما كان اجملة ولم يذكر
الافراد المسند ههنا اصلا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور
بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا وكذا ترك المصنف
ويدل على ما ذكرنا انه لما فرغ من الامثلة قال وتفسير ترك
التقسيم لذكر في علم الصرف ذكر ما ان تقصد بها امثلة لافراد المسند
تركه امثلة مناسب لتأخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة
الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تقسيمها لا
يكون مناسبا وهذا لفظ العارف بصناعة التركيب وفهم الكلام والمراد با
نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله ولعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ

بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد
منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس
بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد
اكرمت سرجه وفرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره ولعل هذا المسند السببى
هو مجموع الجملة الواقعة خبر المبتدأ وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشئ الذى بنى عليه
ذلك المسند او منفى عنه مطلوب التعليق بغير ما بنى
عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفى عنه
بنوع ما اى يكون المسند فعلا يستدعى اسناده الى ما بعده فيطلب
تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفى ويكون بعد ذلك
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فلا بد نحو زيد ابوه منطلق

فان مفهوم منطلق محكوم عليه بثبوته للاب اعني ابوه قد علق بزيد
بالاثبات له لان بينهما تعلقا ... عليه لان معناه ما جعل مبتدأ او وقع منطلق
مثلا خبرا عنه فخرج من هذا التفسير نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان
محكوم الفاعل والفعل ليس محكوما عليه بشيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب
اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي
قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون المفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او
يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه سببيا
فهي اذا اريد تقوي الحكم وان كان المسند سببيا ... فهو والا لكان المناسب
ان يقول واذا كان المسند فعلا فلا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ
اذا في موضع لا التباس ... رعاية للاقرب ادنى لا التباس فيه اصلا قوله
اذ كان المسند ... نقل عن لفظ المفتاح ان المسند السببي في نحو زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا

كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق بناء على
ان انطلق مع مخبره جملة واليه اشير في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي
يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي
لا يكون الا جملة نعت مسند الى مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضميرهو عايد الى المسند السببي
والى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان
مفهوم المسند كذا اي وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون
المسند السببي هو انما خوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا
واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان
الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهي اجزاء من اواخر الماضي
واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال
ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة

المعاقبة واقعة في الحال على حصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وبتجدد الجزء وحصل و ثم يقتضي تجدد الكل وحد وثم فظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول ظريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم وهو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ملوا يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا وأصدر عنه النظر لحظة فلحظة بعثوا لي على كل قبيلة جناية فتى ورد واعكاظ طلبته الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور و افادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا

نهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دايم من غير اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض
لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايض موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد
ويتحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزأ
فجزأ وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم
لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك
بمفعول المطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد
الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة

كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان
نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان
زيد بدون الخبر فيكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم
فقال والمقيد في كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي
وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير
مقصود ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون
اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى
المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا
معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم
الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه
الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد

فلما لم ينو اى من ترتيبه الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها
او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من
الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به
او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد
منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده
به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من
التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام
تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحو ذلك فان قولك ان تكرمني
اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده
بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة
خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك اياي وان كان انشائيا
فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه نقل صاحب المفتاح
ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة

في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الجزائي واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء
كالاستفهام ولهذا لم يتقدم عليه ما في خبره ولا يصح عمرا ان تضرب اضرب
واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع
التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق
والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام
اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من
الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق و
الكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس
بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عندهم وهو جزء الشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا ان جئتني بمنزلة
قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان
مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية

لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار
محكوم عليه وهو موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه
من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود ذلك للخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من
الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك
الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان
طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع
الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس
وظاهر انه جملة خبرية فيه مسند ومفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من
النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان
واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط

في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على
ضرب من التاويل والاصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما
انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل في
المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل
ايكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط وكذا
قال نحو ان كنت لم اكن لك ابا فكيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم
لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط

انما هو انتفاء كونه ٢ باله فلو لم يشترط الخلو عنه ايض لما احتاج هذا السائل
الى التاويل وقد سهى الفاضل الش ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع
الشرط والمخاطب عالم ولذلك اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به
في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع
اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على
الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على سبيل الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي
الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة
كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة اى جدب وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاءموا به
ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين فجيء في
جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته

والتساعد لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تع وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واصابة نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة عسير واصح الكلام الا انه يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف حسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوع التساعد

وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تع
وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها
كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة
نزلت منزلة المعهودة الحاضر في الذهن حتى كانها نصب عينهم
لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة
لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه
وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة
اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهودة الحاضرة ففي تعريف العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم
من الحسنات ولا يشكرون الله تع عليها انهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى
استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد

به العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس
فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم
واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من
ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع جنس
الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها
يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد
مطلق الحسنة كما هو المقدر ومن ههنا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى حق البلاغة ليكون ابعد
من الانكار وادخل في الالزام لكنها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي
القول بكون المراد بها الحسنة مطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب
والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير
تعين بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى حق البلاغة و
السيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع

مع ان كلا لسيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لتبعده عن الحق وارتكابه الضلالات تنبيه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه في الدار فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقض الليل فعلت كذا فيتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب

كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل ولتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى
اباه ان كان اباك فهو فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى
العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير
ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام
الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت
والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم
فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد
صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين
فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر
مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون
الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على
الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا

فهو بمنزلة المحال دعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض
المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تع ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني
الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا
وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان
كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام بمنزلة
ما لا قطع فيه بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا الوجه استعمل ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع
فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل مجيئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير
ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا
وفي قوله تع ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
من السماء و ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته و
تعلق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله
تع قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به

اى بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى
لبعض غير قطعية بالنسبة الى الاخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا
لمن لا يقطع بانهم يقومون لم لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع كثرة المرتابين يحتملهما اى يحتمل
ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغى ان
يثبت لكم على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله وبقاء من اصله
وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر
عنادا فجعل الجميع كانهم لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم
الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لانا نقول الشرط انما هو
وقوع الارتياب فى الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لا نا نقول ظاهر ان
ليس المعنى على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
لفظ كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد

البقاء مضيا الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له
لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه
الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد
بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل
ينسينك خبرا ليستقيم المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض الآخر
غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا لعدم ارتيابهم قلنا
هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا
مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين
قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون
معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه
في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب

الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى
بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب اولاد
هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب
الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين
للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين
على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم
ويقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد

احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان العمرين وقرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تع وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجرى عليها الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد له من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او حيضين لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع

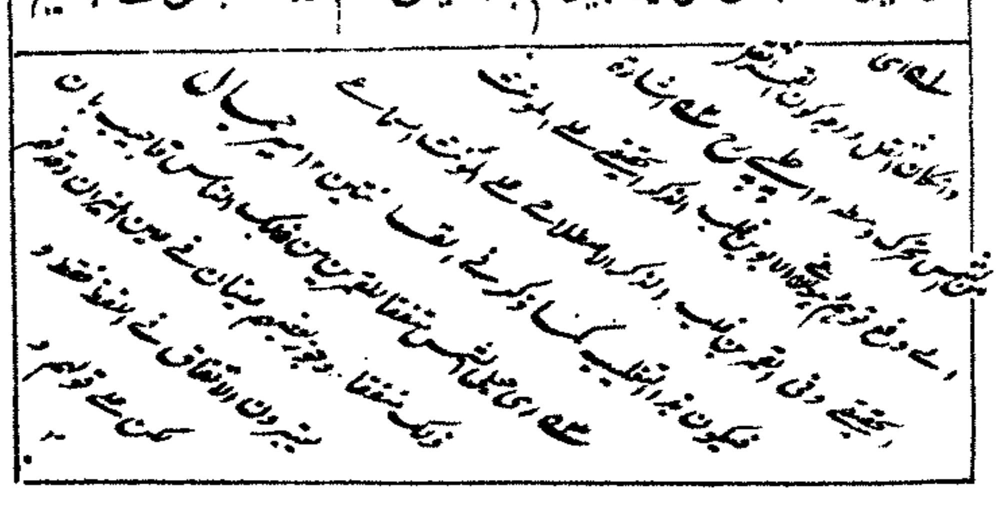

كقوله تع واذ قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس
من الملئكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليبا لاكثر على الاقل من جنس
واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تع حكاية لنخرجنك يا شعيب
والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملتهم قط حتى يعود اليها
وانما كان فى ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب
نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو
انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تع وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من
المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب
لامتناع ان يخاطب فى كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع وامثالهم وقال الله تع فمن تبعك منهم فان جهنم جزاءكم
جزاء موفورا وقال الله تع يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين
من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذى توجه

اليه الخطاب ولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بقوله يا ايها الناس خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ معنى
القول لنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تبين تعلقه الا على غيرهم باطلاق اللفظ
المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم
فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اي خلق الله لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فقوله تعالى يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب
على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم
المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس

٢٥٥

ان يقال يذرؤكم وايّاها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما وتمايل
ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالطاف يختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكّنكم من التناسل والتوالد
وهيّأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا
تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا تكون التقدير وجعل لكم
من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قد روى وهو جعل الانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
الشئ وبعضه منترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تع والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع
بوجه مخصوص من على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تع ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدى لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى
فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ولكونهما تعليل لقوله وكان
كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له

٢٥٦

في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق امر هو
حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول مضمون الجزاء مترتبا على حصول مضمون الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم
لا في الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
في هذا الحال الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل
من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ
لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يدنبه
ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلى استقبالي
لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه
مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك
لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظ

من غير ان يقتضيها شئ وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى
ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من
قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه
الا تنصروه ينصره لانه نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتأويل
الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعروض الصدق كالشرط بل هو
مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط
لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها
في مقام التاكيد سواء ولعل المجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول
ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال
وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها فقد اهلت وجدا نفوس حجال

لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضى كقوله

تعـ حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا

وللاستمرار كقوله تعـ واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كـ ابراز غير الحاصل

فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان

كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او نحوت عطف على قوة الاسباب اى على ابراز غير الحاصل

ولكنه اخر ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل

اى لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن

المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاول او اظهار الرغبة

فى وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاول

واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض

الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره

اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب

حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى وعلى اظهار الرغبة فى الوقوع ورد

قوله تعـ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ المـ ـضى

لدلالته على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه

بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول

لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء

الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء

في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي

هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا

عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند

حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعل علامة

الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا

لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط

النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط

انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى

ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن

اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الآية نزلت في من يردن

التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه
او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادتهن التحصن ينتفى حرمة الاكراه
او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل
يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب النظر نظرا
الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظنى يدفع بالقاطع قال
السكاكى او للتعريض اى ابراز غير الحاصل اما لما ذكر
او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحى اليك
والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى ابراز اللااشراك فى معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر منهم الاشراك بانهم
قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بلفظ الماضى لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام

من الخفا والضعف نسبة الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال

ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط

للتعريض قوله تع وما لى لا اعبد الذى فطرنى اى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم

بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال

واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين

الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى

ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على

لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكى يعنى على وجه معاين على قبوله اى

قبول الحق لهم لكونه اى لكون ذلك الوجه ادخل فى امحاض النصح حيث لا يريد

المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان

كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف

من نفسه حيث حط مرتبته من مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج

لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر

فى التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فى قوله تع ان يثقفوكم اى يظفروا بكم ...

ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين و ارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرد وهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لارتفاع واضحية اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء للمؤمنين وانفعها للمشركين لاجتثاث مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط

الايدى والالسن فانه يجوز انتفائهما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من
القرابة والمعارفة وبما انشئوا عليه من قولهم واذا ملكت فاسجح واما انتفاء
ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو ان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى
انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه
جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على
المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنته وخرجت وهذا في المعنى على
كلامين اي اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز
فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث
لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن
في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم
يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعالى وودوا عطفا على جملة الشرطية لا على الجزاء
وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون عطف ثم لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على
قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يقال ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كانوا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم
مؤمنين فح يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر
لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من
حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم
وانه اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الطريق ولو للشرط اي
لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع
القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك
معلقا الاكرام بالجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما

عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيئنا طبك ففيها اشكال لانه جعل ولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع ما امتنع و معلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شحن السكاكى على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من مقتضى كنايته فعندهم من تعليق الامتناع بالامتناع القطع وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد فهي للجملة هي لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو لم تاتنى لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعنى لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان

هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون
الشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز
ان يفعله الله سبحانه بالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني قال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون
سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي
مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فحيث صرحوا بكون حرف ... معدوم الملزوم فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني او يستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي

ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا
لو كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا
لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب
او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء
الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين
انه انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود
علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل
على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري شعر ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام ما لا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا

على ما تقرر فى المنطق وكذا قول الحماسى شعر ولو طار ذو حافر قبلها ، لطارت ولكنه لم يطر اى عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلينا مل وأما ارباب المعقول فقد جعلوا ان وغيرها اداة التلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى لانهم انما يستعملونها فى القياسيات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اذ الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا غلطا صريحا

ع وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط فى نحو قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه ولا يلزم ثبوت عصيانه لان انتفاء النفى اثبات وعدم فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب
باستلزام استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتنى لاثنيت
عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما
فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله ونحو لو لم تكرمنى لاثنيت عليك فهذه الامثلة اذا ادعى لزوم
وجود الجزاء لهذا الشرط ثم استبعاد لزومه لوجوده علم وجوده على عدم وجود هذا
الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك
اياى لاثنيت عليك يعنى انى اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف
على تقدير وجوده اذ لا فرق فى المعنى بين ... لولا وبين لو الداخلة على

النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير
انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط
لعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على
ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير
معتبر في مفهوم الجزاء وانما يحدث ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن
نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام
المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب
ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما اذا وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت
فيجوز في نحو لو جئتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت
بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوته مع الخوف لزم الاثبات

ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت
حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانته فليعتبر كذلك في المنفي ايضا حتى
يكون المعنى كذلك فلا نسلم بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبط بعدم
الخوف فيجب ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط
بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على الاطلاق فيلزم العموم في نفسه مثبتا كان
ومنفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون
فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال
لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانها مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس

اهملت فيه شرايط الانتاج واي فايدة تكون في ذلك وهل يركب القياس
لا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني
ان سبب عدم الاسماع في الخارج عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على
تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كما ذكرنا
واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير
عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم
يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان
لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون
خيرا لو كان من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال
لا خير في فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على
عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه

يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا
ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل وآذا كان
لو للشرط في الماضى فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتيها
ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرضى والاستقبال
ينافى المضى فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين فانى اباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلا
ء ولو وضعت في دجلة الهام لم تقف به من الجوع الا والقلوب خوالى
يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى
ان وضعت لكنه جاء بلفظ لو قصدا الى ان وضع ركابها الهام في ماء دجلة
كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع منه الرجاء وصار في حكم المقطوع
بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
اى لو عنتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا

نوقتا لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبى صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه وانه كلما عنّ لهم رائ فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله فى كثير من الامر كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة لهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى فى المنافقين وبلاياه النازلة لهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر من الاول وللثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع

المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي و يفيد
الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة
الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد واذا دخلت عليها حرف النفي يكون
لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعـ وما هم
بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واوكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا النظاير في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى للخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل
من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك
وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا وكذا قوله تعـ ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره

وهو الله تعالى الذى يعلم الغيب السموات والارض فالمستقبل الذى
اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى
فى المستقبل لانها انما تكون فى القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المحقق
فاستعمل لو واذ فيها اختصارهما بالماضى وح كان المناسب ان يقال ولو رايت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف فى اخباره والمضارع
عنده بمنزلة الماضى فهذا استقبل فى التحقيق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا
عجيبا وهكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى صلعم
ولو للتمنى فلا استشهاد لان لو للتمنى يدخل على الفعل المضارع ايض كما فى قوله تعالى ربما
يود الذين كفروا قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل
الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى
وجوز ابو على ومن تبعه فى غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى احد قولى النحويين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة الاستعمال

كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به
رب محذوفا اي رب شيء يوده الذين كفروا لتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه
من التعسف وبعد النظم ورب ههنا لتقليل النسبة يعني ان يدهشهم اهوال القيمة
فيبهتون ولا يتمنون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد
اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله ما
انتم عليه ومفعول يود محذوف بدلالة قوله تعالى لو كانوا مسلمين على
ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما
تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما
من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم فيه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين ولاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزل
معنى صورة روية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة روية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين
ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فستبين سجايا

بلفظ المضارع بعد قوله تع الله الذى ارسل الرياح استحضار تلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اى الغالبة اعنى صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة المشخصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو فى الكلام كثير
وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضى لكونه مما يدل على الوقوع فى الجملة كما
تقول لعذاد سابقتى حوادث لو تبقى الى الآن لما بقى منى اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تع ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما
الجملة الاولى فلا يفيد الا فعلية البتة. واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم
الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا
حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قايل عندى رجل فتقول تصدق يقال له

٢٨٠

الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد وللتفخيم نحو هدى للمتقين
على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب وللتحقير نحو ما زيد شيئا
قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر
فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ع ولا يك موقف منك
الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لانهم جوزوا كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون
المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة
بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين
الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء
العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب
مخالفة اصلين مستبعد عند العقل والثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل يستلزم

العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه كلاهما في غاية
الفساد اما في الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا
اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما
يستلزم العلم بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء
في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف
به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب
ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم
على الشيء يستلزم الحكم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهذا
لا يجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو
زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة وجعل هو معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده
والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع

باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاء فى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا اطاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى ان صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اى للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس فى كلام العرب كون المبتدء نكرة والخبر معرفة فى الجملة الخبرية باخر متعلق اى حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه فى كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب

المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف
المضاف باعتبار حال لذلك شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف
المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ
المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع
فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر لزيد
وهذا مفيد من غير تاويل ولازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم له باحد طرق التعريف بامر آخر مثله
وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام
مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب
الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه
يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
في المثال الاخير معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء

في بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان تكونوا براءً من
جناياته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني
سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة
الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
في الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصلح له
التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله
يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب

ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الجهة الاستعمال لكن المعرف
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلابد من ان يكون معلوما مثلا
لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف
وقد عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين
لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات
به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ
الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على
التعيين واردت ان تعين عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك هذا
يتضح في قولنا رايت اسود اغابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وهذا

قيل في بيت السقط ؎ تخوض بحور نفعه ماء ان الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف له ماء انما المطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد منطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك كان واستقام تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيفيد الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف

٢٨٦

بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين
ما يتقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان
اللام اذا حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا
ما يقال له لام الجنس فامره ظ لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل
شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس الحقيقة
فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وان عمروا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود المشهود لامتناع
حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وح يجب ان لا يصدق جنس
الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو هذا معنى القصر فان
قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما
متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد
وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او
القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره

لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا
بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا
الجبان والامير هذا وزيد او غلام زيد او كان الخبر غير معرف اصلا
نحو التوكل على الله تع والتفويض الى امر الله تع والكرم فى العرب والامام
من قريش لان الجنس يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون ما فى
العرب مقصورا على الاتصاف بكونه فى الكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان
فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على
الاتصاف بكونه لله تع على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو
زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة
المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول

او غير ذلك كقولك في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السابق كما
وهو الوفي حين لا يفي احد لاصلي وهو الواهب الف قنطار وقال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة
من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق
باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع
لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل
الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه
لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب
احدا مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت
المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه
عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في
محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان فيه الانطلاق
المعهود الا انه ههنا نوع من الجنسية لان المعنى المحبة مني بجملتها مقصورة عليك

ولم تعهد الى صبة واحدة من مصاحبك ولا تقصد هذا في زيد المنطلق اذ لا
وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى
في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد
بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر شعر
اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على
بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على
قتيل اذ لا معنى للقصر في مثل ما اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك
على ما لا يخفى على من له ادنى دراية باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان
تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل
الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان تكون للقصر مبالغة او ان تكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز
الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان
اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر عليه ولا يثبت منه ومنه قول حسان
شعر وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعل لها هو الامر ونبيا معروفا بها الذات في كلام ثانيا
فان قيل اللام لا يكون للجنس ولا عهديا في القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر
قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد تكون للجنس وباقي المعاني من شعبه
وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم
القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر في تشديده انما يكون فيما يتعلق
فيه العموم والشمول في الجملة والمقصود في زيد المنطلق تقييد تساوي
المبتداء والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت
زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا اخي زيد اخوك اذا جعل
المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص
لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ناسب المبتداء لكونه
منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه مثبتا له المعنى ولهذا جعل خبر الكونه
منطوقا ثانيا بل لكونه مسندا مثبتا له المعنى الذاتي المنسوب به

اليها والصفة هي المنسوب فلو قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد
مبتداء والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعني به الشخص الذي له الصفة صاحب
الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل
دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا
الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان
السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه انما المجهول عنده هو اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا
في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان
الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل
الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء

٢٩٢

ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو ما له اسناد الى المبتدأ
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ وبحق ثبوت الخبر للمبتدأ انما
هو في الخبر في القضية لا في مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد وفان هذا وحتى القتال ومما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه لا اسد ونحو نعم الرجل
زيد على احد القولين ولا يخفون تقدير القول في جميع ذلك تعسف وللتقوى
اي لكونه سببا لحكم من ارادة تكريره غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم
والخبر الشيء بمنزلة الوصف الذي يكون حالا لما هو من سبب الموصوف
الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سببي من ذلك اي متعلق به
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء فهو سبب له
وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم

ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مساويا للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة كالاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك انتهى فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما تصدى به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل

٢٩٤

في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل
التخصيص او لا فلفظ التقوى يشتمل التخصيص من حيث انه تقوّى في عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم
والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط
دون التقوى لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر
وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لانه
الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في
نحو الذي في الدار اخوك والذي جاء في فله درهم فعند التردد يحمل

عليه او ثبت وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة
المفرد في الاعراب حتى ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
ثابت فيها او مستقر لا يثبت او يستقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمص قد علم ان الجملة هي الفعل وضمير الا ان الضمير لما انتقل الى
الظرف ولم يحذف مع الفعل لم يكن المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد
هذا الوجه لكان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر
بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او لا معنى لعبارة المص اصلا
ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على قول وهو فساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول ان الظرف مقدر بالفعل واما
للتخصيص فلان ذكره استدل [illegible] هم كما في تقديم المسند اليه واما
للتنبيه على التخصيص بالمسند اليه او بقصر المسند اليه على المسند على ما حققه
الخطيب لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود نحو
لا فيها غول [illegible] بخلاف خمور الدنيا فانه اعترض بان المسند هو الظرف [illegible]

فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزء لا انحصر ان عنا الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف في خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف في خمور الدنيا او الحصول فيها فان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين فمعناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز

٢٩٧

الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم
كما ان معنى تا يعرف بيان المختص به القيام دون القعود كان غيره لا يكون
قائما فانظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي
ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو
المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه
عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على
اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون
سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر
في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف
على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند على انه
خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه
ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر
للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلعم له همم لا منتهى لكبارها

وهمته الصغرى اجل من الدهر * له راحة لو ان معشار جودها * على البر كان
البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف اعنى له عن المبتدا اعنى همم لتوهم انه
نعت له لا خبر ثم ان هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة غير
مخصصة نحو فى الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قايم رجل لان الالتباس باق لجواز
ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين
كونه خبرا ولانهم اتسعوا فى الظرف ما لم يتسعوا فى غيرها واما اذا كانت النكرة
مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو فى
الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير
المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد
قالوا انه لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق فى هذا المقام ما ذكره ابن الدهان
وهو ان جواز تنكير المبتداء مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب

انقضى الساعة والدنيا ولي نحو شعر سعدت بغرة وجهك الايام ، وتزينت
ببقائك الاعوام ، اي التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب
في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى
وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي
بحسنها اي تصير الدنيا متنورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم
ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به
على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو شهر شمس الضحى وابو اسحاق هو
كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام
نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه اهملهما
المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية
ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هو المعنى المقتضي للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي
مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف

كلام يقتدر من خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال وان
يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى
احتراز من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند
اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح
في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى
الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى
ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتداء او متضمنا له ثم اذا كان
متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر
في ان اسناد الفعل الى المبتداء وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت

وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتداء فى الدرجة الاولى على ما
ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان
الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا
الا تهافت ان يجاب عن الاولى بان فى نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة
فى التقديم والتاخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد
يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله فكما تحقق
الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى على الثالث فظ وكلامه ههنا
صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتداء بواسطة
عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار

توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام
وتوسط الضمير فلانا نفرض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه
التناقض واما اقتضاءه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرح فيه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير
فقد تناقض لانه جعل تارة فيما سبق اولا وههنا ثانيا تارة اولا وتارة ثانيا
وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان
اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند
اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في
الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه
هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو
ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل
على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح

لذلك ما اورده فى بحث التقوي فانه الذى يدل على ان اسناد الفعل الى
المبتدء فى الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح
المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت و... عرف يفيد الثبوت دون
التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب فى
ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على ضربين قسم يقتضيه الفاعل
وهو على ضربين الاول الاسناد فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد
الفعل الى الضمير فى نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية لــــے
بواسطة شئ كاسناده الى الضمير المبتدء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدء فقوله صون المبتدء الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله
صرفه ذلك الضمير الى المبتدء ثانيا محمول على الضرب الثانى من القسم الاول عنه
الاسناد فى الدرجة الثانية مما يقتضيه انا على وجه لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح
والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد فى انه تسليم لما ادعاه الشارح فدفع التناقض من نحو الاسناد
الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذى تقتضيه المبتدء اسناد مجرد الفعل الى المبتدء فهو بعينه
ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير للاسناد الفعل بواسطة الضمير فذلك

من بيان كيفية جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال
وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن التعجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف
خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح وكتب في آخر كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي وبدل ثمانينا
في الباطل بانتباهي وكتبت تحته قد استجيب دعاءك ايها الفاضل تلافيا لما كان عند
المناظرة وتشفيا عما جرى عليه انا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ
المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد
دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التقييد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وتولى فائدة
الاول الحكم الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى ما هو اسناد الفعل الى

الضمير لا الى الابتداء كما زعم الشارح الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما في قولنا ذخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه اسبق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء مقصودا مما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد

غير فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد
الفعل الى المبتدء والثانى اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدء والرابع اسناد الجملة التى هى الخبر الى المبتدء وهذا مما لم يقل به
احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد الشارح
بالاسناد فى الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدء وكلام الشارح ايضا لا يخلو
عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود مما رائك فى تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفى تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه
مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد فى الدرجة
الاولى وفى الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند
اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد فى الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شئ آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شئ اسناد
الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا فى اللفظ فالاسناد فى الدرجة الثانية
لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا فى
نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلام

ههنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل
الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا اى لانه
الذي يستدعيه المبتداء لكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرفه
المبتداء الى نفسه ولذا كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار
الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتداء ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فبهذا
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه اذا كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله
صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه ولم يستلزم
كلامه التناقض ولا نقض الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبعد كما زعم واما الثاني
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند

الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يستند اليه في الدرجة
الاولى يعني الى فاعل سواء وجد هناك اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه
زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على
ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف
يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط
في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه
كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في
الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه
البتة والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف
ولما عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح انه احترز به عنه لانه لا يفيد التجدد
لما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن

اذا تقرر اعتبار ذلك فيهما اى فى التابعين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحقات والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالتابعين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه وكون المسند المفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير التابعين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى التابعين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل مما يغاير التابعين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالتابعين ثبوته فى واحد وهذا مما تغايرهما

الباب الرابع فى احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى التابعين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعضها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة ووضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لتفصيله مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

في ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر
الفعل مع كل منهما تعرف بالتامل افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول به لان هذا نصيب
حذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من
ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان نعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع
الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى
انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه
بمن وقع عليه الفعل فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اى مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته
اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفي الفعل عن فاعله

مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها و من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا من عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدى حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فى ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عمومه فى افراده ولا خصوصه منه من غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد فعم هذا لم يجعل

٣١٣

مطلق العلم كناية عن العلم بعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم التأ
لانه باعتبار كثرة تنوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة
اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه
قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في
نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور
اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق
واليها اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه
بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين والبرهان افاد اي المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته مطلقا له او نفيه عنه مطلقا

مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر
وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فقصد في هذا
الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يحمل في مقام الخطابي على استغراق الاعطاءات
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد
الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلق بمن وقع عليه فكيف
يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في
الغرض والمقصود عدم كونه مستفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم التعميم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان
قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في بحث الاستغراق من ان نحو
حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى
قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري
قريبة ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل
نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا

بلا عطاء اما انه لا يوجد الا عطاء ثم لا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره

المصنف رح وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط

عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول

مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه

ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه

ويدرك بالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره

فلا يجدوا ونصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجدوا اعداؤه

وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل

انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من

غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين

بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية و

رؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق سماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره

واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع اخفاؤها فيبصرها كل

راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر

اللزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في التخافت من ذكره ولا اعراض عنه من الايذان بان فضائله
يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم
يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن تنبيه على تفسير [illegible] بان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما
قلنا بل قصد تعلقه بمفعول [illegible] لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص [illegible] لفعل او عموم مطلق غير اعتبار التعلق بمفعول
لم يجب تقدير المفعول [illegible] كما [illegible] فلان يعطي كل يسته
مرة [illegible] المعطى [illegible] المعطى وفلان يعطي مع قصد
[illegible] الاعطاء [illegible] الغرض [illegible] تعميم افراد الفعل [illegible]
المفعول [illegible] بينهما [illegible] الاعتبار
والقصد [illegible] المقام على وجود
القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع

شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق الفعل
المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء الله لهديكم اجمعين اى ولو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف نحو قوله
الخريمى يرثى ابنه وهو يصف نفسه لشدة الحزن والصبر عليه شعر ولو شئت ان ابكى دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ؏ واعددته ذخرا لكل ملمة ؛ وسهم المنايا بالذخائر مولع
فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى ذهن السامع ويانس السامع به
واما قوله اى قول ابى الحسن بن على بن احمد الجوهرى شعر فلم يبق منى الشوق غير تفكرى
فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من
ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقى لا البكاء الفكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى

تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه
بكاء مطلق مبهم غير متعد الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد متعد الى التفكر
فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له لان المبين لابد ان يكون غير المبين كما اذا
قلت لو شئت ان تعطيني درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما
نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول
ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني
الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى
الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر

فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر في حسن ترتيب النظم فليتامل
ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته
بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن
تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف لدفع توهم
ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي قول البحتري وكم ذدت
اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم
في البيت خبرية و مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية و
مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية و
قيل المميز محذوف اي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء
عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن
اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده
اي بعد اللحم وهو قوله الى العظم اي ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم
فترك ذكر اللحم ليبرئ من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم

يرده الا العظيم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه
اى وقوع الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اى قول البحترى شعر قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله
فلم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان
على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه
عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل
الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح
على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب
فى حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له
قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده فى الجملة والضمير فى هذا الحذف بمعنى الابهام
واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم

اى كل واحد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر
المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم
والاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة
الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريقة المستقيم الموصل اليها تختص
لمن شاء وكما قال يهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثانى تحقيقا وهما اى احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التامل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على
امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل
امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل
ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح ان دلت القرينة على ان
المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف

والا فلا دلالة له على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار فقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن وفيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار وقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يقدح ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عم هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو ان اكرم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث انه وظاهر اللفظ توهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل الظاهر فلا يعم الا ما يجيز العقل

ولا يوهم خلاف المقصود فضلا عن الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار

اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال بولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه

فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة له بلفظ الكتاب

عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم

المقدر ولو سلم فذلك الترك للتعرض بما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام

والتعرض بما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله

تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر

لا يوهم خلاف المقصود بحق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد

الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا

على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى المفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن بايما

تسمونه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم

الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان

عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين

ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايض لا يصح قوله تع اياما تدعوا لان اياما
يكون لواحد من الاثنين او جماعة واما قوله تع ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى و
المذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك
تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ و
ذهب صاحب المفتاح الى انه يجوز للاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم ليس من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان
الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل

ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل فى كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاحفظ
كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اى ما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الاى على الالف ولا امتناع فى ان يجمع فى
مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اى والذاكراته واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة رضى الله
عنها ما رايت منه اى من النبى صلى الله عليه وسلم ولا راى منى اى العورة
واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه الحاجة او تعينه او ادعاء
تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا والحذف
لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه
اى على الفعل لرد الخطاء فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
فى تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا عرفت

٣٢٥

لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمروا وغيرهما فتقول فى تاكيده زيدا عرفت وحده
وكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمروا
لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اى ولان
التقديم لرد الخطاء فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول فى الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح فى نفيه نعم
اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره كما ذكر فى ما انا قلت هذا ولا غيرى وكذا يصح زيدا ضربت وعمروا اذا
لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطاء فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطاء فى
المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت

ولكن عمرو واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل
المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون انه من
باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة التخصيص من اياك نعبد وقد صرح
فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
ويتحقق المغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد نفس الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون

فهو على تقديرفاياى فاعبدوا فاعبدون والفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف

لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارض فاخلصوها لى

فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص

كذا فى الكشاف وفى جعل الفاء فى فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه

تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلثة وايها هى التى

كانت فى الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيه عما قبله اى اذا كان

ارضى واسعة فان لم تخلصوا الخ اية والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها

او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم

فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهديناهم

ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد

فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه

قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع

شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذى هو

الشرط اعنى يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن

بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض لكلى اعنى لزوم القيام لزيد

والا فلبس هذا من قبيل الفاء لان موضعه صدر الجزاء فحصل التخفيف
واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان
حيزا ما التزم حذفه فينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا ابقاء الفاء المتوسطة
في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على
الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد
الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل
الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك
سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي
ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان

وانه على زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم التقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما اكثريا كما يقال ان حركة الفلك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع في الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تع خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تع وان عليكم لحافظين وقال الله تع الى ربها ناظرة وقال الله تع فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيها اعتبار التخصيص لبنو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله

ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة و
الاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره تحشرون استشهد بما ذكره
ائمة التفسير فى المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه
للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى
الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلايل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام ناثر
وغير مفيد فى آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع
اذ من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه

فيه نظر وهذا بعد الحذف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات
وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد
عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيد
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في
المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلا منزلة اللازم
اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما

اى اقراء القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتدأ به ولا يبعد على المذهب الصحيح هو كون التسمية من السورة
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقراء الثانى وقد يكون متعلق الاول قوله بسم الله
وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك
البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك
الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول
لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما والمفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه
من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم
المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد

ثم البدل ثم البيان (ولأن ذكره) أي ذكر البعض الذي يقدم (أهم) وقد جعل
الأهمية ههنا قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له
ولغيره من الأمور المقتضية لتقديم المسند إليه وكلام المفتاح ههنا موافق
لما ذكره في المسند إليه ومراد المص بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض كقولك
قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لأن المقصود الأهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا إذا كان زيد ممن لا يقدر فيه أنه يقتل
أحدا فإن الغرض الأهم الإخبار بأنه صدر منه القتل مع أن الأصل تقديم الفاعل
(أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى نحو قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم
إيمانه فإنه لو أخر من آل فرعون عن قوله يكتم إيمانه لتوهم أنه من صلة يكتم فلم
يفهم أنه) أي ذلك الرجل (منهم) أي من آل فرعون يعني أنه قد ذكر لرجل ثلاثة أوصاف
والسبب في تقديم الأول أعني مؤمن ظاهر لأنه أشرف الأوصاف وأما الثاني فسبب
تقديمه على الثالث أن لا يتوهم خلاف المقصود (أو لأن في التأخير إخلالا بالتناسب

كراهة الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها وقسمها الى احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي
الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما
ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم
المفعول الثاني على الاول في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن على انهم مفعول جعلوا فان
ذكر الله تعالى وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه
منتظر لذكره كقوله تع وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لا محالة حديث يذكر بتلك القرية
هل هو فيها مستحق ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور

نصب العين بخلاف قوله تع في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه هذا العارض وكما اذا عرفت في التاخير ما تعامثل الاخلال
بالمقصد في قوله تع وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا
اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم التفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تع امنا برب
هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه المص بوجوه احدهما ان قوله تع وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار
التي يجي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الله منكرا الا باعتبار تعلقه لشركاء
اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله تع وكذا تعلقه لشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
متعد الى المفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية بذكر احدهما والجواب انه
ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه
بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده

فى الذكر اهم لكونه فى نفسه نصب عين المومن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية
الفاصلة من القسم الثانى وليس منه وفحوى به المنع فان الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من
قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء
على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة
المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم فى الحيوة التى
هى دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اى كانت قريبة منه [illegible] شبيهة بها [illegible]
وان كان مساقته فى امثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم
وجه الحسن [illegible] المعمولات [illegible]
[illegible] لم يجعل تقسيم التقديم مطلقا [illegible]
تقديم العامل على المعمولات و [illegible] على الخبر [illegible]
المعمولات بعضها على بعض [illegible] الحكم تعميما للفائدة [illegible]

تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمنع
الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل
وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس في مباحث القصر وهو في اللغة الحبس
يقال قصرت اللقحة على فرسي اي جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو
الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وغير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين
آخر كقولك ما زيد الا قايم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا
بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي

لقلة جدواه توهم البعض انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او
الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان
او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير
بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي
اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي تامة
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرو ا
الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا
حيث قال حتى اذا دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته قلت ما شاعر
توجه الفعل بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان كان كقولك في الدنيا

النفي

شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران
فبينا ول النفي بثبوته لذلك فيه قلت لا زيد افاد القصر وكل منهما اي من
الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع
ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له
غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف
آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك
الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك
الموصوف صفات أخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم
بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات و معنى
فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في
قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم
في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل
وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار

معنى هو القصر عموم من وجه لتصادقهما فى جاءنى رجل عالم او صدقها
بدونه فى قولنا العلم المكرم وبالعكس فى قولنا جاءنى هذا الرجل و
يجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو
قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير
ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة
والمعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اى
قصر الموصوف على الصفة من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
لا يتصف بغيرها اى بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشئ اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها
فكيف يصح منه قصره على الصفة ونفى ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع
من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا ثابتا وهو من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد
الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية
ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فحينئذ

ما نفاه المتكلم قطعا او ظنا لا وهذا مما لا يتبع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا
الاشتباه يختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم القصر على صحته في الدار الا زيد
قصرا حقيقيا مع انه لبس بها على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ثم يمكن
ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد و
القلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة و
لا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما
اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني
تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر فالمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف

على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر

الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد

اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك

زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي قصر الشركة

المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني وهو من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة

مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس

الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من

يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد

ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم

المخاطب او تساويا [illegible] عطف على قوله يعتقد العكس و[illegible] الا [illegible]

صريح في [illegible] اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى

الامران عنده اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف

واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون [illegible]

بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد ان زيدا اما قايم او قاعد ولا يعرفه على
التعيين ويقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من
غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر التعيين لتعيينه ما هو غير
معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر قصر افراد
وتخصيص شئ بشئ مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند
المخاطب في شان المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى
لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت
المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه
بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصه بالقيام متجاوزا عن
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ دون اخر مشتركا بين الافراد وبين
القصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخرى قصر قلب فقط

فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الا قايم لمن عتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها
المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى
ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى
احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحقيقها محال بل
اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على
كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى
بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه
تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما جوز ان يكون الصفة الثانية هو القيام فقد جوز ان يكون هو
القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم فقد خصصته بالقيام

مكان الصفة الاخرى لتجويز ثبوتها له على التعيين وهو المقصود وهذا
بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ثم يجوز
انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا له بالقيام
مكان القعود لان القيام في مكانه قلت تعسّف [illegible] جواب [illegible] الاشكال
بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء
بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر
لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر جدا فيصح ان يكون [illegible] [illegible] شيء دون شيء
قصر الافراد والتعيين فلا يلزم ان يكون احدهما [illegible] [illegible]
البتة بل [illegible] الشركة او تساويا [illegible] [illegible] ان كلامه
[illegible] في تقدير المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا
عنده والثاني من يعتقد العكس ويتساويا عنده [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] تساويا [illegible] سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر
تعيين [illegible] على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر

الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة

وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في نحو قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو

ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من جهة آخر مثل ان يصرح المخاطب
به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه
كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه
لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم
اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم
من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما
نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقد العكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين ففيه على انه ادخل
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان

٣٥١

اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند نحو قولك زيد هو القائم مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فتجوز جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ثم يمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا فكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر امثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر

ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب بحث العطف وكقولنا زيد قائم لا قاعد
ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا
المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد بقائم
بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب
المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم
وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل
فكذا اذا لم يعمل لما ان اصله العمل فيما يوافق اللغة العاملة
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف
على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم
التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على ما زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى
فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما فلما كان كل
مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق

ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر او قلبا
ما زيد الا قايم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره
افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قايم زيد
واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد
لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن
الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني
زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس
قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع
من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد معه لا مع من اعتقد انهما جائيان وهذا
المعنى قايم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من
زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما
جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار

اذا اطلق ولم يقيد بشيء وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما
مفيد للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما
ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم
وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة
اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة وتقريره ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير

الكواشي وعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقيت ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها ما موصولة واسم ان والميتة خبرها اولى

ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثانى بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو حكم لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص فظهر انه لا ينفى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفى ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل و الفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض ونحو ذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد لانه ليس الغرض مجرد التمثيل

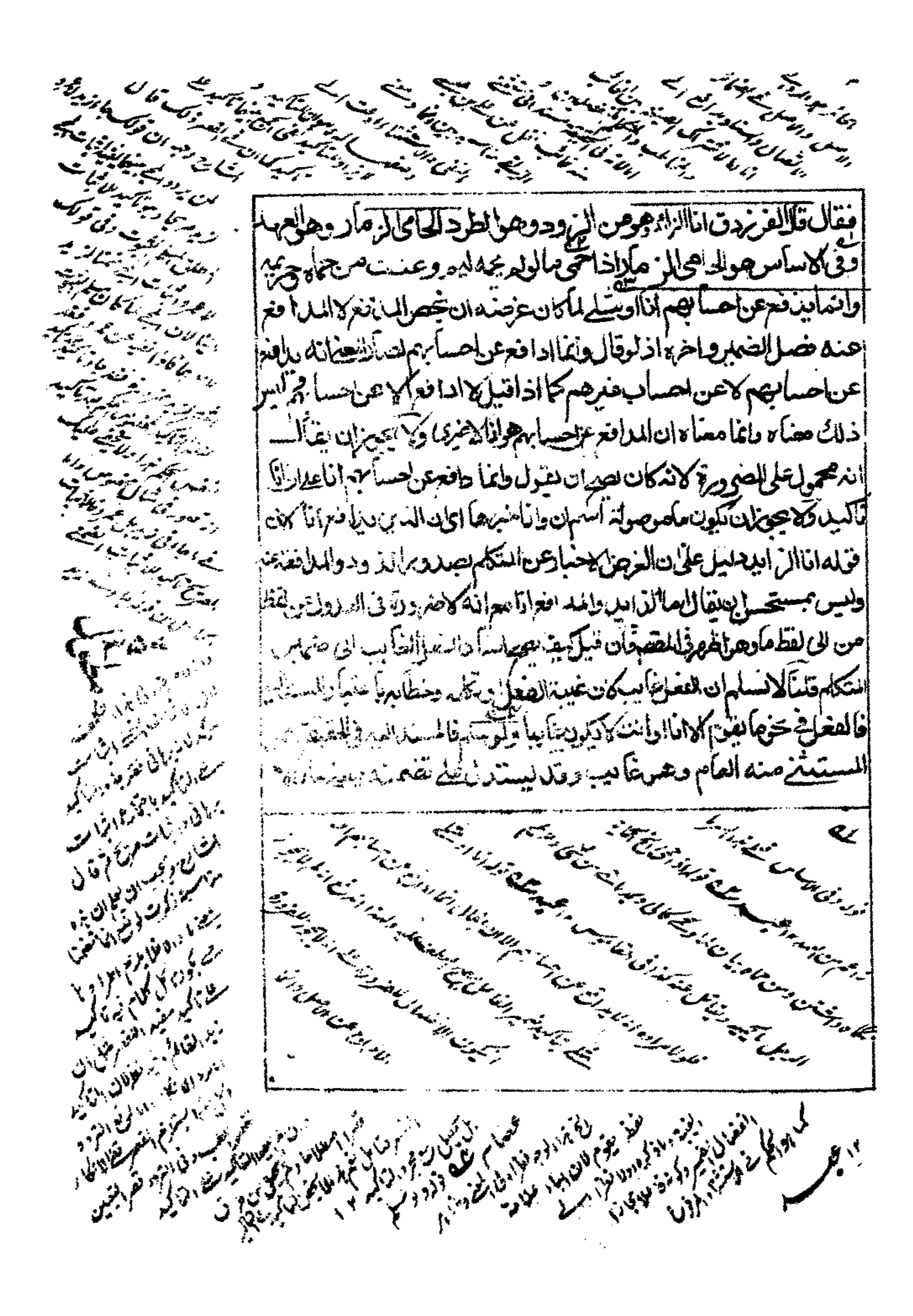

فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انما الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المصنفات فكيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون متكلما ولا مخاطبا لان المسند اليه في الحقيقة المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تقديم ...

بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم ابواك تثنية قايم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نقل المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا تاكيد على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فهو اثبات الضمني فانه تاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره وتحصل بهذا ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا لا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد ... التمثيل بزيد القايم ومنها اى من طرق القصر التقديم تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ و معمولات الفعل عليه في قصره اى قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية لو تنافيا فلم يصلح لقصر الافراد ولا لم يصلح لقصر القلب

في قصرها انا كفيت مهمك افرادا اذا اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن
اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في
سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد
اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو
ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء
في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز
كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى
اي بمفهوم الكلام وحكم الذوق يعني انه اذا تامل الذوق السليم فهم من الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك و
دلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما
لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فلا

في لا للمعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي ويجعل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فيقول فيهما اى في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل الحروف النفي ولا استثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه اولى او يكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط

دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم فانه لا نص فيه على المنفي

اعني المقصود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة

لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما يقل

طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مخصص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني

النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع

مثل ذلك في تركيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم

لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون

ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان

تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا

الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه

كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع

ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا وهو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت

ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي

قبلها بحرف النفي وهذا خارج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها

وفيه انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى فان المراد به غيرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع او علم المتكلم او بشيء من الالفاظ الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المص ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم
فمرتفع بالتامل في قولنا جاء الرجل الكريم لا يؤذي غيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص وهو الرجل
فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم
قد لقبه هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا
ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمروا

لحسن لان النفي فيهما اي في الاخريين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه
وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وان لم يكن الاخيران
صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك النفي الموجب
فلا بد من خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه
يجوز ان يقال ما جاءني الا الله وما جاءني الا هو ويمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا هو ... ذلك لان ... الاثبات ... المعنى لا يقع
الا منفيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف
ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو لا الايجاب فيخرج عن
وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس
في حكم نفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو
لا صريحا ولا ضمنا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد

اى القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا الدين منفى
بشئ من كلمات النفي الا انهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر
بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام او ما تركت القرأة الا يوم
الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرطه مجامعة اى النفي بلا العاطفة للثالث اى انما ان لا
يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو
انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان كل عاقل
يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو
اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة
المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على
الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في
التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف منها ثم قال عبد القاهر
ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاء في زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر
اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمصيطر وفيه بحث
لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد

انه يجيء لا عمرو وما زيد الا قائم وليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي
يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضوع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل
هذه المنزلة [illegible] والا لما ينكر [illegible] وفيه اشكال لان المخاطب اذا
كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون ما نقلنا في
المفتاح [illegible] ان طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب
عليه ان لا يصر على خطائه [illegible] قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فانزلا الى المسألة الاصلية وتركها لنقلك [illegible] وقد

رأيت شيخا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد الا غيره اى اذا اعتقد صاحبك
ذلك الشيخ غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى و
الاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور
على الرسالة لا يتعدى الى التبرى عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
رضى الله تعالى عنهم اجمعين عالمون بكونه صلعم مقصورا على الرسالة غير
جامع بين الرسالة والتبرى عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك
فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم
هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى صلى الله عليه وسلم
فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على
قوله افرادا اى ويستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب نحو ان انتم
الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام هم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا

٣٦٢

منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين بان الرسول لا يكون

بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين

بهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى

الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون

كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة

المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من

التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر

اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها

فلما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية

والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا

بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم

فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم

اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم

اى المماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض

مقدماته ليحترز الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع

حيث يراد تبكيته واسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل

عليهم السلام كانهم قالوا انما قلتم من انا لبشر مثلكم حق لا ننكره

ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة فهذا يصلح جوابا

لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فيكون تبعا

وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه

استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون

ذلك بل يدعونه والاول ادق بحسب المعنى فليفهم [illegible]

المعلوم منزلة المجهول مقصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين

كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء

ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما [illegible]

قوله ان انتم الا تكذبون والظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل

يعتقدون انهم صادقون قطعا ويكونون كاذبين [illegible]

حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد [illegible]

بناء على نكتة وهي ان الكفار ترى المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم
على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك انما اخوك يعني
ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك
لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا
مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من
الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه ما لم يشفق على اخيه فكانه اخطاء
فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يجهله المتكلم لادعاء
ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة
الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد

وتوسيط الضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على
ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام
بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة
مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاولى في ان دلالتها على القصر بالوضع
والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كا
لاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من
انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما
بل قاعد ويعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول
الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر
اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد
بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان

ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر
معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من غلظ الجهل كالبهائم ثم القصر
كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد كما مر وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو
ما جاءنى زيد الا راكبا وما جاءنى راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا فى الدار وما قام زيد الا فى الليل وما ضربته
الا للتاديب وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وما جاءنى احد الا اخوك وما
ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما ترى فى الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل
المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع
فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك

وقل تقديمهما عجالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء عجالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرو زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمروا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر

لا اشتهي يا قوم الا كارها ✽ باب الامير ولا دفاع الحاجب ✽ وقوله

كان لم يمت حي سواك ولم تقم ✽ على احد الا عليك النوائح ✽ وكذا سائر المعمولات

وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة مذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على

الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرو الا زيد

ما ضرب زيد الا عمرو ابتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير

الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس

المقصود فالضابطة ان المقصور عليه يلي اداة الاستثناء

سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او

متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما

منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل

المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرو زيد ما ضرب احد الا عمرو وزيد وفيما ضرب

الا زيد عمرو واما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وهذا عند من يجوز استثناء

شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان

المستثنى منه مذكورا او مستغنى بدلا منه نحو ما ضرب

احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون على منعه

مطلقا نص فان ادات الاستثناء اذ الاصل فيهما الا وهي

حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما

انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا

ويجعل المقصور في النية مقدما يجعل عمل

ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر

النحاة على منع ذلك الا

ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذا لم يبق الا الموت
ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت لا عامل في الموت لم يبق
وليطلب بيان ذلك من كتبهم الى ان قال بعض النحاة وقال الطرف في قوله
وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب
بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا الباب الامير في بيت الاول
اي لا اشتهي باب الامير والنوابح في بيت الثاني مرفوع بمضمر اي
قامت النوابح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير
لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن
هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل
ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا
قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان
من ضرب لاتجاهه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيد لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو
في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من
زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم
هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المذكور ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام

وتحقيقه اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدء والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه وفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام يتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك قرانا في علم النحو بقولنا تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة ع وما بقيت الا الضلوع الجراشع

للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه

اشكال وهو انه لما فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل

اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر

الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف

يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل

حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في

قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله

تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرء بالياء فان فاعله ضمير عائد

الى حاسب لامتناع حذف الفاعل وعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام

الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب

لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ

والنظر الى تفريغ العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضربت الا زيدا احد

وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني زيد الا راكبا كائنا على حال من الاحوال

وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من

الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه

بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة

الملازمة على الجبهة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي
صفته يعني في كونه عاملا او معمولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان اللفظ متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا وجب منه
من ذلك المقدر يعني بالاخراج المخصوص ثم يبقى ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء
واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني
زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما
اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل
النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم

والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا اغا زما على
اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايداً به غداً جعل المعزوم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل في انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمرواً فالقيد الاخير ما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور
عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما
جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكوراً بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرواً انما ضرب عمرواً زيد انعكس المعنى
بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرواً وما ضرب الا عمرواً زيد فانه
يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم
المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيداً للقصر كما في قولنا انما
زيداً ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام
فيما اذا كان القصر مستفاداً من انما وهذا ليس كذلك وغيرك لا في افادة القصرين
اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افراداً وقلباً وتعييناً تقول في
قصره ما زيد غير شاعر افراداً وما زيد غير قائم قلباً وفي قصرها ما شاعر غير زيد
باعتبارين بحسب المقام في امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها فتكون منفيها منفياً

قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبة خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله اللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث من غير احوال اللفظ لان البحث يجر اليه لا الكلام فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

وانواعه كثيرة وهو على ماذكره المص خمسة التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء
لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا اولا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول
امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر فى الخارج
فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمنى وهو طلب حصول شىء على سبيل
المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجىء وقد يكون محالا كما
تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
فى وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع
للتمنى اشار الى ما يستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث
يعلم انه لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل
بثبوته وانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت
هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه

وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار وانما يضمر في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام هٰهنا هو التمني ونحوها بفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك بطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي يجئ بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء يقال ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني

ليس فادة التمني بل ان يتولد منه اى من معنى التمنى المتضمنتين هما اياه في
المثالين التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمت على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفى المضارع التحضيض نحو هلا
تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا
فلا يخلوا عن ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان يفعل
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التمنى مفعوله الثانى وهذا وان لم يكن مصرحا به فى لفظ
المفتاح لكنه حاصل معنا لانه قال مركبة ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمنى وهذا مشعر بان ما وقع فى
بعض النسخ لتضمنهما معنى التفعل ليس على ما ينبغى وكذا قوله ليتولد ايضا
محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول
الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمنى جريا على
مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمنى وتمنى ما ـــــ مضى

يناسب للتنديم وما يستقبل للسؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام
بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم
والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف فى الحروف مما يأباه كثير
من النحاة (وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت) وينصب فى جوابه
المضارع على اضمار ان نحو لعلى احج فازورك بالنصب (لبعد المرجو عن الحصول)
فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى
وقوعها فيتولد منه التمنى لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع فى وقوعه
بخلاف الترجى فانه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب وفيه خلاصة للارتقاب للطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلى اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجى ليس
بطلب (ومنها) اى من انواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة
الشئ فى الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان)

فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم

القبيلين ولهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المص وقال فالهمزة لطلب التصديق

اى ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى الحكم وكلاهما تادية وما يجرى

مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قايم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب

او السلب تطلب تعيينها او التصور اى ادراك غير النسبة كقولك فى طلب تصور

المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه

وفى طلب تصور المسند افى الخابية دبسك ام فى الزق فانك تعلم ان الدبس

محكوم عليه بالكينونة فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين

والمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله وتعيينه

ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح فى طلب تصور الفاعل ازيد قايم

كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا

عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل

فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون

لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت

واما نحو أزيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤل عنه بها اى الذى يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب التصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته فالسؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل فى ءانت ضربت زيدا اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب

على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع
بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار جلست وأيوم
الجمعة صليت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
الاعجاز ومما يويد ذلك انك تقول أقلت شعرا قط وأرايت اليوم انسانا فيصح
ولا يصح ان تقول أانت قلت شعرا قط أانت رايت انسانا اليوم اذ لا معنى للسوال عن
الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما
اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية
انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى
يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي لاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام
ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور

بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما

فاذا وقع فيمتنع بخلاف ما اذا اتذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح و

لا يمتنع كما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب

التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق

الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما

على التعيين فهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما او هل

قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون

هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا

مفعول فعل محذوف تفسيره اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم

اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام

غير التخصيص وفيه نظر لانه لا مرجح لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص

وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون

الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز

تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل

تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود
الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر
ولا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل
السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان
اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم
لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة
لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي

قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وهل غيره اي عند السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال

فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا للاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان
يكون الضرب واقعا في الحال فعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت
القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع
هل في هذا الموقع ولهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان
الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة
الحال لوقوع الفعل وانتفاءها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد
راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني
العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب
تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال

فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطابه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي بكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما هو موصولة وكونه مبتداء وخبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشئ الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء

من حيث هي لان الذوات ذوات بذاتها معنى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اى

ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من

فهل انتم تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد وهو في معرض الثابت ادل على كمال العناية

بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل

حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل

فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من

افانتم شاكرون ان كان للتثبيت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى

للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال

العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن

هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز

ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين

هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله

وهي اى هل قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا

هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء

او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده

وقد اخذ في هذه شيأن غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة

بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الالفاظ

الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل واحد

منها تصور شيء آخر فقد يطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح

هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء

كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها

هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته

من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي

لشرح الاسم والتي لطلب الماهية فان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب

اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته

وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب

وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه

طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من الاسم اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما او وقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان
لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن
لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى انها
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها
في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن
عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فنعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين

وبالقياس الى تشخص واحد في وقتين وبمن العارض المتشخص لذي

العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه

كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما

الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه

ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار

الاوصاف في الخارج في تشخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها

كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي

اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية

والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ وضع لمعنى مفرد

موضوع وما الاسم اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه

غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم

ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قالوا وما المفردون

يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن

الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه

نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التشخص
وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى عليه السلام
قال ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه و
تشخصه على ما ذكرنا ويسأل بأي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر
والامر الاعم المشترك فيه وهو مضمون ما اضيف اليه اي توضيحه قوله في المفتاح
يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا
ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى
كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين

ام غير ذلك والغرض من هذا السوال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل
المخاطب على الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصل بينه وبين مميزه
بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الخبرية و
ذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مجرورا بمن
فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بنى اسرائيل كم
اتيناهم من اية بينة ويسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن
الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل يستعمل
فى مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف
ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اى على اى
حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى
زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا اى من اين
الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة
وفى الاخر مجازا او بيضم وقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى
اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

من انى عشرون لنا اى من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من اين
اى من اين لك هذا فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك
من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها يختص
بطلب التصديق كهل وبعضها يختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب
التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها
سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوى
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله تعالى
ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ع ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن فام ههنا بمعنى بل التى يكون للانتقال من
كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى
هو مهين وبهذا ينحل ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم باياتى ولم تحيطوا بها علما
ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت
منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها

اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى
الكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه
الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه
مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول
والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونأمل
ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ومالى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو
فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم
ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل
المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المص ههنا بايلاء
المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر
في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت
ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في
تقريره بالمفعول لكذا ابزيد مررت واراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة

فيه للتقرير بالفاعل في قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بانه منه كيف كان وقد اشاروا الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا و
قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم
افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس
في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي
كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه
ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم جعلهم جذاذا وكسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه
لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك
من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه مسرعين ليكفوه
وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي
التي يجي للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها كما لا الهوا في
فات هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار

والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم اتيناهم من آية بينة ومن ذا بفلان ومن لكذا قتلته ونحو ذلك وللانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اى ابلاء المنكر الهمزة بعينها فكان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح جعله للانكار لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن اين تقدر ما الهم ... من الرشد وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى لانكار ما يليها كالفعل فى قوله أتقتلنى والمشرفى مضاجعى فانه ذكر ما يكون منها من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تع اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله تع اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تع أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة لله ولى الفعل الهمزة وكالحال فى قوله اراحلا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تع ابشرا منا واحدا نتبعه ليس لانكار الفعل بل لانكار المفعول

فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون
التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس
وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي
صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده وجعلهما صاحب
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه صلى الله عليه وسلم لفرط شغفه بايمانهم
وبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة
حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل السكاكي
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص
ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى ذكر هذا
التفصيل ثم قال واما نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم التخصيص فليس الا لان ينكر من الله دون غيره
ولكن حمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا
التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى

وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار
التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اى من مجئ الهمزة للانكار نحو

أليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما
دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم
نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة
للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب
ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك
الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه
للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك
فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان
يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها

بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهى نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن
يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما

نفيته من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعـ قل آلذكرين حرّم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله لكنه اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار افي السوق ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع وهذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد ام الجوزاء تحت يدي وساد فانه للتقريع شابية من الانكار بادعاء انه اعلى رتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون بان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعـ هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر

شعر فهل يدخر الضرغام قوتا ليومه ٭ اذا ادخر النمل الطعام لعامه ٭ وقد يكون استفهام الانكار الذى بمعنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اى تبعة ووبال عليهم فى الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل صصلح منه والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك لانهما اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا و التحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بنى اسرائيل من عذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شئ منها فى ادات دون ادات بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب للبلغاء فلا ينبغى ان تقتصر فى ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتراكيب واستعمال الروية والله الهادى ومنها اى من انواع الطلب الامر

وعرفه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغاير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج
عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل
بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هو
مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوع لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدلايل مفيدة للقطع لشيء من ذلك لم يجزم المص لشيء واشار الى
ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغة من المقترنة باللام نحو
ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو

عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة
الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء
استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم
اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين
البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع
الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة
في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع

واما ثانيا فليتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يفيد ذلك فى الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفى الصحاح تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفى الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينهما وبين الاباحة ان المخاطب فى الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له فى الفعل مع

عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل
والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه اى الى القولين للذين كونين فوقع
ذلك وسوى بينهما او التمنى نحو قول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى
بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء والانكشاف تقول
ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندى لانى اقاسى
هموما نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهارى يظلم فى عينى لازدحام الهموم على
فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا
عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق والاستطالة بتلك
الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا
يحمل على التمنى دون الترجى والى الثانى اعنى ما يكون لطلب الفعل لكن
لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو اللهم اغفر لى فانه طلب
للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس
فى العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء
فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء منع

قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع

كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالانسب المرة وان كان
راجعا الى اتصال الواقع كقولك فى الامر للمتحرك تحرك اى فى الاستقبال
وفى النهى للمتحرك لا تسكن فالانسب الاستمرار وقد يستعمل فى غير طلب
الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
ففى الجملة قد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى فانه ظاهر ان
ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على
سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت
اعدائى او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل
كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهى لطلب الدوام والثبات على ما
عليه المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن
الله غافلا عما يعمل الظالمون اى دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى يجوز تقدير الشرط بعدها

وايراد الجزاء عقيبها نحو وما بان المضمرة مع الشرط كقولك في
التمني ليت في مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك
وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا
ينفك عن سبب حامل للطالب عليه في وجوده وذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة
للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية علة الفاعلية
ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم في الذهن على المعلول ويتاخر في الخارج عنه
وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون
وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر
الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه
اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس
معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم
السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء

وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل
على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب
مقصودا للمتكلم لذاته اولغيره يعني بتوقف ذلك الغير
على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده مايصلح توقفه على المطلوب حمل المخاطب كون ذلك
المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت فاذا ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه
فيكون اذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
هذا اذا كان المذكور بعد ذكر هذه الاربعة صالحا لان
يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا
اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على
شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم

يقصد السببية بقي المضارع على رفعه الا حالا نحو قوله تعالى ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال
يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة احد
الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فوله من الاستفهام اي ليس هو بابا
على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا
فالاستفهام منه يكون طلبا للحاصل فيولد منه بقرينة الحال
عرض النزول على المخاطب وطلبه منه هذا في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي
لك ان لا تنزل وانكار المنفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت
بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب
ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر تدخل النار وان تسلم
تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير
الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو اتخذوا من دونه اولياء

فالله هو الولى اى ان اتخذوا اولياء بحق فانه هو الذى يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه المولى والسيد لا قوله ام اتخذوا انكار لكل ولى سواه فان قلت
لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغى ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب
عليه قوله تع فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان
يعبد غير الله فالله تع هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما
فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ ولا يخفى على ذى طبع حسن قولنا
لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان
جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا
لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت بينهما وانه يصح وقوع
احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط فى الكلام كثير
وسيتعرض له فى بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اى ومن انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذى ينادى له يعنى انه يبلغ من علو الشان الى حيث
ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد
يستعملان فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان
واما يا فقيل حقيقة فى القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا
وقيل بل للبعيد واستعمالها فى القريب اما لاستقصار انه

نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه
وان المخاطب مع تنبهه له على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما
انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه
على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شأنه
بتبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه
وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب الاقبال عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة والمجرد بيان ان الاسم بذلك نضمر لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها
القوم وكل هذا صورته صورة النداء وليس بنداء لان ايا مع صفتها لم يرد بها المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء

اصلا فكره التصريح بلد انه فقوله ايها الرجل فاى مضموم والرجل مرفوع
كما في النداء لكن مجموعهما في محل النصب على الحال ولذا قال المص في تفسيره
اى مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب ما معرف
باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معاشر الانبياء لا
نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه
قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل
المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقي في قوله سه الينا
نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع
على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب
وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل عن المخاطب بشانهم
واذا نصب من من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل
كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من
الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه
ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو

ذلك كقوله ع ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله ع يا ناق جدي فقد افنت
اناتك لي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها الترجي والتحسر كقوله ع
قبا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله ع يا عين
بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال
فانا مشتاق اليك وامثال هذه الامور كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب
المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من
الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى
او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم
رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي
كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله
يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص وما عبر البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون
ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب
ان يكذب الطالب اي ينسبه الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك

تأتيني غدا مقام ائتيني بجمله بالطف وحبه على الاتيان لانه ان لم يأتك
غدا صرت كاذبا من حيث الظ لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر
في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها
ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة
في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او
لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه** الانشاء
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال
الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك
الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات واللطائف
العبارات فان الاسناد الانشائي ايض اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا
المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط وغيره والمتعلقات اما
متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايض اما بقصر
او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك

اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله تعالى المرشد **الباب السابع**

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا اقدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طارٍ عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب

اولا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
تشريك الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ
او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اى على الاولى ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه فالجملة لا يكون لها محل من
الاعراب الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر
لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا العطف
المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة
جامعة لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون نحو زيد كاتب
وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من
حروف العطف الدال على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان

هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اى ولانه لا بد فى الواو من جهة جامعة ولهذا عيب على ابى تمام فى قوله ؎ لا والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين وبين مرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله ؎ زعمت هواك عفى الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب القسم البيت الذى بعده وهو قوله ؎ ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسى على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف

التشريك الذي ليس بمقصود هنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو
عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا
باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وايضا
العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية
على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر

نحو دخل زيد فخرج عمرو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب والمهملة و
ذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى
محصلة وتفصيل ذلك انه حتى ولا العاطفتين لا تقعان فى عطف الجمل
واو واما أو وأم فى عطف الجمل مثلها فى عطف المفردات وليست و فى مثل قوله تعـ
كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعـ مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف
لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل فى الجمل مثلها فى
المفردات الا انها قد تكون لالتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى
كلام اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله فى حكم المسكوت
عنه كقوله تعـ بل هم فى شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما
مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها فى الزمان كقوله تعـ ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب
عطف تفصيل الجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب الخ ونحو كم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع
التفصيل بعد الاجمال ولا ينافى ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانية المرتب
مما يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى
عقيب نزول المطر لكن يتم فى مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخى كما فى المفرد لكنها كثيرا ما تجئ لاستبعاد مضمون الجملة

الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشتراك بخالق السموات والارض وكذا
قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة الاية لبعد
المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى
وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى ثم وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضرب زيد يمنع من
غير واو احتمل ان يكون قولك يمنع رجوعا عن ذلك تضرب وابطالا له لكن لا يدل الا
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد

الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي فيه
تسكب العبرات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطائه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية
لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان
يكون استهزاء الله تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد صدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على
مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هو بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ
القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص

٤٢٦

ثم التقييد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه
السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على
ضربين احدهما ان يستقل كل جزء بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني
ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي
اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ
على ما قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله تعالى بهم
وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم
والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا ذكر في دلائل الاعجاز ولا على
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة
او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام سلبه بدون ان

يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال وشبه احدهما اى
احد الكمالين فكذلك اى يتعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع بين
شيئين يقتضى مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على
نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم
يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ
المص فى تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى اى يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى
بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا من ارسيت

السفينة اى حبستها بالمرساة ونزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اى قال رائد لقوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى
بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة
وقيل للحجر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبر ا
كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة ولا امر فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة
للمزاولة كما فى اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير
الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال
وهو قول ارسوا فى محل النصب على انه مفعول كما قلنا انا معلم مفعول
قال فكيف يصح ان يجعل من التقدير الثانى قلت لما ذكر انه قد يكون بين
الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال
او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعانى من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين
يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع فى كلام الرائد والجملتان فى كلامه

ليس لهما محل من الاعراب فلا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيما له محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر ومعنى اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرتين او انشائيتين لفظا كمات فلان رحمه الله ثم اى ليس لتربحه الله ثم فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتى بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قصير نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقيق له فى الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم غلطا وتجوزا وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوى من متبوعه فى افادة التقرير

مع الاختلاف فى المعنى او منزلة التاكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فالاول كلا ريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار
وههنا وجه آخر خارج عن المقصود فانه لما بولغ فى وصفه فى وصف الكتاب في البلوغ
فى قوله بولغ متعلق بوصفه اى فى ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
فى الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء فى قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر
باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية
بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب ومبالغة نحو حاتم الجواد ومعنى
ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص وانه
الذى يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل فى الرجولية
كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قوله تعالى ذلك الكتاب مما يرمى
به جزافا من غير ان يكون صادرا من روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قوله لا ريب فيه

تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه

فى جاءنى زيد نفسه والثانى نحو هدى للمتقين اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب

فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما فى تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشئ

نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد

للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد

بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يقال

ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر بحسبها

تتفاوت فى درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب

جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل

فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين

وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب

مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان

معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان

قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان

فقوله هو ذلك الكتاب تعبد ثم حقانيته لتشبيه او (لا) لكونها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا منها (الاولى)
لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه شأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه مقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول و
هو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه

في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعملون يشتمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثالث وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل الاشتمال نحو شعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ◦ والا فكن في السر والجهر مسلما ◦ اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه لان لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهته المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى ان كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليست فيه

بشيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر
والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة
سره العلن وزعم صاحب المفتاح انه لا يتم الاستدلال على هذا المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن
الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم
ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة
اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وربانه اي وزان لا تقيمن عندنا
وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن عندنا تأكيدا لقوله ارحل او بدل الكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة
غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما اي بين عدم
الاقامة والارتحال من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان
الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعولا اقول كما مر في قوله ارسوا نزاولها
وقوله تعالى الله يستهزئ بهم وقوله في المثالين الاية والبيت الثاني اوفى بتأدية
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في
الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من الخفي

او بيانا لها عطف على قوله موكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون
الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة
الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى لمقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء
الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على
شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قوله قال يا ادم وزان عمر فى قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل
عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا
اذا قطعنا النظر عن الفاعل عن الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس
فليتامل وقد تعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها او
مغايرتها للاولى كقوله تع فى سورة البقرة يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم بغير الواو
وفى سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا للمفرد من منفي الى كقوله تع فان تولوا فانى اخاف عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ وكان قادرا على اشد ما اراد
من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع وكمال الاتصال اراد ان يشير الى اشبههما فقال

واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها
عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها اي مما يؤدي الى
فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف لكن
خلاف المراد كما في المختلفين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما لاشتماله
على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله شعر وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها في الضلال
مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
لانه في الاولى محبوبة وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا
يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى
وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله تع واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها
يوهم عطف جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان
قطعه عنه للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف على

الشرطيه على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان
عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعٰ وقالوا لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر وقوله تعٰ فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله
بهم وقولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين
المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بل لانه على قطع
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا لعدم الجامع بينهما فليفهم
واما كونها اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا
لسوال اقتضته الاولى فينزل الاولى منزلته اى منزلة السوال لكونها مشتملة
عليه مقتضية له فتفصل الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن
السوال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسوال فينزل ذلك السوال المدلول عليه
بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتنزيل السوال بالفحوى منزلة السوال الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
عن ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اى مثل ان لا يسمع من السامع شئ
تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد

الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العطف وغير ذلك فليس في كلام

السكاكي كلام دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص وكان المص

نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها

انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون

الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على

ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين

كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى

للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين

تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله

تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت

ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة

المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي

نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف

وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى

وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وتسمى الفصل لذلك

اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية

نفسها يسمى استئنافاً كما يسمى مستانفة وهو اى الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل * اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض سيما الامراض الجسمانية والاعراض النفسانية من اسباب السهر والحزن فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب من مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان مترددا فى الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت عبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وو صل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى

والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اى لو تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحية بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني فى غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون عن اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية فى الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه وللاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتى باعادة اسم ما استونف عنه اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المعقول بلا واسطة والاصل استونف

عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بني
على صفته اى على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استينافه الحديث عنه اعني صفة يصلح لترتيب الحديث
عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر
ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك
والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف
المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
كقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علته واما اذا اعقبت المستانف عنه في الكلام السابق بصفات
ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد
الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تع
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السوال في الاستيناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف
عنه او مبنيا على صفته او كان من غيره فلا معنى لاشتماله على بيان
السبب كما في قوله تع قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام

انما

قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قد يسأل عن سببه واريد ان يجاب بان
سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء
فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا
الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف صدر
الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد
على قول اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ محذوف الخبر اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا
للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول
الحماسي جحوش بن سعد شعر زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد
جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل
كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف
وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا

هو الوجه الاول بعينه لان تحولهما لف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل
سوى ان يكون استئنافا فاجوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام السبب قلت يحتمل
التاكيد والبيان بخلاف ما جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدون
ذلك اى بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون نحن على قوله اى على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتداء محذوف اى هم نحن بحذف المبتداء والخبر جميعا من
غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالين
المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد
لكلام السابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية
وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن
ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء
على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع في
نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى اما الوصل للتوسط بين
حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في
خبط عظيم وانما هي اما بالفتح عطفا على لما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل انما لدفع
الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع

الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا و
معنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من
انه ان لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا
انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا او بالعكس او كان
كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو
خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وفي الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين
وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له مثالا
ولعله لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسميه من الانشاء [illegible] واعاد فيه الكاف تنبيها على
انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا
الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى
الانشاء اى لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر
وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سارع الى الامتثال فهو مخبر عنه وقوله

بالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الآخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله والثاني هو النبي صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا امرين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على مراد اي قل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر وصورة اتفاق الجملتين في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء

على الاتحاد من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في
قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر
حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد
يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن
لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا
قال المص ان قوله تعالى وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله
اى فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الاية فكانه امر النبي صلى الله عليه وسلم
بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب
غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى
والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو
يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع

متضادا كالاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلابد ان يكون
بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو
قصير لمناسبة بينهما اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة
او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر
ملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين
زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا
وهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق وبخلاف زيد شاعر
وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو متناسبا ولم يكن فانه لا يصح لعدم
المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث
عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه
والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان
خلفا من القول السكاكى للجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكى و
تصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المص من الاختلال فنقول من
القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى
القوة العاقلة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان
يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا و
كادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال وهى قوة الحواس تجتمع فيها صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى يتأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة وتدركها وهى للحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم

بان هذا الاصغر هو هذا الحلو و نعني بالصورة ما يمكن ادراكه
باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة
التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعانى
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا يسكن نوما ولا يقظة وليس
من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظم تريد
فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المخيلة وان استعملتها
بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد فى التصور والمراد بالجامع العقلي
امر بسببه يقتضى العقل اجتماع الجملتين فى المفكرة قال السكاكى
هو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر

عنه او فى الخبر او فى قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال والظرف ونحو
ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات و
التصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اى فى
تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضى بسببه العقل
جمعهما فى المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص الخارجى يرفع
التعدد بينهما لان العقل مجردا لا يدرك بذاته الجزئى من حيث هو جزئى بل
يجرده عن العوارض المشخصة فى الخارج وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه فالمثلان
اذا جردا عن المشخصات صار متحدين فيكون حضور احدهما فى المفكرة حضور
الاخر وانما قال عن التشخص فى الخارج لان كل ما هو حاصل فى العقل
فلا بد له من تشخص عقلى ضرورة انه ممتاز عن سائر المعلومات وانما قلنا
انه لا يدرك الجزئى بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما
معا لكن ادراكه للكلى بالذات والجزئى بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون
غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص فى الخارج لا يقتضى
ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة فى العقل مثل
ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل

قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات
فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض
منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا فهو يتوقف صحة قولنا زيد
كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب
ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك
في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم
حصول الاخر ضرورة وهذا امر يجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان
كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل
الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد الاخر
فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول
مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي
الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى
تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس

الى تعقل سنة وبالعكس فالمفهومات صور معقولة لا محسوسة واذا
اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون
معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان
العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلى ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك اي الصفرة
والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع
بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى
ابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من
نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان
كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها
على ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد

وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف

كالسواد والبياض فى المحسوسات والايمان والكفر فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم

والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبى صلى الله عليه وسلم

فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على

غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار

به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الا ان يقال الكفر

انكار شئ من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا امثله وما

يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد

مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين

وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان

وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد وبشبه التضاد كالسماء والارض

فى المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احديهما

فى غاية الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان

على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان متضادين

والاول والثانى فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون

سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا

بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما

لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية

فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من
هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان
لهما خارجيان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من
مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر
ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
ثبوتيين بسبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم
ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد
المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضداد اله فاذا يخطر بالبال السواد
والا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم
الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده
ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع
الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان
العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما

تقارن

تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه
اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة لذلك اختلف الصور الثابتة
في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صورة لا انفكاك بينهما اصلا
في خيال وهي في خيال اخرى مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب
عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج
الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر وهذا
امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع
العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما
يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا
محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون
كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا
فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد

٥٥

ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه
او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو
هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا
الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فتعرض له فيما قبل هذا الكلام وما بعده و
قد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد ان
كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان

الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصورهما مثل الاتحاد
فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيودهما فظهر الفساد فى قوله الوهمى ان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفى قوله الخيالى ان يكون
بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا
بين تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن فى الخيال انما هو بين نفس المتصور فيجب ان
يريد من تصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه
اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع فى الجملة كما هو مراد السكاكى
بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكى وحمله على انه سهو منه وقصد
بهذا التغيير اصلاحا على انه هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله فى
التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل فى هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات
الوصل بعد تحقيق المصححات تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية
اى فى كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين فى المضى والمضارعة
وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد فى احديهما والثبوت فى الاخرى لزم ان يقول قام زيد
وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد
قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله وكذا

الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبرا وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليها يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى انه اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يوتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير عنده زائد واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا

المعنى ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على اكثر من الفحول الا المكثر
مثل ان يراد فى احديهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو
قاعد او يراد فى احديهما المعنى وفى الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد
فى احديهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا
وان جئتنى اكرمتك زيد ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضى الامر **تذنيب** شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن
الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ
ذنابة للشئ فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على
ضربين موكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة
مطلقا على راى وغير موكدة والحق ان الحال التى ليست ما يثبت تارة
ويزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط فى الموكدة
كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير الموكدة
والمنتقلة وليسم دايمة او ثابتة فبالجملة الحال الغير المنتقلة
ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث

هٰهنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون

بغير واو ولانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب وضع في الاسماء انما هو للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق اخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم يقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبعية بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصد بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال منها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو

الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسى فلما صرح الشر فامسى
وهو عريان ، وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت
فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع و
ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت وامثال ذلك مما ورد
على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تع
ولها كتاب معلوم حال عن قوله تع وما اهلكنا من قرية لكونها نكرة فى سياق
النفى وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو
مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير الواو ولكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة
لان مضمون الحال قيد لعامل الحال وصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما
يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى جملة مستقلة
بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هى حال غير مستقلة
بل هى متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم
ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على
سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من
حيث هى جملة الى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت حالا عنه وكل من الضمير

والواو صالحة للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى
زيادة ارتباط والا فالواو اشد فى الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما
هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر
فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التى تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير
صاحبها او لا يكون فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى
يقع حالا عنه وجب فيها الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت
زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اى
جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان يقع حالا
بالواو واى جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى
الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا

معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا ولا خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن

ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا وهو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه

اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت

هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا

وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية

عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه

لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن

ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير

المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد

ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتى من ان

ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل

للجملة الانشائية وهى لا تصلح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض

من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب

ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون

الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا فى الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة

سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت

قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير
ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون له
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتداء لعدم
استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صالح لذلك
وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما
شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد
الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن
بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما يقدمه من
الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم تشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين
ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على

طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق اليه وقوله سه رى كل من منها

وحاشاك فاينا ٭ وقد يجى بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد

ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة التى تقع

حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون

فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه

يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما

فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارعا

مثبت امتنع دخولها اى دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا

تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال

هى الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها

موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التى عليها

الفاعل او المفعول والهيئة مما يقوم بغيره وهذا معنى الصفة غير ثابتة

لان الكلام فى الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له

يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت

حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت

يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة

فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي ما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال
ايضا اما على انه يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا
نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان
حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال
ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو
فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي شعر فلما خشيت اظافيرهم
اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا
ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت و
اصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي

اى الواو فيهما اى فى قوله واصل وجهه وقوله نجوت وادهنهم للعطف لا الحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى و الاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضى الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى * يعنى مررت هذا اذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهى معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فكما اشار اليه بقوله ونحو ومالنا لا نؤمن بالله اى اى شئ ثبت لنا والمعنى انما صنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز فى المضارع المنفى الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفى من حيث انه منفى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى

فههنا النفي بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال بالحال التي يقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ ركب في قولنا جاءني زيد قد ركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان دلالته على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير مبال بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو هذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى

الى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم

سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم

واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس تقتضي على

جوازه ثم اشار الى السبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان او منفيا بقوله

واما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا

متجددا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته

على المقارنة شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان

قد يقرب الماضى الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب

فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا

لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجب ان يكونا

متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب

الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما

يكون قد فى الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل

كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب

فرسه وغاية ما يمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالية

الماضى وان كانت بالنظر الى العامل

ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ
الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن
حرف الاستقبال فظهر انه تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان
لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة
لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء ع اصدقه
في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان تعلم ان
الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان
التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قال السخاوي من انك
اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة
قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها
جزأ لانه ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه
بها ودوامه عليها جاز ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا
منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما
جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستمرار النفي من حين
الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع

اللازم متصل بحال التكلم وغيرها اي غيرها مثل لما ولم لانتفاء متقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء الى
حين التكلم وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم فيتمثل به اي بالمنفي او بان الاصل فيه
الاستمرار الدلالة عليها اي على المقاربة عند الاطلاق اي عند عدم
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضربه زيد
امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة الصدق
من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه
وقوع الضرب في اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب فاد استغراق النفي لجميع
اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيد الجزء
من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق او استمرار الفعل
اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي
تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني بقاء الحادث

وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا
يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى
بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اى عدم
دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان
كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اى ترك الواو لعكس
ما مر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء
اى رجع على ما ابتداء ٢ على ان البداء مصدر بمعنى المفعول وان
دخولها اى والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها
فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون لـ وانتم

من اهل العلم والمعرفة واو انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب
كثير من النحاة الى ان تجرد جملة الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة
لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا تستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو
مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني
زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء
بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع
من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
في طريقه الذي جاء منه واما قوله شعر اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه
الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرة

اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز فى كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضى على ارادة قد هذا
كلامه فى دلايل الاعجاز والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه فى نحو جاءنى زيد
وهو يسرع او مسرع وقال ايضا فى موضع اخر انك اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه او خرج
التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو
متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج فى ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات
وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجئ تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا اشعر كلام
صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفى عطف لان واو الحال
هى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءنى زيد راجلا او هو فارس
كلام فصيح واما جاءنى زيد هو فارس فخبيث وذكر فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو انه فى موضع الحال اى متعادين تعاديهما ابليس وتعاديا انه فاوله ونزله
منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءنى زيد هو فارس لانه لو ازيد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذى تبين ذلك ما ذكره الشيخ فى دلايل الاعجاز

من انك اذا قلت جاءنى زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا فى انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءنى بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجئ ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجئ بالواو كما جئ بها فى نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء فى جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة فى نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة فى نحو جاء زيد هو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذى ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ ق

ان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اى فى تلك الحال تركها اى ترك الواو فى نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة او نكرتها ٭ خرجت مع البازى علىّ سوادُ اى اذا لم يعرفنى اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازى الذى هو ابكر الطير مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اى بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال

الشيخ الرجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله ع وان امرء اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد او قائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران

ممايمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثير فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن
صاحب الحال نكرة متقدمة الا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاء في
رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اى ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
كقوله اى الفرزدق شعر فقلت عسى ان تبصريني كانما بني
حوالى الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان
عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالى اى في اكنافى وجوانبى
حال من بنى لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال
كقوله اى ابن الرومى شعر والله يبقيك لنا سالما برداك
تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله
سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعنى الجملة وسالما
يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يبقيك
ههنا ويجوز ان يكونا الا من الاحوال المتداخلة وهى
ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذى يشتمل
عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك يجعل
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ
ضمير ذى الحال وجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدرته

الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الحق واهبطوا بعضكم لبعض عدوا وخبرا نحو وجبهته حاصرة المجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل ولا نحو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن من الايجاز والاطناب والمساوات

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر بكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة وهو اي متعارف الاوساط كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهؤلاء هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعاني بدلالات وضعية والفاظ كيف

كانت وجوه تاليف يخرجها عن حكم التعقيد فالايجاز اداء للمقصود باقل من

عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا

يرجع فيه تارة الى ما سبق اى لكونه عبارة للمتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون

المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد

بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق لبعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار

لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة

بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس

شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت

لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام

المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن

فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى

كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما

هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب

قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى

كما فى قوله اذا قال الخبيث نعم بحذف المبتدا فانه اقل

من عبارة المتعارف وهو هذا العم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه

يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعرب اسى

وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الوهم

اليه مما ذكره في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز

بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار

هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو

وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو

قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى

المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر

تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها

ويعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد لعدم تيسر

تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق وتعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز و

ذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يتبين

معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف

والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف

وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة

لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان

كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والمقدارة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقام انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحادثات اليومية بحسب تعديل الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم البلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر منه من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب اوالى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساوله اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زايدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزايد اما ان يكون لفايدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردود ان فالمقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساوله اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفائدة فالمساوات ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدة عليه لفائدة واحترز بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه

ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة فالاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن المفسد كقوله اى عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير ابن ابي اسلم شعر واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمى ، فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو وفي التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس شعر فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنه اى بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف في حال سخطه وهوله والمعنى انه

لا يفوت الامن وجوه ان البعد فى الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه
وطول يده ولان له فى جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرده الهارب اليه فان
قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الحذف لا ايجاز القصر قلنا اعتبار ذلك امر لفظى
رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد
حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ
الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان
مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والاعتبار ضمير بان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله ولكم فى القصاص حيوة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان
ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير
من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف
فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد
الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى
لو ذكر لكان تطويلا لا اطنابا ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل
المراد وتقدير الفعل انما هو لرعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لا بد ان
يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم

اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل لقلة حروف ما يناظره
اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص
حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له فى
المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص
حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل
على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم
الذى هو القصاص حيوة عظيمة او من النوعية عطف على التعظيم اى لكم
فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتولين الذى يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم
هو من القود واطراده اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا لان
الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف

قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه بالمطابقة اي باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجحانه بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتداء للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر

وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة اعنى بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان
او جملة مضاف ابدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اى اهل القرية او موصوف
نحو قول العرجي شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٭ متى اضع العمامة تعرفونى ٭
الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل
جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة
اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون
هذا او في غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله شعر نبئت اخو
الى بنى يزيد ٭ ظلما علينا لهم فديد ٭ لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل
ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى
العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي ولا يعطى
حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك
يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة
او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها

يدل على ان المالك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر
باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم
من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء
لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
يتعين وربما سهل بقرينة الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك
وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على
مواخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتحير اذا رايتني شابا وسكت
جالت الافكار بما لم يحل به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه
لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم و
قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكما
الى الكراستين اي صفة والمستثنى نحو جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو لله الامر من قبل
الاسد ونحو يا رب يا غلام والجواب القسم نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر وجواب لما نحو قوله تعالى

فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من
انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء
جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه
قول ابي الطيب شعر اتى الزمان بنوه في شبيبته • فسرهم واتيناه على الهرم
اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة وهي سبب للمذكور
وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هو شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي
والفاء في نحو فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
انما هو على تقدير الفاء وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل
انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله شعر قالوا خراسان اقصى ما
يراد بنا • ثم القفول فقد جئنا خراسانا • او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قوله من جعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما الكثر اي المحذوف فاما ان اكثر من جملة نحو انا انبئكم

بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا

فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط شعر طريق لضوء البارق المتعالى

ببغداد وهنا ام الحسن وبالى به اى طريق فاخذت اى اسكنها وهن لا يسكن ثم

اعاودها وتدافعنى الى ان فضت المتعب من كثرة صعاودتى وشدة ملاقعتها

والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر فى الامثلة

السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من

قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم

على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن

والصبر فاقيم السبب مقام المسبب ثم الحذف لا بد له

من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى

على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو

حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق

بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان

المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول

اطبع من تقدير الاكل لانه يشتمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان

يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة

فكانه على حذف المضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اى على

الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امر ربك او عذابه فان العقل
يدل على امتناع المجئ على الله تع ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او
العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر
او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى
قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص
بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته كقوله تع تراود فتاها
عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة
دلت على الثانى اى على مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه
فى العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته غلبة فلا يصح ان
يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى
مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع
فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى
شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور
لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شاهد به القوانين النحوية
ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية

مبتداء له ای يقدر عند الشروع فی القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
فی القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها
الاقتران ای ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين ای عرست فان كون هذا الكلام مقارنا
للاعراس المخاطب وتفارقه المخاطب بالاعراس به دل على ان المحذوف
اعرست الباء للملابسة والرفاء بالمد الالتيام والاتفاق ويقال رفاءت
الثوب رفأ اذا اصلحت ما وهی منه والاطناب باب لایضاح بعد الابهام
ليری المعنی فی صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخری موضحة وعلمان
خير من علم واحد وليتمكن فی النفس فضل تمكن لما طبع الله تعالی النفوس عليه
من ان الشیء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا اولتكمل
لذة العلم به ای بالمعنی وذلك لان الادراك لذة والحرمان منه مع تقدم
الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به الشعور بوجه دون
وجه تتشوق النفس الی العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصلت لها
العلم به علی سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروری بان اللذة عقيب الالم اكمل
واقوی وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم [illegible] ولكن [illegible]
[illegible] الداعی [illegible] المرجان وما يواخی ذلك ما فی قوله تعالی هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فی ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذی هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان
الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان

امر فكيف اخ اجاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب

المقطع لجيهما من حيث يتوقع الغيث وبدالهم مالم يكونوا يحتسبون نحو رب

اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ماله اى للطالب صدرى

يفيد تفسيره اى تفسير ذلك لشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام

يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين

وتعظيمه كقوله تع وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين

وكقوله تع واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت

بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على

قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد

فلما قيل نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد كان اطنابا لفهم منه الفاعل اولا ...

ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب

ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب

نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا

الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث

حذف المبتداء الذى هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز

والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة

المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال بايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدقا على ذات واحدة وصفتان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال

ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ويروى بالاختصار لقيل يشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم وضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وفيه كانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال حتى قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى

من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون في الكلام نحو قوله تع ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تع اصبروا وصابروا
لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفي قوله كلا
ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همته
وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ايضا وتنبيه عن غفلتهم
اي سوف تعلمون فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء
الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على
ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد
التدرج في الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني
بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكذلك
ثم وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة

الغفلة لبكل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تع وقال الذى آمن ياقوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد ويا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما فى قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت
للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واديت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا فانهما تذكير بما بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير وقد يكون مجردا
عن رابط كما فى قوله تع ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما فى قول الشاعر
لقد علم الحى اليمانون اننى اذا قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون مع رابط
كما فى قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى واما بالايغال من اوغل فى البلاد
اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة فى قولها اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا
لتأتم اى تقتدى الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع فى راسه نار فان قولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها فى راسه
نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اى كتحقيق التشبيه فى قوله اى فى قول
امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب

شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به
العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا
بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد
يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلا وزحمت الفت الوحوش رحالهم
واخبيتهم وكذا فمن توهم غير المقصود في بيت السقط شعر فسقيا لكاس من فم مثل
خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر
وكان الكاس غالبا مما يكرع منه كل واحد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان
وصفه بانه لم يقبله مال متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل
لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن
فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
جملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل

اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا
وهل نجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون وهل نجازى ذلك الجزاء
المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة
فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بالكفر قيل
وهل نجازى الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى
لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة
الموت من الضرب الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم
قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم
الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولسو لا

قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يلتفت بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد المنطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما التاكيد بمفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه شعث اي تفرق وذميم خصال يقال لم الله شعثه اي اصلح ما يفرق من امره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال قوله او بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء او فيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قوله.

طرفة شعر فسقى ديارك غير مفسدها ای غیر مفسد الدیار وهو حال من فاعل سقی اعنی قوله صوب الربیع ای نزول المطر ووقوعه فی الربیع وديمة تهمی ای تسیل لان نزل المطر قد یکون سببا لخراب الدیار وفسادها فدفع ذلک بتوسط قوله غیر مفسدها والثانی نحو قوله تعالی فسوف یاتی الله بقوم یحبهم ویحبونه اذلة علی المؤمنین اعزة علی الکافرین فانه لو اقتصر علی وصفهم بالذلة علی المؤمنین لتوهم ان ذلک لضعفهم فاتی علی سبیل التکمیل بقوله اعزة علی الکافرین دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلک تواضع منهم للمؤمنین ولذا عدی الذل بعلی لتضمنه معنی العطف کانه قیل عاطفین علیهم علی وجه التذلل والتواضع ویجوز ان یکون التعدیة بعلی للدلالة علی انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم علی المؤمنین خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول کعب بن سعد الغنوی حلیم اذا ما الحلم زین اهله مع الحلم فی عین العدو مهیب فانه لو اقتصر علی وصفه بالحلم لاوهم ان ذلک من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فی وقت تزیین الحلم لاهله وهذا انما یکون عند القدرة والا لم یکن زینا لاهله واما المصراع الثانی فزعم المصنف انه تاکید للازم ما یفهم من قوله اذا ما الحلم زین اهله وهو انه یعلم حین لا یکون الحلم زینا لاهله فان من لا یکون حلیما حین لا یحسن الحلم یکون مهیبا فی عین العدو لا محالة فیکون هذا تذییلا لتاکید المفهوم لا تکمیلا کما زعم بعض الناس وفیه نظر لانا لا نم ان من لا یکون حلیما حین لا یحسن الحلم یکون مهیبا فی عین العدو لجواز

ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال تحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه و عدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تع اى يطعمونه على حب الله تع فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الا[يهام] ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول وتاكيدا له

٥٠٣

اوبدلا منه كالتنزيه فى قوله تعـ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله تعالى سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله
تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء فى قوله اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم
الشيبانى يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان
يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه
يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعـ واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية
لا محل لها من الاعراب نحو شعر الاهل اتاها والحوادث جمة فايدتها تاكيد
وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثلها ما ذكر فى
قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله تعالى
انى وضعتها انثى وقوله تعالى وانى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى
قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله وكالتنبيه فى قول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتى كل ما قدرا ان هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف وفيه ان المقدر
اتية البتة وان وقع فيه تاخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر

وقوله فعلم لم ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تع فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان الماتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد فى امر متعلق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير

لو صيناه وقوله حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا
لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق
شعر قلب لو رايت لهيبه ياجنتي لرايت فيه جهنما فقوله ياجنتي اعتراض
للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر
شعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون
هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون
النكتة فيه اى في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض في آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام
او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في تجويز كون
النكتة دفع الايهام وتجويز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل
من الاعراب على المذهبين فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو
ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي شعر وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم
ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة
في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره للتذييل اذ يجوز ان يكون جملة
ذات محل من الاعراب تعقب لجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا او صفة او توكيدا ويكون
الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والتمثيل

٥٠٥

بهذا التفسير من التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب
وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الابهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان
يوتي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو
ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتفسير كلامه
على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة يشترط في
الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فح يشتمل من التتميم
ما كان واقعا في احد الموقعين في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم
يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشتمل
شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم
يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا في
احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض

اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون
له محل من الاعراب ففي الجملة لا يخلو كلامه ايضا عن خبط واما بغير ذلك اي
الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر
قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل
فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايت بعيني وقوله
تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم
اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول
يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله
تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
لازالة توهم الاباحة فان الواو يجي للاباحة في نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان
بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك

لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فالواجب

لترك قوله تع والله يعلم انك لرسوله لان سياق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى

الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه

ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من جوز كون النكتة فيه دفع الايهام

واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي

اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار

كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى

كقوله اي قول ابي تمام شعر يصد عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد

اي سيادة ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر

والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الاخر شعر

ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى

مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه

من الراحة والدعة وهذا وصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة

الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه

ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساويا وان يكون اطنابا

وكذا امثال هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تع

لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي **شعر** وننكر ان شئنا على الناس

قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياداً لهم لنا واقتداء بحجرهم بصف رياستهم ونفاذ حكمهم ويرجع الناس في المهمات الى رأيهم فالاية ابجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه نحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين منه وجهه

الفن الثاني علم البيان

قدمه على علم البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءاً من علم البلاغة محتاجاً اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس لتقدير علم بالقواعد اى ادراكها او الاعتقاد بها علماً ما توجه يراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي يدعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اى في المعنى الواحد للاستغراق العرفي اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها

على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة من بعض عليه فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى
قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة
في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة
لم يكن ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها
في الوضوح ان بعضها اوضح لدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء و
بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما يأباه العموم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكرنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ
لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود ههنا والدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير

كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر
كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير
اللفظية وكان عليه ان يقيده بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة
الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع
اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف
ترك التقييد لوضوحه وكون سوق الكلام في باب التقسيم مشعرا بذلك ثم

عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى او وضعه لما يلازم ذلك المعنى ليندرج
دلالة التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من
المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به والاولى ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العالم بالوضع وجوابه انا لا نسلم انه ليس
صفة اللفظ فان معنى فهم السامع من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو بعينه كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة نفسها صفة لا يشتق منه صفة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ
متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة عليه مثل توضيح العلم [illegible]
صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي لحكمت الوضع
مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الاولى اعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع و
يسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية

كماذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن اذا اريد به الجزء لانه موضوعة يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريفات الدلالات بعضها ببعض [illegible] فلا بد من تقييد الدلالات حيثية بالو
في رعاية القيود فاقتصر التقسيم على وجه يشعر بالتعريفات [illegible] من ترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه [illegible] فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق

واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ومراد ايضا لم يكن تلك
الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى كان تمام الموضوع
له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نفهم معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فانقول يكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما
في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء
في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا و
لا التزاما وعلى ما ذكرنا هذا القايل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات الثلث لامتناع
ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد مر جواب كلام التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين
الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت
يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له وبين الخارج عنه

اى كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل فى القرائن ولا تفاوت لنسبة الخارج الى الموضوع
كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا
مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبته
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص كلام ابن الحاجب فى اصوله
مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان من لم
يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء
كان ذلك الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والظاهر ان
مراده باللازم الذهنى لا ينفك تعقله عن تعقل المسمى لان معنى
اللزوم عدم الانفكاك والظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من
معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل
لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد
المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا يتأتى بالوضعية
اى بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ

لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة
التركيبية امتنع ان يكون كلام يودى هذا المعنى بدلالة المطابقة
دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
لكان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير
تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنا اصلا
وانما قال الا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا
المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها
فنقيضه اشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم
من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما ببعض
منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون
كل واحد منها دالا لاحتمال ان يكون بعض منها دالا فليتأمل واياما كان
لا يجري فيها الوضوح والخفاء فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب

منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على علم السابق بالوضع وهو لا يتوقف

على فهم المعنى فى الحال بل بعد ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان

عالما بالوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ

المخزونة فى الخيال بحيث يحضر معانيها فى العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة

وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا

ما يفتقر فى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها

الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس عن

المعانى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك

بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون

واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة

الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم معنى المطابقى واجب قطعا عند العلم

بالوضع ممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية

فى العقل وبطوئها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا يختلف

باختلاف الاشخاص والاوقات وسيأتى بالعقلية اى بالايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية

لجواز ان يختلف مراتب اللزوم فى الوضوح اى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم

اللوازم للملزوم فى الالتزام اما فى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة

بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية

ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه
في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج
بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او
بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا
اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه
انه يجوز ان يكون المعنى جزأ من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك
المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزأ
من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر

الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يرام
النسبة بينهما وهذا الحال لا يمكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال
ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يرويه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا
مما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكرتم مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة
الكناية انما هي من المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول
ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون لسبب ان بعض
اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي
واذا عبدنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل
في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد محل نظر ثم اللفظ ان المراد
لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم مما لا ينفك عنه سواء كان داخلا
فيه كما في التضمن وخارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية

٥١٩

كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه
لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم
ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به
اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسامه على ما سيجئ وقدم المجاز
عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه
الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليتوافق الوضع الطبع
ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه
فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى
للتشبيه قبل التعرض المجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه
فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه
لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على

ما اخترعه السكاكی وانت خبير بما فيهما من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التی اوردها فی صدر هذا الفن التشبيه ای هذا بحث التشبيه الاصطلاحی الذی يبتنی عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعنی التشبيه بالمعنی اللغوی اشار اولا الی تفسيره بقوله التشبيه ای مطلق التشبيه سواء كان علی وجه الاستعارة او علی وجه يبتنی عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الی المذكور المخصوص واللام فی التشبيه الاول للعهد وفی الثانی للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولی فليس علی اطلاقه يعنی ان معنی التشبيه فی اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا علی كذا اذا هديته له يعنی هو ان يدل علی مشاركة امر لامر آخر فی معنی فالامر الاول هو المشبه والثانی المشبه به والمعنی هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنی زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن ای المراد بالتشبيه المصطلح عليه فی علم البيان هو الدلالة علی مشاركة امر لآخر فی معنی بحيث لا يكون علی وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا فی الجملة ولا علی وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا علی وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقينی منه اسد علی ما سيجیء فی علم البديع فان فی هذه الثلاثة دلالة علی

٥٢١

مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا و لقيني
منه اسد من قبيل التشبيه يعني التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة
على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية و الاستعارة
بالكناية و التجريد و ينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف و نحوه لفظا او تقديرا
ليخرج عنه قاتل زيد عمرا و جاءني زيد و عمرو و انما قال الاستعارة التحقيقية و
الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقي على ما سيحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة و ما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه و جعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد و الثاني نحو قوله تعالى صم بكم
عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية و يجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه و المنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام و سيجيء لهذا زيادة تحقيق و تفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى

٥٢٣

والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح
وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه
التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان
للحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا
كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر
ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه التشبيه بينهما

كونهما حسيين ادراكه على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس الاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي
لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق
رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر
عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان
العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا وللاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة
في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق
المبالغة فيصح التشبيه ح ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد
ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه
كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى
تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه

اى بسبب زيادة قوتنا او مادته دخل فى الحسى الخيالى وهو المعدوم الذى
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها حسى اى مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه به
فى قوله وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد قطيفة الاضافة شقائق النعمان
وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل من اصاب المطر اذا نزل او تصعد اى مال الى
العلو اعلام جمع علم وهى الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس
انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيأت محسوسة
مخصوصة به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح و
الزبرجد كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى
ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل
فيه الوهمى الذى يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى
الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وهذا القيد يميز
عن العقلى كما فى قوله اى كالمشبه به فى قول امرء القيس شعر العقلى
والمشرفى مضاجعى * ومسنونة زرق كانياب اغوال * يقول ايقتلنى ذلك
الرجل الذى يوعدنى حص لى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف مسنون ب

٥٢٥

الى مشارف وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له
في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقه
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى
الخيال من الحس المشترك لكونها غير محسوسة فقط ولان انياب الاغوال ورؤس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لكنها ليست مما يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة وبل لو ادركت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة
زيد وعداوة عمرو وتحقيق هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة و
مفكرة ومن شأنه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها كالانسان ذي جناحين او انسان ذي راسين وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد اما بواسطة القوة
الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمعت ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان

اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة
والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك
ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك و
الالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك فكل منهما حسى
وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال
كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شىء ترجوه وكذا الالم وهذه مستندة
الى الحس واما العقلى فلا شك ان القوة العاقلة كمالها ادراك المجردات اليقينية فانها
يدرك هذا الكمال وتلتذ به فهى اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة
والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه
الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة و
ليسا من العقليات الصرفة التى هى غير المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والخوف وما اشبه ذلك وجهه
ما يشترك فيه [illegible] ووجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا

او تخييلا والافزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود و
الجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه
فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء
في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك
في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل
وجه الشبه في قول القاضي التنوخي شعر وكان النجوم بين دجاها جمع دجية
وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه
التشبيه فيه اي المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول
اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير
موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على
طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي
في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو
جهل بها اي بالظلمة ونقول له شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان
يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان
النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة
والعلم كالنور حتى يخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق

نحو اتيتكم بالحنفية البيضاء والاولى على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة

وهو كل ما هو جهل مماله سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من

جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى مماله بياض واشراق والاول

مماله سواد او ظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع

كتشبيههما اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب

اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف

اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر

اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض

بين شئ ذا سواد على طريق التاويل وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا وعلم

ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين

الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى

تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به

فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى

الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك

فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من

من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام

فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه

وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر
لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل واكثر
فالحق ان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى
ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى
الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح
ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة
النحو استعماله بالوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يخل بالكلام
وهو اى وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اى عن حقيقة الطرفين
وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين
ماهية اخرى ومميزا لها من غيرها كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما او جنسهما او
فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
من حقيقة الطرفين ولابد ان يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما
حقيقية اى هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى
مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين
المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين من الالوان والاشكال

احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدايرة او نهايتين كشكل نصف الدايرة
اوثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل
قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزاء حد
مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة
ثابتة وبذا احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط
والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان اخر يعنى
انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء وهو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان
المقادير من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية
والكيفية لا يقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من
الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما او ما
يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر اذ دخلها
تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت
فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات

الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين
بين والصوت تحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة
وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع وملابسة
كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ وضيقه او شدة التواتر كما في المزامير
الملتزية تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها
الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في
البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه
الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية
من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها
تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة
كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يقتضي

صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض
وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية يحصل عن استواء وضع الاجزاء و
اللين وهي كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن فيكون للشئ بها قوام غير
سيال فينتقل عن وصفه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبولها الغمز الى
الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين
وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية
يقتضي بها الجسم الى ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل منهما في الحقيقة
مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا
اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه ولا يجد من الزق
المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة
ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف
على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي قوة للنفس
معدة لاكتساب الاداء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج
النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم

مرحال عن الاشتغال ويحسب متعلق بالاشتغال وما مصدرية اي بحسب الامكان ١٢ عبد

العلم قد يقال على الادراك للعقل بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها
على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن
فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدءها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب
عند اصابة المكروه وساير الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة
تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة
من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل
الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية كالحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في
الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست
هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما
يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث
قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض
واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة

الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكى بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر ولطافته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة واحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا اشعر لفظ للمفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اى كل من الواحد وما هو بمنزلته حسى او عقلى واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره او غير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اى اما حسى او ما عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسى طرفاه حسيان لا غير يعنى ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ويجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحسى من غير المحسوس يعنى ان وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون الا امرا ماخوذا من الطرفين موجودا فيهما

من العقلي و يوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون
الاجساما او قايما بالجسم والعقلي اعم من وجه الشبه الحسي يعني يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما عقليا والاخر حسيا لجواز ان
يدرك بالعقل من الحسي شئ اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس
فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه تشبيه
فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي
لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه
تشبيه فهو كلي ولا شئ من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في
المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة
فلا شئ من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون
وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في
تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة
بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم
ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه

التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح

كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما

واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف

فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس

يصير ثمانية وعشرين قسما لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما

ويبقى ستة عشر منها الواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من

المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد

والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والوجه

كالعراء من الفائدة والجرأة وهي على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جرء الرجل

جرأة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة على ما فسرها الحكماء فخصه بذوات

الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة

فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه

وجود الشيء لعديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور

العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكر الشيخ

في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه

كاثباتك للرجل شجاعة كالاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو كالعدم سواء لم تثبت له شبيها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء وجزء شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تسمي هذا النحو تشبيها فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح وفي الايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقان الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صحيحا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما

عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه بنفسه وباعتبار آخر وهو
ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون
الواحد قلت يجب ان تعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا
مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية
واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى
عدة اوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه
تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان
كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة كما سيجئ ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك
ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون بمعنى منتزعا من عدة اشياء كل منها داخل
في حقيقته حتى يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد
الى متعددين فتنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون
اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون اما امرا
واحدا او غير واحد او غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا

مقصودا من مجموعها هيئة واحدة او لا يكون فى حكم الواحد محل نظر فالمركب

الحسى فيما اى وجه التشبيه الذى طرفاه مفردان كما فى قوله اى كوجه

التشبيه فى قول احيحة بن الجلاح بالتخفيف او قيس بن الاسلت شعر

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى ٭ وفى رواية كما ترى كعنقود ملاحية

الملاحى بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء بتشديد اللام

كما فى هذا البيت حين نورا اى تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة

يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما فى قوله

كما فى قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير

فى المرأى اى وان كانت كبارا فى الواقع على الكيفية المخصوصة اى تقارنها

حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية

المخصوصة انها لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق

بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده لرأى العين بين تلك

الانجم وهذا الذى ذكرنا فى تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر رحمه الله تفسير المقدار المخصوص

اى مقدار فى القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه

اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما لها من الطول والعرض المخصوصين

ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار

المخصوص ما اراد الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء

وقصد الى الهيئة الحاصلة منها ولما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو
نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون
معناه مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار شعر كأن مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها
في اثر بعض والاصل تتهاوى بحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا والضمير
لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على
ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما
الحاصلة من هوى بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة
المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان كما حققه
الشيخ عبد القاهر رحمه الله في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف
فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع
في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف
لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا ترى انك ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتقطع الكلام جملتين

وممّا ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة
على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة فشانها ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان
اراد لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من
اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة تزيد التشبيه تفصيلا لانها لا تقع
في النفس الا بالنظر المتكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي
فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم
بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى
وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة
واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها
تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة
الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس
عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما
يقال في قولنا زيد ضارب عمروا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس
المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان
اى احدهما منفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح

من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة
مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر
الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع
المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون
وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر
فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدها ان يقترن بغيرها من
الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله
اي كما في التشبيه الذي في قول ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل
من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول
فيرجع من الانبساط الذي بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط
فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه

المصحف وكذلك المرآة اذا كانت فى يد الاشل والوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط يعنى كما لا بد فى الاول من ان تقترن بالحركة غيرها بالاوصاف فكذا فى الثانى لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم والدولاب لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف فى قوله اى قول ابن المعتز

شعر وكان البرق مصحف قار اى قارئ بحذف الهمزة فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ رحمه الله ثم ان كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض **شعر**

حفت بسرو كالقيان تلحفت ✽ خضر الحرير على قوام معتدل ✽

فكانها والريح جاء يميلها ✽ تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل ✽

وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله كوجه الشبه فى قول ابى الطيب فى صفة كلب **شعر** يقعى جلوس البدوى ...

ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي والمصطلي بأربع مجدولة لم تجدل اي لم تفتل بغير
محكمة للخالق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول
الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل
عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومثل تشبيه
قول الشاعر في صفة مصلوب شعر كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع
مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبه المصلوب
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى هذه الجهات الثلث
وهي المواصلة واللوثة والكسل فلطف بحسب التركيب التفصيل بخلاف تشبيهه
بالمتمطي فانه من قريب التناول تقع في نفسه الرأي المصلوب لكونه امرا جمليا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله
تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب ولا شك ان وجه الشبه في احبار اليهود بالحمار امر عقلي منتزع من عدة
امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا
الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه
قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه

من الشطر الاول من قوله شعر كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا نصيب هنا لشئ من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا وصارت ذات برق ولا اساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت والمعنى هنا ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم بحذف الجار واوصل الفعل لما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت في انتزاع وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خفاء لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصد المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم فان قيل هذا القول يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بين البيت وبين التشبيهات

المجتمعة ان الغرض في البيت ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون
الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من
الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو
يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقة
ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر
كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ويكدر ليس من التشبيه
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تع ثم قال وقد
ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين
احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي
في افادة ما كان تفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان
يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط
واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله تع اعلم وقد مر ان وجه
التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث
وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو
الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد

المختلف الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كحسن الطلعة الذى هو حسى ونباهة الشان وشرفه واشتهاره الذى هو عقلى فى تشبيه الانسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع

الشبه اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد هنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اى فى التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تهكم اى سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ فى علم البديع وليس فى قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى • شعر • اتانى من ابى انس وعيد • فسل لغيظة الضحاك جسمى • ان قائل هذا البيت قد قصد به الهزؤ والتمليح فان قيل ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفى

الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم ونحو لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي كل منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة و حاتم في الجود فعلم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجرأة باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في هذا المعنى هو المشبه اذ القائم في كأنك قائم بعينه هو المخاطب باسم كأن والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه قائم او وهذا كثير في كلام المولدين

ومثل وما في معناه وكسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كما في نحو زيد كالاسد وكزيد الاسد او تقديرا نحو قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو المثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح وفيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الآية او تشبيه الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره فعلمنا انما اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا الحواريين انصار الله وقت قول عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدما على بعد الكاف

كمثل ذوي صيب حذف للدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المرادين الاول مشبه والثاني مشبه
به فالصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين
انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان
الآية ح لا يكون نظير القوله تعالى او كصيب وبان التشبيه الكون بالقول
مما لا وجه وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في ظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قوله عيسى
كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه
كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
فاوقع التشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين
اي دابر اثنين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه
قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه
كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين

انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله وقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم
حواريو محمد عليه الصلوة والسلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه
والله تعالى اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي حرف الكاف غير المشبه به وذلك
اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك لان
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل بمعنى الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها
وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد
الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف
اي كمثل ماء ليكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة
اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير في
قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب
هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان في التمثيل

٥٥٢

٥٥٣

اراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله تعالى انما المثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين فى هذا قول لبيد شعر وما الناس الا كالديار واهلها ۔ بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل كما لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله تعالى انما المثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد به انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما فى

الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد لم يبلغ
بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل ويكون هذا الفعل منبيا عن التشبيه
نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبي عن حال التشبيه من القرب والبعد
لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر
غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب شعر فان
تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع
في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما
فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها

حتى لا يجد منها في ذلك شبهة بحال المسك ولم يسم مثل هذا تشبيها ضمنيا عنه او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانه مبينه او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اى في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان انس الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لا يخفى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله شعر ويوم كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح بالبصر كانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر شعر ظللنا عند باب ابي نعيم * بيوم مثل سالفة الذباب * وكذا اذا قلت فلان اذا هم بالشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله شعر اذا هم القى بين عينيه عزمه * ونكب عن ذكر العواقب جانبا * وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه

للتشبيه في المشبه به التام وصوبه أشهر اى وان يكون المشبه به بوجه الشبه مشهورا
ظاهر هذه العبارة يدل ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان
امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه واشهر ليصح قياس المشبه عليه و
جعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي
الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان
الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون
المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو
عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين
جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير
والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين
مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد
ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف

بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد
اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال الحق في المشبه ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه في التقرير الا بليغا وفي معرض
الاستطراف كما في التشبيه بفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لا
وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه
لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اي نقلا لندرة حضور
المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه ليستطرف الشبه مثل ما ذكر اي يستطرف
استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون علة صحة ذكر
المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص اقوى في صورة الاستطراف خاليا
عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به
اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير لا فيما يكون للتزيين
او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو المشتركة فلا
لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المفصل الذي توجه اليه التشبيه
العام الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون

المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال
المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه
اعرف على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص يجب ان يكون اتم
وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض
من بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا
قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه
فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه كما فى تشبيه
وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا
كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما
استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة
وللاستطراف وجه آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد
واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج شعر
ولازوردية تزهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها

بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يراد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت

كأنها فوق قامات ضعفن بها ۔ اوايل النار في اطراف كبريت ۔ فان صورة اتصال النار باطراف

الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها

عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين

غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق

رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء

اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهي بالشغف به

اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه

اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في

وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه ازيد كقوله اي قول محمد بن وهيب شعر

وبدا الصباح كأن غرته ۔ وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم قيل غرة

الشيء لاكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح ۔ فانه قصد ايهام

ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على

اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح

له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني

بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة

بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب

هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون

اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي ليس

الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه

بالزايد في وجه الشبه هذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق

الناقص في وجه التشبيه بالزايد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين

في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زايدا

سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه

الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح

احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى

ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل

الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزايدة

على ما وهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم

يقصد ان احدهما زايد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه

وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس

بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك

المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط

وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل النور مشبها
والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة
جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة
للشئ والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين
الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه
يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في
التشبيه ومتى اريد شئ من ذلك لم يستقم العكس فان قلت امتناع ترجيح
احد المتساويين يقتضي ان يحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها
والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن
ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه
فهو انه تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه التشبيه وآخر باعتبار الاداة
وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو
التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد

بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة
باللباس للآخر فى قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن كان كل واحد يشتمل على
صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع
فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله تعالى لكم ولهن
قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه
هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد
يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اى احدهما غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل وعكسه اى
كتشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فيها المشبه مقيد المشبه به غير مقيد
واما تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع فوق البيت
وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى
معزولا بعضها عن بعض تشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت

شيئا واحدا بأخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل
جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله شعر وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن
على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن
اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم
مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه
الحيثية كقوله شعر وكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة * منصرف بالليل عن
دعوة * قد اسرجت قدامه شمعة * فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث لا يمكن تعيين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر
الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد منها شيء
يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المتفرقة
فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح

من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى
وكذا تشبيه الشامة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه
شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في
قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه
الشقيق او الشامة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشامة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه
السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله ع والشمس من مشرقها
قد بدت ٭ مشرقة ليس لها حاجب ٭ كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب
ذائب ٭ وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ
من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره
المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشامة الجبلي بانه قصد في
الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف ولما تقسم
مفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما ٭ بلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال
تقصيته بلغت اقصاه ولكن في الاساس بلغ وجوه الارض كيف تصور اي تتصور حذف
التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اذا شمس لم يستره

غير قد شابه أي خالط زهر الربى خصها لأنها أنضر وأشد خضرة فكأنما

هو أي ذلك النهار المشمس مقمر أي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به

أزهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب

إلى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح

وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه إن تعدد طرفاه فإما ملفوف وهو أن

يؤتى على طريق العطف أو غيره بالمشبهات أولا ثم بالمشبه بها كقوله أي قول امرئ القيس يصف العقاب

بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف

وهو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف

البالي إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ رحمه الله

في أسرار البلاغة إنه إنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لأن للجمع

فائدة في عين التشبيه أو مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله أي قول المرقش الأكبر يصف

النساء ع النشر أي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف وروي أطراف البنان عنم هو شجر

أحمر لين وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله ع صدغ الحبيب

وحالي ، كلاهما كالليالي ، وثغره في صفاء ، وأدمعي كاللآلي وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون

الأول فتشبيه الجمع كقوله أي قول البحتري شعر بات نديما لي حتى الصباح ، أغيد مجدول

مكان الوشاح ، كأنما يبسم [illegible] عن لؤلؤ منضد

منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهي ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي
قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون
هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا
الا ان لفظة كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع
في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه شعر ثنى بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا
وصفو الدنان ورجع القيان و باعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل الثاني مجمل ومفصل الثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكاتب بالبدر المصطلي والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه
غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من
عدة امور خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه

هو جرهان لا انتفاع بابلغ نافع من الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد

وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية و

ما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف

فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع

من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان

فيه تمثيلا او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال

ضرب الاسم مثلا لكنه ايقال ضرب النبي مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل

وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا عن

متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه

الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم

آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل ما لم يذكر وجهه فمنه اي

ومن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمنه الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهم كل

كل احد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم

هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم

فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين

بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة

الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان

هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع
الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك
لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت
ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقيل
ومنه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد نقولنا
زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر
بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به
وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان صفة
الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
ع فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل شعر
العيش في والليل عذرة كثيرة كالرضا في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت عنه
ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك
ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق
كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة

عليا عرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان يشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان
كثير با ذا نلتدي ووصل مواهبه الطلبت عنه اولم اطلب كالغيث مكانه ترك لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه
الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزم وجه الشبه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم
للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم
الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي
من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه
في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ليشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه

حيث قسمه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش من هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة مثلا وهى امر حسى قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه فى هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة التى هى من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة

الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه
الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما
اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من
غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر
الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزا من بدا بمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه
في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا
لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل
الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه
جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل
على المجمل وشيء اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص
ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس
فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك

النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعمه ولكن ادیه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية ما لا يدرك فى المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى ولكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل فانه فى وجه الشبه تفصيلا ما من حيث اعتبر المقدار والشكل الا ان الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا يكون لتكرره اى تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس كتشبيه الشمس بالمراة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان فى وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة غالب الحضور فى الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس فى الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر

جملة لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما البعيد
غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه الذي
لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور
الخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق
وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي المرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اى لندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار
الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او
لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان
المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره
ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به
سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين وبهما ينتقل اليه لكونه المشترك
والجامع بينهما فلا بد ان يخطر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة
فيه اى في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما

كثرة التفصيل في وجه التشبيه والثاني قلة تكرر المشبه به
على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد
لشئ واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة
اعرفها ان تاخذ بعضها من الاوصاف وتدع بعضها اى تعتبر وجود
بعضها وعدم بعضها كما في قوله اى قول امرء القيس
حملت ردينيا يعنى رمحا منسوبا الى ردينة كان سنانه سنا لهب
لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا
وتفصل بالتامل بعضها من بعض وبذلك في الجملة حاجة الى ان
تنظر في اكثر من شئ واحد وان تنظر في الشئ الواحد الى اكثر
من جهة واحدة ثم ان يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضها وتدع
بعضا كما فعل امرء القيس في البيت حين عزل الدخان عن السنا وجرد
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به
كاعتبارك في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية الانجم انفسها والشكل و
المقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك
في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس
كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس كل حمرة ثم قال
واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقايقه

لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر
كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها و التشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته
اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب
ولا يخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ بعد طلبه
الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا اضرب المثل لكل ما لطف موقعه
ببرد الماء على الظماء ونعنى بعدم الظهور فى بادى الراى ما يكون سببه لطف المعنى
ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما ينفك عن بناء
ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهو شئ يحلى من الفكر اذا صادف
نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود
والمعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف فى التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة
دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه فى البيت
مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه
اى لم تقابله ولم تعارضه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله
قول الآخر شعر ان السحاب لتستحى اذا نظرت الى نداك فقاسته بما
فيها وقوله اى قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن

للشافعيات اقول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض ولو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن ولو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو شعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة الاصيل او شمس الاصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر شعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب والريح تعبث بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي شعر بيا ليه اسحار وفيه هواجر كما فصلت والشمس تنفض آصال هكذا يجب ان يفهم الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر بطرف برد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابعد من الآخر ومرسل

عطف على اما موكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد
المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما فى
الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو
الوافى بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه فى بيان
الحال او كان يكون المشبه به اتم شئ فيه اى وجه الشبه فى الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى فى وجه التشبيه معروفة عند
المخاطب فى بيان الامكان ومردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة
الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب
القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان الاركان
اربعة فالحاصل من اقسام بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما
ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك
وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكسرحان
فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع
فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فهو متوسطة
وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها متعلق له باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق
الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب
فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع المشبه

نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان
ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك
فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة
ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد
كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان
متساويان في القوة والاخريان متساويان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما
وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه
بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا
عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة و
الضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان خلاف الاداة اقوى من
حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث
وهو الفرق بين قولنا ليتني اسد يرى ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد
اسد واسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة ذات
قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما
ان لا يكون المشبه مذكورا او لا مقدرا كقولك لقيت في الحمام
اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان
خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان و
المفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام

موضوعاً لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد
اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقاً بان يسمى تشبيهاً لان المشبه به انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت
اسداً فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل
واقعاً على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنوناً
فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احدهما تشبيهاً والاخرى استعارة وهذا خلاصة كلام الشيخ فى
اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثانى ايضاً اعنى
نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظى
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبراً
عن اسم المشبه او فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسداً ولقينى
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى
استعارته له لا باستعماله فيه كما فى لقيت اسداً ولا باثبات معناه له
كما فى زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيهاً ايضاً لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون
فى الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافاً للسكاكى فانه يسمى مثل ذلك تشبيهاً وهذا
الخلاف ايضاً لفظى ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار

فلا يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة
التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف وغيره في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا
انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات
والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله شعر اسد دم
الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال
المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده
دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري شعر وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه
فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف في البدر
فهو مبني على تقدير انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفات فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد الى اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج
عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني
على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسدا والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة نم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا في لنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي او العرفي فالتقييد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا

الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من
حققت الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي
والتاء فيها لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء
للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث
سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه
يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى
على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه
فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان
ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة في اصطلاح به التخاطب
اي وضعت تلك الكلمة في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها
لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة
كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح
به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان
كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح
آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف

الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فيقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد و الوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالتها على معنا الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا فخرج ذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا هو لولا ان لا يتجاوز الطهر

والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير متعين فهذا مفهوم
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من
دلايل الحقيقة اما اذا خصصه باحد الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر لتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق
ذلك ان الواضع للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على
معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو
تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع
وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك ثم قال انه اذا
اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نعلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وفيما الدليل على
انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض يدل بنفسه على الطهر
بالتعيين ظاهر لانه كلام قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية قد تكون
لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو مما لا يظهر لنا سره لانه
ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا
كذلك لان اسد في قولك رايت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية
ففساده واضح ظهوره ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الموضوع

والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان
المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه يخرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة
في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقيتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة
الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وتحقيق هذا زيادة تحقيق في باب الكناية
ان شاء الله تعالى واقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فاسدة ومن الغرائب
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق المعتبرين وهو انه نظر الى اللفظ
الا يصلح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان
دلالة اللفظ لذاته ظاهرها الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسه اما
قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا حاجة الى الاصطلاح فبطل كلام غيره عليه
على معنى قايله يرى عنه في كلامه و قول كيف حال الاطلال حتى
المصنف قدس سره ورحمة الله تعالى عليه حمله على معنى
يروى عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله وله
فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا
ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص
الوضع لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى

وضع الالفاظ ووقفه عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف
في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس وبخلق علم ضروري في واحد
او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة طبيعية يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى و
اتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان
كل احد يفهم من كل لفظ انه لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع
نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في
الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية مما ذكر ولامتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان وبين المتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد
لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول الراي القول بدلالة
اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما
قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين

حتى

وان لهيأة تراكيب الحروف ايضاً خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدى وهو نوع من المشي فيه تمايل لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت
كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان
المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير
اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان
اعتبار معنى التناسب في التسمية لترجيح المرجح في الاسم على غيره حال وضعه للمعنى
وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر
حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في
غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا
يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما
لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه

المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلابد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا القيد قوله على وجه يصح وهو متعلق
بالمستعمل لتخريج الغلط من تعريف المجاز كما تقرأ خذ هذا الفرس مشيرا الى
الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج به الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون
مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي لما وضع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة
حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار تحقق انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية
والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة
له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف
الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان
اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى

يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة فى العرف
على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة فى الشرع على كل دعاء وكل
منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشرعى وعرفى خاص وهو ما يتعين ناقله عن
المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى وغير ذلك او عرفى عام لا يتعين ناقله وهذه
النسبة بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذى وقع به التخاطب وكان اللفظ غير ما وضع
له فى ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع
فشرعى والا فعرفى عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعنى ان لفظ اسد
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية
وفى الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعنى اذا
استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة يكون حقيقة
وفى الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعنى اذا استعمل المخاطب بعرف
النحو فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفى الحدث يكون مجازا ودابة لذى الاربع
والانسان فانها فى العرف العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى ثم اذكر بلفظ النكرة
مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقى
والمجازى والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى
والمعنى الحقيقى والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلى كاسد فى قولنا رايت اسدا يرمى وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعنى على
استعمال اسم المشبه به فى المشبه فح يكون بمعنى المصدر فيصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا

والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له والى هذا اشار بقوله فيها اى فى الاستعارة المشبه به والمشبه منه مستعار له و اللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس الذى استعير من المشبه به والبس المشبه والمرسل هو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها والجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا انما تظهر النعمة فيها بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد والقدرة اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فمبنية على ما نقلنا عنه من ان المشبه به لما كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والرواية فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على حدة ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب

كانوا يتوقفون فى اطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولو يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة عشر غير ما سبق وكلا فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل تسمية الشئ باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لا ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح كالعين وهى الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزأ منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره

اى الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو اتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانهم لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه فى الزمان المستقبل نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع نادية اى اهل نادية الحال فيه والنادى المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشئ كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى يحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت ليس يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع كالزيد وعمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان عليه او باعتبار ما يؤل او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك المعنى مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد باللفظ معنى لازما معناه الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع

وح اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالعين للمعض والرقبة للعبد
او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الاخر كالحال
والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر
فحينئذ العلاقة يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
للكل كالرقبة والراس فان ذات الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز
اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليست من حيث انه انسان بل من
حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين
الشيئين علاقة فلابد ان يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى
اللزوم في هذا المقام فتامل وستسمع من للاذكياء ما يغلطون في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقي فاذا اطلق لفظ المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا
التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما
عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص
عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل
اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي
قول زهير لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك
السلاح بالقلب مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي
به فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من

شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار
للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا
وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه
بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل
ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس
به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه
يحتمل ان يريد به الضر والحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد انتقاع اللون
ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى من اللفظ
واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الايتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع
له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به نحو زيد اسد ورأيت
زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يتضمن
تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما فى قوله
ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيره
واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسد افى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع
فيكون مجازا او استعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه

محذوف وهو ان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا
وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى
ذلك وانما يجب لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا
يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به
في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله شعر اسد علي وفي الحروب نعامة
اي مجترئ على صائل وكقوله ـ والطير اغربة عليه باسرها اي باكية وكقوله
عليه الصلوة والسلام هم يد على من سواهم اي هم يتعاضدون على من سواهم وانه كثيرا
ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام
في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو
رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ـ ولاحت من بروج البدر بعدا ـ بدور مهابترجها
اكتنافه ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها
اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في
البعد فبينهما تناف كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا
جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي

٥٩٥

حل الابيات

تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله
تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان
الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد
من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران
هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
فيكون استعارة لا تشبيها ويمكن التفصي عن الاشكال بان الاستعارة يجب
ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في مثل رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا
وهذا ليس كذلك [illegible] ان يراد بالبحرين الموصوفين
المؤمن والكافر لقوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها يعني ان قصد التشبيه لا الاستعارة وايراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في
طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة ثم قال وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار
ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان
صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل
لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما [illegible] في ان الاستعارة مجاز
لغوي ام عقلي فمذهب الجمهور على انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على

ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة
للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في
غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له عن المشبه به
فيكون مجازا لغويا لا مجازا عقليا لان الفرق بينهما ظاهر اتم اشارنا اليه وسنشير
اليه هذا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث نشبيه على كثير من الفضلاء حتى يتوهمون انه مجاز
عقلي باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص
بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة

وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان جاب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قال انها لم
تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد

ويسمى استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقه اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا كما لا يصح ان يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل
اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلت
اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل
معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد
كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل
تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز
عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على
راسه تظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب ٭ ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقه لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان تظلل انسان
حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
اي قوله العرفي لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له

٥٩٩

للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره

السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان بالفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غير متعارف فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود وللفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله شعر فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران

ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح

السيوف للدلالة على ان حباب هذا الشرط تحاربون و تلجأون الى
الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع
قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله
اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه
مبتداء موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله
تنكفى من انكفأ اى انقلب والباقى قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من
حد سيفه يقلبها على رؤس الاقران خمس سحائب اى اناملة الخمس
التى هى فى الجود وعموم العطا يا سحائب اى يصبها على اكفائه فى
الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة لقرينة المدح
لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة مستعار للآخر لما استعار السحائب
لا نامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم
قال على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن
نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء
من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل
الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى
من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة
الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت

بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه ولنسم هذه الاستعارة

التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما

ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم

غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك

ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود

لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيى ذكره وتديم في الناس

اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النايم فان

الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شئ قال المص ثم الضدان لكانا

قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل

من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل

علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة

الحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك

واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد

تبعيدا له من الحيوة وتقريبا له الى ضدها وكذا في جانب الاشد

فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه

حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة

والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يشعر اسم احدهما

للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر

باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه

اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولنسم

هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ عنادية لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما ومن العنادية

الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اى الاستعارة التى
استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
نحو بشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار
بما يظهر سرورا المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل
التهكم وكذا قولك رايت زيدا اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح
والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع لغة ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذى يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان
لانه اى الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اى المستعار له والمستعار
منه نحو قوله صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل يمسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة
يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها و
اصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها
ويكتفى بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت واستعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع
بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل
فيهما اى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في
العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان
الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان

بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة
وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب
اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف
ليس فى الانف والعدو هو ان خصوص الوصف الكائن فى طائر مرعى فى
استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر
عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن بموضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتذرت بكلامهم فى الجملة ونبهت
على ذلك بان سميت استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة
والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا
الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
فى الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد
والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا فى
مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون
ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل

للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد
المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو ومن هذا
القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه
بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان تمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوميهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة
الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل
في مفهوميهما الاشد في الاول اما غير داخل عطف على قوله اما داخل
كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل و
نحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ رحمه الله في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع
للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار
له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين
وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان
الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق
بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير
داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي
مبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع
عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة

قد يكون في نفس الشبه بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول
يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسه بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه
في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه شعر واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم
الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في
فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي
اهماله وكذلك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه
من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه
هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متقدمتين اشبه
بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا
الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي
يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
شعر ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع المهرية وهي

الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان ان نظرت تقتضيه الا باطح جمع ابطح وهو مسيل الماء
فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغداة السائرين
فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المضى استعار
سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين
وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ ا
اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون المطى واعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق
فى السير لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين
امرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها
فى الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما فى قول امرء القيس شعر فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ فى طوله عند تمطيه وبالغ فجعل له
اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به والظاهر ان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اى المستعار
منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار
له اما حسيان او عقليان والمستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى
بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى

او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله

لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار
فانه المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها
من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك
الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك
بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار
منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار
اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان
هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو
اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم
المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب لشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار
في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها
عقلي واما عقلي عطف على واما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي

نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة

والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله

وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب
امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة

هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف الشئ الطارى على الشئ الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر رح وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد من ظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقى فى ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله تع فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد فى العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الاية فان زمان النهار

وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريباً وجعل الليل كانه تعاجيهم عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذ المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن
الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون
نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر
فلهذا جعلنا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية
لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب استعجاب
بحيث يفتقر الى نوع افتكار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار قليلاً قليلاً واما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في احديهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا تكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة
مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه
تذكر في باب التشبيه الاقسام الستة ولا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له

الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما يجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولكن المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد المقبر والمكان الذي تنام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسير الكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى وهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع هو البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه

فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص وضرب الطين على الحائط وهو
حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه
الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها
فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان المختلفان والحسي
هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان
يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم
جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه
من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها وعروضه
لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد

فياض وعالم نحرير محذوف لـ رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم

وههنا بحث وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان

والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب

وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل

بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف

الصفات بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم

الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل

فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه

في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان لـ

الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا

اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد

فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان

والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا

كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو

المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على

نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين

اي الفعل وما يشتق منه بمعنى المصدر وفي الثالث اي الحروف لمتعلق معناه لـ

لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف

ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية

وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والالما كانت

حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى

وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى
الحروف كالمجرور في قولنا زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر اي
التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا الدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه
دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل
الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم
يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي
الفعل والصفة تبعية وسمعت عن بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم و
ارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي و
المعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال
المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ و
مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل
على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه
العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل

فى العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا
الذى ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم
عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته
شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص
لان المشبه يجب ان يكون متروكا فى الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية
او تبعية غاية ما فى الباب ان التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا امر صحيح على ان يكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس
تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه وحل عليه
بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية فى
شئ وكذا يصح على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه
اعنى العداوة واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
فيتحقق الاستعارة التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التى هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية
وتبعيتها فى اللام كما فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه فى امثال ذلك فى
ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى
كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت
قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه
ذلك فالاستعارة تبعية مدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية فى

٦١٥

الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق
الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو شعر جمع الحق لنا في امام * قتل البخل واحيى
السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول
القطامي شعر لم يلق قوم هم شر لاخوتهم * منا عشية يجري بالدم الوادي *
نقريهم لهذميات نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد * اللهذم من الاسنة
القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس
الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها
فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون
المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري شعر واقري المسامع اما
نطقت * بيانا يقود الحرون الشموسا * فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان
دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو تقري حرب
بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في
ذلك بقول الشاعر شعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في
الاجفان ايقاظا * فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق
بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى
استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون
للجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان
يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخر
غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما

ان لم يقرن بشئ بما يلائم المستعار له والمستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له

اوقرن بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع

اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندى اسد والمراد با

المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثانى مجردة وهى ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير شعر غمر الرداء اى كثير العطاء

استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء دون الرداء تجريد للاستعارة والقرينة

سياق الكلام اعنى قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا فى الضحك اخذا فيه غلقت

بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه

يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين وعليه قوله تعالى

فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان

ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى

الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فعما لم يقطع الجوع لانه

وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان

ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له

هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر

والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها

بذلك الامر الحادث الذى استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس

الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا

والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذى يلوح

من كلام الكشاف فى هذه الآية ان فى لباس الجوع استعارتين احديهما

تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس وفي الاخرى مكنية وهو انه
شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا
يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال
والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة وتخيير الترشيح بالصفة
قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا اي ممتلئا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله شعر لدى اسد شاكي السلاح ، هذا تجريد لانه وصف
بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم ،
هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه وترشيحها
بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح على
تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء
شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها
خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر
علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو
القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره .

فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام جهة
وعوه اي علو البناء على علو القدر ما يبنيه على علو المكان لتناسي التشبيه
ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم
يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما
سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب
اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة
من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام
بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي
المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى
واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه
وانه المقصد في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه
اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة
وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما
ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع
التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله
اي قول العباس بن الاحنف شمس هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من
عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع ان تأتيها
اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وحيث تقدير
الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب
الشرط اعني قوله واذا جاز فهي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل

كما فى الاستعارة اولى بالمجاز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى
المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز
بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل
فيما اى فى المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ
بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا عن متعدد واحترز
بهذا القيد عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد
الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس
الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة
على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد
وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت والسلام شبه
صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال
على هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام
اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة
لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى

وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير
استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك الوضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب
في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلابد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار
التحسر والتحزن فخصه بالمجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول
عن الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك
اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي
مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تتغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما
كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى
مورد المثل اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلام بعضهم
نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه وبكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ

الحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم
كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيب الشان وكقوله المثل الاعلى
اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا
عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل فى تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن قد
اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل
ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى
ما ذهب اليه السكاكى وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانتا
عنده امرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز اوردهما فصلا
فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى تطلق
عليها فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ
من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه
المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه
المضمر فى النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص

بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي شعر واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة اي تعويذا يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل يروى انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله شعر اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسين بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسين رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر شعر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة

على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها ما للحال اللسان
الذى به قوامها اى قوام الدلالة فيه اى فى الانسان المتكلم وهذا
استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظى الاظفار والمنية
حقيقتان مستعملتان فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز
لغوى وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا عقلى كاثبات
الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان فى
الكلام لا يتحقق احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون
قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت
فماذا يقول المص فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت
فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح
للتشبيه كما ليس اطول لكن فى قوله اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا
ترشيح المجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المص من
تفسير الاستعارة بالكناية شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو
مبنى على مناسبة لغوية فكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رايت
اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر
لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ
السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له

هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى وينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة و لطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح فى ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا اقرب مما ذكره المص فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شئ يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد شعر وغداة ريح قد كشفت وقرة ٭ اذا اصبحت بيد الشمال زمامها ٭ جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يمكن ان يجرى اسم اليد عليه كاجراء الاسد على الرجل بل انه اراد ان يشير الى معنى فيجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشئ مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد

وانما يتاتى لك التنبيه فى هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت
الشمال بيدها فى قوة تاثيرها فى الغداة شبيه بالمالك فى تصريف الشئ
بيده فيجد للشبه المنتزع لا يقال من المستعار بنفسه بل مما يضاف اليه
لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى
الشمال مثلا ذا شئ وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك
الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن
شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير شعر صحا اى سلا مجازا من الصحو
خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع
عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى واقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه
لصحة ان يقال امتنع باطله عنه بتركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر عن
باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى
افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده
تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى
الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفى الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك
ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الآية اى الآلات التى كان
يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات
المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر من تلك الجهة الوطر فاهملت
آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه
غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس

استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها
قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو
صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء
بفتح الصاد يقال صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار
الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي
النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب
مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا
اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما
عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة
اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز
بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على
اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير
الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية

فلا يصح الاحتراز عنها فانه لكانه انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارف وغير
متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد
من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده
السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا
القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا
لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من
التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق
من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها
مستعملة فيما وضعت له للاتفاق الفريقين على كونها مستعملة فيما وضعت له
في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف
يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
فيكون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة
متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت

في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا
القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقام المص مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى
السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت
له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم
يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام
قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب
ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايض وقولي
مستعملا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون
الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما
اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او
صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ
الدابة في الحمار مجازا وهذا ايض في الظاهر فاسد لان مثل ذلك
مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف المضاف
اي احتراز عن خروجها اذا اتفق او نحو ذلك ويرد ما ذكره السكاكي بان
الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه نفسه قد
فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز

عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل
الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد
الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله
ليحترز عن كذا وكذا فمبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع
عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح
للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة
فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير
المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره السكاكي بان التقييد
باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز
ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن
ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت
من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا
القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا
القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في
اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما

وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها
لزوم الدور واما على الاول فظ واما على الثانى فلكون الحقيقة ماخوذة
فى تعريف المجاز ومما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره
فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغى ان يلتفت اليه لاسيما فى التعريفات وكذا ما يقال من ان
تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع
الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى
وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم اصلاحه بقيد
المعنى ضمنا فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى فيه وقع التخاطب
ولا يغنى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التى تختلف باختلاف
الاضافات لابد فى تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من السلم
لكونه اضافيا كما فى حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات
الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاثة ومعلوم ان الكلمة
بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجاز لكن
بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة
فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له اى مع قطع النظر
عن امر آخر له لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به
هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه
جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع فى الدعاء لان
استعماله فيها حينئذ فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء بل لما

احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لا يقال فقط هذا ينبغى ان يترك
القيد فى تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز يصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير
ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع
له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل و
اعترض عليه ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب عنه بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
اذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان
اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين
يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا
اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكى المجاز اللغوى الراجع الى معنى
الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة
فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان
تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف
المتروك مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام
اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد
فيثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به
اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها

في انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يلزمهم العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك.

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه بالمشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الافتراس مثلا وشيئ من كلامه ما ينافي جميع ذلك وفي الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والى المكنى عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير. والتحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح

بها التحقيقية مع القطع بكونها تحقيقية لا محتملة للتخييل والتحقيق ومن الامثلة

استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى

ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد فلا يصح عده من

الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات

والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب

انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد

ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة

مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض

وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من

اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له انه

قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى

قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى

قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان

استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم

الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم

انه ليس من مورد القسمة واجيب بوجه اخر الاول ان الكلمة قد يطلق

على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز

على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ

مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة صارفة

صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلمنا ذلك

لكنا نقول لعلما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع

الوضع بالشخص لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان
اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما يتبين فى علم الاصول الثانى
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعـ
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لرد كلام المصـ
حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد
من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى
نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب
فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كان فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة
الى شئ او تقييدها واقترانها بالف شئ لا يخرجها عن ان يكون كلمة
فالاستعارة ههنا هى التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى و
المستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا
فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو فى غاية الحذاقة والاشتهاد
للقطع بان لفظ تقدم فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى
معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى
اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان
وفسر السكاكى الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا

بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شئ من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام ع لا تسقني ماء الملام فانني * صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شئ وعلى هذين التقديرين يكون مستهجنا ايض لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي

في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال
ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم اوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا
ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه
وهي التي لها قوتها التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسير
القيلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال يدا وجعل الهذلي للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي
يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون
اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير
ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد
حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ
اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية على تفسير السكاكي دون القوم لان الاستعارة في
شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق
هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي
لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور

بغير التخييلية تصير النزاع لفظياً ويكون مخالفاً لما اجمع عليه السلف من
ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت
من معنى الاستعارة المقتضية للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من
اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها و
هو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون
حقيقة لغوية او في غير معناه بل في الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازاً لغوياً وقسماً من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكي فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على
التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى ان اجماعهم على
خلافه وبعض ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اى في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي
هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة
فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار
فليعتبر ههنا ايضاً معنى هي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما
الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية
مثلاً في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي

الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار ولا استبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل واحد منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه والمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الآية يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف انه لا فرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هذا هو المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية

فإن قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها
قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان
المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى
هي من خواص السبع اليها اى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية
واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك
عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل
الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها
اى في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها تارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الآخر فجعلها قسما من المجاز اللغوي لتفسيره بالكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة
انما هى قرينة التشبيه المضمر في النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع
وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له
في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كنايته ما يحصل به التقصي
عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة يقتضى

ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فكما ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التقصى عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية والسبع بحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين جنس المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر

بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة
له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا
انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوعة له بالتاويل المذكور وتبيان ذلك ان
استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا
دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع السبع مرادف له والموت
فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية واستعماله
باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف
للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه
كلامه على ما فهمته وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف
له ادعاء فالمنية المستعار له والحيوان المفترس مستعار له على ما
سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة
المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي
اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه
الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة
بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر

فصل المجاز العقلي باب الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء
الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء الا ان المراد بالاستعارة
معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء وبين بعض
كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي
قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في
المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة
الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة
النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقري بهم
لهذميات جعل لهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للاستعارة ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة لاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكى بانه اى السكاكى ان قدر التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها المعنى الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى تخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التى هى من اقسام المجاز اللغوى بذكر المشبه به وارادة المشبه فيجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة فى الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى

ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة فى غير هذا الفن جوابا
عن اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم
يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست فى نطقت بل فى الحال
بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها
عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه
المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة المتكلم للحال
فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى
عنها موجودة دون التخييلية فانها من ترشيح المصرح بها ولا تصريح
بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكى
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة
فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق
غير السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف
معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى الذين ينقضون
عهد الله الآية فى العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض
استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمى فيكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر فى
اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهى يوجد بدون التخييلية كما

صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر
وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق
كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير
الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر
وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية
نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية
الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية
تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم
استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون
نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار
المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان
يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به
من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما
على التشبيه فتتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا و
بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ و
لهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك
لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني

ادعاء دخول المشبه فی جنس المشبه به والحاقه به لما فی التشبیه من الدلالة
علی کون المشبه به اقوی وفی وجه الشبه کقوله ظلمناك فی تشبیه صدغیك
بالمسك فقاعدة التشبیه نقصان ما عکی ومن زعم ان من شرائط حسن
کل منهما ان یکون مطلقة غیر حقیقة بصفة او تفریع کلام ملائم لاحد
الطرفین فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة
الحسن بالنسبة الی المرشحة کما مر ولذلك ای ولان شرط حسنه ان
لایشم رائحة التشبیه لفظا یوصی ان یکون المشبه ای ما به المشابهة بین
الطرفین جلیا بنفسه او بسبب عرف واصطلاح خاص لئلا یصیر کل
منهما الغازا ای تعمیة فی المراد یقال الغز فی کلامه اذا عمی مراده
ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب یعنی یصیر الغازا اذا روعی
شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم یراع کما لو نشم رائحة التشبیه فلا
یصیر الغازا لکن یفوت الحسن کما لو قیل فی التحقیقیة رایت اسدا
وارید انسان ابخر وفی التمثیل رایت ابلا مائة لا تجد فیها راحلة
وارید الناس من قوله علیه الصلوة والسلام الناس کابل مائة
لا تجد فیها راحلة وفی الفائق تجدون الناس کالابل المائة لیست
فیها راحلة الراحلة البعیر الذی یرتحله الرجل جملا کان او ناقة یرید ان
المرء المرضی المنتجب فی عزة وجوده کالنجیبة التی لا توجد فی کثیر من الابل
والکاف مفعول ثان لتجدون لیست مع ما فی حیزها فی محل
النصب علی الحال کانه قیل کالابل المائة غیر موجودة فیها راحلة
او هی جملة مستانفة ویوید اظهار التشبیه اعم محلا یعنی ای
کل ما یتاتی فیه الاستعارة التحقیقیة او التمثیل

بيت التي فيه التشبيه وليست كل ما يأتي فيه التشبيه يأتي
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا
فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به
اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة و
يتعين التشبيه انه اذا اقوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور
والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول
كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة
ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في
ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني
عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب
كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى
كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ماء الملام ولقائل ان يقول انما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة
مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايض
كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالمنصب

في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في
المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر
في ليس كمثله مجاز والمفصل في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه
قد حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف واحترازا بالضبع السامع
عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق
المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها النظر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
وتنبيه بتغير بلفظ المفتاح اي تغير اعراب من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة
لفظ فالاول كقوله تع وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تع ليس
كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع
بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تع قادرا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنهنا الامر
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت ديارها اهلها فاراد ان
يقول لاصحابه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن
اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في
الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس كمثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود هنا نفي
ان يكون شيء مثله ثم لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان
لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما

انه نفى للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فلا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كانت الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة نقصان منه تغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه اسا كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل وذوي في قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شئ من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل يكون مشتركا بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة

لعدم زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يتغير شافعى فيما رحمة وما تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط الرجل بزيادة اللام للعهد وما تغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك فانهم جعلوه من قسم المجاز ولم يدخل في حد المجاز قال صاحب المفتاح ورايى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم نذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه لو اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان ارادانهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذى نقله السكاكى عنهم وهو كل كلمة اريد به غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثانى والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلى ولا يدخل في تعريف السكاكى ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكى ههنا رايا يتفرد به والله اعلم

الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهى في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها [illegible]

٦٥١

الكناية تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في نحو قولنا
رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم
ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان
المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة ولا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد وان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للفظ بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وكذا
قولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل فمن صرح اخر من المفتاح
تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث
الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم
التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم
من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع
فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز
ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها و
بين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ

وهو لازم المعنى الموضوع له و ثم بلازم المعنى معناه الموضوع له و فيه ما فيه و
فرق اى فرق السكاكى وغيره بينهما اى بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى
فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول
القامة اليه وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى
هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان
اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا
دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام
القرينة قلنا ح لا يبقى اعم و لو سلم فلم لا يجوز ان
يكون المجاز ايضا كذلك وح اى اذا كان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق
الفرق و السكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة
الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل
عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع
لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
فالكناية ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع و رديف و يراد به

ما هو متبوع ومرادف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون
من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث وهى
اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاول المطلوب بها غير صفة ولا نسبة باعتبار كونه
عبارة عن الكناية يعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
فمنها اى فمن الاولى ما هى معنى واحد وهى ان يتفق فى صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف كقوله شعر الضاربين بكل ابيض مخذم ٭ والطاعنين
مجامع الاضغان ٭ المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب ومنها ما هى مجموع معان وهى ان يؤخذ صفة فتضم
الى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه
كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار و
يسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل
السكاكى الاولى اعنى ما هى معنى واحد قريبة والثانية اعنى ما هى مجموع
معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة
فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى
القامة عريض الاظفار الى شىء ثم منه الى الانسان والجواب
ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص

والبعد بخلاف ذلك كناية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من
الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة
فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق
بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله و
الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن
الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل
على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا و
في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد
ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت
اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض

٦٥٥

من للنشيط لا سو من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل
تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن
معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاءها بان يتوقف الانتقال منها
على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد
لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه
الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود به بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر
وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب
انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب وقريبة بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود الصريح
وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان
الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها الى
ومن كثرة الاحراق وكذا اكل ضمير في منها عائد الى الكثرة منه الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك تتبع الامثلة فانها اكثر من ان يحصى الثالثة

من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او
نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه ههنا كقوله اى قول
ابن زياد الاعجم شعر ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية
والندى اى الجود فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق
الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها
او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب
معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها
من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح
ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافة او اسناده
الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى ضمير فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضمير فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره
كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح
باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها
على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اى على ابن الحشرج واما اصار الى هذا الوجه ذوى قباب فى الدنيا
كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت
الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه فى قوله زيادة فى

كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى
هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من القسم الثانى اعنى كثير طويل نجاده بناء على ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول
القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى
قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح
بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات
المجد لمن يعود اليه الضمير وامثله هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى
فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا
كما فى قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه
قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس
الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين
القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور
كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور
فى الكلام كما تقول فى عرض من يشرب الخمر ليعتقد حلها

وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة
الكفر له مع انه قد كني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف ونفيها عنه مع عدم
ذكر الموصوف محال واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم
الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشئ بالضم ناحية
من اي وجه جئته من يقال نظرت اليه عن عرض لي من جانب
وناحية قال السكاكي الكناية يتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم
وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض
في الكلام وهي التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية
ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شئ
لم يذكره كما يقال المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده
وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال

على معنى لا من جهة الوضع حقيقة والمجاز اى بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان يشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان يشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما فى قوله شعر او ما رايت المجد القى رحله فى ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد فيهما اى فى الصورتين من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون متشابهة للكناية كما
في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم
وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لو يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا
ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف
وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام
دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد
الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله تعالى
اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح
لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة
فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز
واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكنية ليستا من انواع المجاز فقال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان

كل واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تاكيد الاثبات للمعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول افاد زيادة
فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى
ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة القراة
لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيد الاثبات كثرة القرى له لم
يفده الثانى واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى
وجه التشبيه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رايت
اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان
الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس
المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب فى كل صورة
ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب فى شئ من الصور
فهذا يتحقق فى قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه فى الشجاعة
ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل
معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه المبادى لا يجب ان يحصل له فى الواقع زيادة
فى المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يجب ان يحصل لزيد فى
الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى

اونفيه صح انا قاطعون بان المفهوم من الخبران هذا الحكم ثابت
او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا
انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي
الثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه
بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا
وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط
المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله تع اعلم هذا
آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله والمسئول لاتمام
القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح
الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي التنبيه على ان هذه الوجوه
انما يعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما يعمها للاعم الشامل
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد المعنوي وغير ذلك مما
يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل

ويكون قوله بعد غاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى حسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه

النفس وتجذب اليه فكانت احق فى تحصيله واعمل ومن نوعين عطف
على قوله من نوع والقسمة تقتضى ههنا ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل
واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان
ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر
الاول بالاسم والثانى بالفعل وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب
كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت
والآخر منفى او احدهما امر والآخر نهى فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثانى نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر فى
معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد لما كان هذا داخلا فى تفسير الطباق لما بين اللونين من
التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوى برأسه
فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام من مرثية ابى نهشل محمد بن حميد
حين استشهد شعر تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهى من سندس خضر اى ارتدى الثياب المتلطخة بالدم فلم
ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة والقصد من الاول
الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية عن دخول الجنة وما فى هذا
البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان
ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول
الحريرى شعر مذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر

واسود يرى الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو والازرق
فياحبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو
الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا
فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين
يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على
الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها
مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان
لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله
تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق
والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه
ضحك المشيب برأسه فبكى اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل
بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي
يكون معناه الحقيقي مضادا للبكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان
المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر و
الحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات
المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم
بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني

المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين
معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة
ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة
الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة شعر ما احسن
الدين والدنيا اذا اجتمعا، واقبح الكفر والافلاس بالرجل، قابل الحسن
والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما
من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والتقابل
في الجميع ظاهر الا في مقابلة الاتقاء والاستغناء تنبيه بقوله المراد باستغنى انه
زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان
المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق
بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر
وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات

امر شرطية اي فيما بين الضدين او الاضداد اي ضد ذلك الامر كالايتاء والاتقاء فانهما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق وجعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك الثلاث وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله تعالى قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود وتعطيفه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من بريتها بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين الاربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون اكثر نحو قول ابن رشيق شعر اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل

الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها
المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل اصله كف الممدوح على
ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه
الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب
قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به
وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان
تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه عزا اذا غلبه ثم وجب ان يوصف
بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير
ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان
والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له
فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في

ايهام التضاد من ايهام التناسب بيت السقط ٥٠ وحرف كنون تحت راء ولم
يكن * بدال يوم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة و هي مجرورة معطوفة
على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الاماء ٢ عادة
والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء
وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رائيه اذا ضربت
زيته وكذلك دال اسم فاعل من دأل الركائب اذا رفق بسوقها وارا د
بالنقط ما نقاطر على الراسم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى عن
هذه المجيبة عن ان يركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون
يركبها الاعرابي الزيادة الاطلال فيضرب ديتها ادلاحراكها من
شدة الهزال يريد ان يتراكب هذه الجبينة سماك ذوات اسمية ففي ذكر
الحروف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة
ولهذا يسميه بعضهم بالتخويف من قولهم برد مخوف للذي على لون
وفيه خطوط بيض على الطوال وهو ان يوتى في الكلام بمعان متماثلة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف
سحابا بشعر تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق
كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ، ودمع بلا عين وضحك
بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع
خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من
خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ويل الجن
اجل وامر ٢ وضر وانفع ولن ، واخشن ورش وابر والتدب للمعالي
اى كن حلو الاولياء مر على الاعداء ضار الملهات ونافعا للموافق

ليناً لمن يلاين خشناً لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله و
ابر من برى القلم نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب المعالى
واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل
فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل
فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه من المعنوى الارصاد
وهو نصب الرقيب فى الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذى
يرصد ليثب على الصيد والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوى
فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط
مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهى فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ، فقرة وقرع
الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل
فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروى الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز فى
الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبتنى عليه اواخر
البيت او الفقرة ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون فى الارصاد ما لا
يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى وما كان الناس الا امة
واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون ربما توهم ان العجز ههنا فيما
فيه اختلفوا وفيما اختلفوا فيه وكقوله ، احلت دمى من
غير جرم وحرمت ، بلا سبب يوم اللقاء كلامى ، فليس الذى حللته بمحلل
وليس الذى حرمته بحرام ، فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام

لربما يتوهم ان النحر يجزم فالارصاد فى الفقرة نحو قوله تعالى وما كان

الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفى البيت نحو قوله اى قول

عمرو بن معديكرب شعر اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع

ومنه اى ومن المعنوى المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه

فى صحبته اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى

وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله شعر قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه

شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم

لا من اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لا رتجاله فانه غير مناسب

على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين

الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ

الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى

نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثانى وهو ما يكون

وقوعه فى صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل

الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون

وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس

الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اى تطهير الله تعالى لان الايمان

يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله تعالى لنفوس

المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون

قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا

بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر

عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر

التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء

اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهيرهم

فاذا فعل الواحد منهم لولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر

المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة

لا مثل صبغنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا

آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين

امروا بان يقولوا صبغنا الله تعالى بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها

النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة

النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس

النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول

لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن

اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له

ذكر فى المقال ومنه اى ومن المعنوى المزاوجة وهى ان يزاوج اى توقع

المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم قد حيل

بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء اى يجعل معنيان

واقعان فى الشرط والجزاء مزوجين فى ان يرتب على كل واحد منهما معنى

رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى شعر اذا ما نهى الناهى فلج بى الهوى

فلج بى الهوى ولزمنى اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام

الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج

بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان

يرتب عليهما لجاج شئ ومثله قوله ايضا شعر اذا احتربت يوما ففاضت

دماءها، تذكرت القربى ففاضت دموعها، زاوج بين الاحتراب وتذكر
القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما، ومن تتبع
الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى
الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء
كما في الشرط بين نهي الناهي واصاخة الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي
ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
على اجلسته فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان
يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الاخير و
العبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام
جزءا ثم العكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة
المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر شعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه، وليس الى داعي الندى
بسريع، ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد
طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما
انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على
العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين
نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين
الحي والميت لانه قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي
وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع

بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن

فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن

هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة

كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون

فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه

اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي

بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير شعر قف بالديار التي لم يعفها

القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول

الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه

قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة

والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق

بعض الافاقة فنقض كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها

الارواح والديم ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي

ومن المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له

معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان

مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن

على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى

ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار

ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى

القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها

بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم

المعنى القريب يعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعيد ه
كقول القاضي ابي الفضل عياض ر بيعاً بارادا شعراً والغزالة من طول المكث
خرفت * فما تفرق بين الجدي والحمل * يعني كان الشمس من كبرها
وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في
اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن به
ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء حيث ذكر الخرافة
وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من المعنيين مرشحاً للاخرى كبيت
السقط شعر اذا صدق الجد افترى العم للفتى * مكارم لا تخفى وان كذب
الخال * اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة
فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك
مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما استعير هنا المعنى الحقيقي
صار مجازاً كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة بل يداه
مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان
مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته
توقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل
يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته
حقيقة او مجازاً وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة في ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انهم فان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم

على الجملة وقصد الى نفي الجارحة لسرعة خوفا على السامع من خطرات يقع على الجهال
واهل التشبيه والافكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف فجعل
الاثنين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين
ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه
الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احدى
المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله شعر
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري شعر
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد
الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد
هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي
يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان
يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على
ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني
للثاني وهكذا على الترتيب نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله

على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما
ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على
الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس شعر كيف
اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد
للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم
والاستدارة او يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس
واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على
سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهم اذا المتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولك ان تجعل قول
الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت
النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فانه لف
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم يتبعهما كلاما
مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت
اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين
اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو واصحابه
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعد منه ههنا نوع من اللف والنشر

لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين
احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك
كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمروا وخرجت من بلدكذا للتاديب
والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم
تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدي الى تنبيه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر
ولم يذكر شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل
غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه
بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات
ليس لانه باستقلاله معلل لشيء من العلل المذكورة

بل هو توطية وتمهيد لتيفرع الترخيص ومراعاة اهل تيقية القضاء عليه
ويشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف الجر
كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام
لعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص
له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص جميع
ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل اجمالي واحد
من هذه الثلثة ولك ان يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد
وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة
العدة في قوله تعالى ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور
قبل وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله
تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر
نحو قول ابي العتاهية شعر علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ
والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدانا وجدة
اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة وهي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه
اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في
المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط شعر ما نوال الغمام وقت ربيع

كقال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين • وهي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء منه اى ومن المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر وتقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس شعر ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل لعدم لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسند الى العام المحذوف عير الحى العير للحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته هى قطعة الحبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى له اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فمراء جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر

فليتأمل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط شعر وجهك

كالنار فى ضوئها ٭ وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما

كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب

من جهة الحر والاحتراق ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع

متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول اى كقوله اى

الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب شعر حتى اقام اى الممدوح وهو سيف

الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال على رباض جمع

ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهى بلدة من بلاد الروم تشقى به

الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون

الياء وهى معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق

اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد

شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم

بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم

فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من

نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولكن

فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة

حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح

قبل هذا البيت قوله شعر والدهر معتذر والسيف منتظر ٭ وارضهم

لك مصطاف ومرتبع ٭ وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى

كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما رأينا

من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المص
و قوله الدهر معتذر بعد قوله للسيف ما الكحل بابيات كثيرة وايضا
كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رض شعر قوم اذا
حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم
وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق
خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرايز
منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنها ومن
المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيرها لكونه معلوما
مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي
يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اي
باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن و
هذا في موقف وقوله ويوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو الاعذار
الباطلة فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد
وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار
لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام

شهيق وما لا حركت عن ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير
مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى
قوله تعم الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار ومن
الخلود فى نعيم الجنة يعنى يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا
ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق
المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف
الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اذ الانفس اهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء
ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم
على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشىء مضافا الى كل

من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب **شعر**

سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واوصاف لكل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون فاذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفريقين الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك

قريبك الذى يمتثل لامره اى قد بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه
اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله
فيها اى فى الصداقة ومنها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع
منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف يعنى قولهم من زيد اسد اى لقيت
من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا اى لقيت
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق فليتأمل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله
شعر وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة
يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
من شدائد الحرب تعدو وتسرع بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى
الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه
عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى
للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس
درع ومنها ما يكون بدخول فى المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى
جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى

فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اى تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة
وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن ويموت منصوب بان مضمرة
كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم
فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم
الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة
كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله شعر اقول لها
اذا جشأت وجاشت ، مكانك تحمدي او تستريحي ، ومنها ما يكون
بطريق الكناية نحو قوله ع يا خير من يركب المطي ولا يشرب
كاسا بكف من بخلا اى يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من
الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه
اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم
ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على
بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد في شئ وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان
الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله

ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد فيه انه ينتزع منها من نفسه
شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب شعر
لا خيل عندك تهديها ولا مال ٭ فليسعد النطق ان لم يسعد الحال ٭ اراد بالحال الغنى
فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
شعر ودع هريرة ان الركب مرتحل ٭ وهل تطيق وداعا ايها الرجل ٭ ومنه اي ومن
المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان شعر وانما الشعر لب المرء يعرضه ٭ على المجالس
ان كيسا وان حمقا ٭ وان اشعر بيت انت قائله ٭ بيت يقال اذا انشدته صدقا ٭ وعلى
من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله شعر لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى ٭ واسيافنا يقطرن من نجدة دما ٭ حيث استعمل جمع القلة اعني
الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان
المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة
مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي
بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا
مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه متناه في ذلك
الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس

يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو ومعادى عداء في الصحاح
العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر
في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش و
بالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف
على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة
وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان
كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله شعر ونكرم جارنا مادام فينا
ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو
يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي
التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة
لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي
نواس شعر واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك
النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو
اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد
في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار
ومثله بيت السقط شعر تجاركبا وافراسلوابلا +
وزاد يكاد ان يسيل الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من
التخييل كقوله اي قول ابي الطيب شعر عقدت سنابكها
عليها الضمير ان للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير

٦٨٩

ه في التي لم تخلق عبر عن الماضي باسم الحال حكاية وهذا ممتنع عقلا وعادة ١٢ عصام شه قوله اي [illegible] الامكان [illegible] كلام [illegible]

عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي لامكن العنق وهي ان الجياد المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متمكنا بحيث صار ارضا
يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
وقد اجتمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل شعر يخيل لي ان سمر الشهب
في الدجى، وشدت باهدابي اليهن اجفاني، اي يوقع في خيالي
ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل
وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج
الهزل والخلاعة كقوله شعر اسكر بالامس ان عزمت على الشرب،
غدا ان ذا من العجب، ومنه اي ومن المعنوي المذهب الكلامي
وهو ان يراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد
تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا
الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ
حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه اراد
بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات
اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما
وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد

انما هو من المشهورات المصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من
ذلك شعر حلفت ولم اترك لنفسك ريبة وهو ما يريب الانسان ويقلقه
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب والحلف به اعلى
الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش من غش اذ اخان
واكذب واللام فى لئن كنت موطئة القسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت
امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب اراد به الشام مستراد اى موضع يتردد
فيه لطلب الرزق من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب
ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلوننى
حكما فى اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى ولا تعاتبنى على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم
فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة
على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم كذلك ومما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى
وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من
البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان

٦٩١

وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى الغير افل ورب ليس بافل فالقمر
ليس بربي ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة
مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اى بان تنظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف
علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان
اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ان
المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم
لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهي اربعة
اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها
او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان
كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى قول ابي الطيب لم تحك اى لم
تشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب
نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هي
عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في
العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها
اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هذه
لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول
ابي الطيب شعر ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل
الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم ليصفو لهم
ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه

وصحبته ان يصدق رجاء الراجين لبعثه على قتل اعاديه لما علم انه لما
غدا للحرب غدت الذياب ترجيان يتسع عليها الرزق من قتلاه وهذا
مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلي اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذياب ان تنال من
لحوم اعدائه ويتضمن ايضا حسنا انه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة
للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط و
يتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى
قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها
اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد شعر يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى
من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة
عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى
حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين
الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير
ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف رحمه الله وقد
وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه شعر لو لم تكن نية الجوزاء
خدمته لما رايت عليها عقد منتطق هو من انتطق اى شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص

وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع
الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه
اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من قبيل الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد بالانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد انتفيا الشاعر وعللها بنية خدمة
الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان
يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق
المنطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز
ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق
علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليها كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف وهو كما في الضربين
الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخير لان العلم بثبوته ليس
الغرض اثباته فاذا جعلت نية الجوزاء خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب

الاول فاذا جعل الاولى لا انتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصير التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قولنا ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام شعر كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب المطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله شعر ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكأنما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا المراد بالحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله شعر الا ان صحرائي من غرائب بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله شعر كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكأن نفسي ابي تمام هو الحبيب الذي غيبته السحاب في تلك الديار ومنها اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي بعد اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت شعر احلامكم لسقام

الجهل شافية كما داؤكم يشفى من الكلب، الكلب بفتح اللام داء شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب هو الذي يكلب باكل لحوم الناس
فياخذه من ذلك شبه جنون ولا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم
ملك يعني بتوارياب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقة قول الحماسي
شعر بناة مكارم واساة كلم، دماءكم من الكلب الشفاء، فقد فرع على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اي ومن المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد
سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه
وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما انه يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني شعر
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم، بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد
استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون
فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون
الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء
من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى

يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم
في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت
نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيوب بالمحال والمعلق بالمحال محال
فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن
الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه و
اذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى توهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة
وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج
شيأ من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من
العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة
صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء تليها صفة مدح اخرى
له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى
غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون

المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل
مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على
حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق
الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج
شئ مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول لانه دعوى
الشئ ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب
الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو
وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما
الا قيلا سلاما سلاما يجري على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم

كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم يأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا اذ لو قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل بما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا ما هو اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي في قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني في مدح خلف بن احمد السجستاني من شعر هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فقوله الا ولان استثناء ان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء

الا من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم وتعقيب باداة استثناء تليها
صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على
قياس مامر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو
لا يحسن منه الا الجهلة والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل
لكنه فاسق ومنه اى ومن المعنوى الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه
يستتبع المدح بشئ اخر كقوله اى قول ابي الطيب شعر نهبت من الاعمار
ما لو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد، مدحه بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة
بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشئ لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي
وفيه اى في البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار
دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن
ظالما في قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان
ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى
ومن المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ في الثوب اذا لفه فيه وهو ان
يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى
الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في
الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر

ابيات لف بقى دهرنا اسفا على نفوسنا واستغنينا بين عجب وتكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم ٭ فانه ادمج شكوى الزمان فى التهنية وقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب شعر اقلب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعنى لكثرة تقليبى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه وقوله يعنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة شعر ولا بد لى من جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحلم عنده ٭ فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه ٭ فان الودايع تستعاد بالآخرة ومنه اى ومن المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمنى ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وعكسه يصيرها العكس فيكون ذما قال السكاكى ومنه اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين

ويفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين
وفي المتشابهات احدى المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي
واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي
الهزل الذي يراد به الجد كقوله شعر اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل
عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب
تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية
ابا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على
ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك ثم بهذا
ليعلم ان ليس نجيب ثم كان ان يكون التشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك
في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري شعر
المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وبين ضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير شعر وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء ففيه دلالة على ان
القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب في قوله اي
قول الحسين بن عبد الله الغريني شعر بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر ففي اضافة ليلى الى نفسه
والتصريح باسمها الظاهر اثباتا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال
والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله شعر الم تر قبة بسلمى سلام

عليكما * هل الأزمن اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم أو يدفع البكاء * بثلث الأثافي والديار البلاقع * وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد يعنون محمداً صلى الله عليه وسلم كأن لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجل ما وهو عندهم أظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه أي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له أي لذلك الشيء حكم فيثبتها الغير أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه أي من غير أن يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو لانتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم المكنى عنه بالأعز الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله أي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل أي حمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله شعر

قلت ثقلت إذ أتيت مراراً * قال ثقلت كاهلي بالأيادي * فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالإتيان مرة بعد أخرى

وقد حمله على تشغيل عما تقرر بالايادى والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال
كهيل تطولت وابرمت فال حيل وحادى اى طولت كالاقامة والاتيان
وابرمت اى امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل في الانعام فقوله
ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر شعر واخوانٍ حسبتهم
دروعا فكانوها ولكن للاعادى • وخلتهم سهاما صايبات فكانوها
ولكن فى فؤادى • وقالوا قد صفت منا قلوب • فقد صدقوا ولكن عن
ودادى • فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب
منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى
كلامه يعنى محمولا على خلاف ذلك المعنى ومنه اى ومن المعنوى الاطراد
وهو ان تاتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف فى السبك ويسمى اطرادا لان تلك
الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة
انسجامه كقوله شعر ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة
بن الحارث بن شهاب • يقال ثل الله عروشهم اى هدم ملكهم
يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فقد ثل عرشهم
اى ان يفتخروا بقتلك وصاروا فرحين به فقد اثرت فى عزهم
وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث
ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فهذا تمام الكلام فى الضرب
المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور
منه فى الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ

اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو علم وضرب او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ
كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف وكل من الالف والياء والتاء الى آخر نوع آخر من انواع الحروف
وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق
وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة
هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على
هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في
هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا
اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد
والجمعية بان يكونا مفردين نحو قوله تعالى ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال
والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به
منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري [illegible] بالعهد ذمة لا ذمام له
في مذهب العرب واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد فالاول مفرد والثاني
جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة وهي البئر القليلة الماء وان
كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي
قول ابي تمام شعر ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم
يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه

اى لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب بعد ان يكون التجنيس
جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر
مفرد فى الخط خص هذا النوع من الجناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق
لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى شعر اذا ملك لم يكن ذاهبة

الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في
اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او
فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا ا
حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على
الجملة الاسمية اعني قوله والتام منهما ان يتفقا وعلى مقدر اي هذا ا
ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
فقط وان اتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم وبالفتح واما الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من
التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط
او مفرط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان فهذا يقتضي
ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في
الصورة حرف واحد يزيد فيه كيفية ولهذا اشار بقوله والحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرط حرف
مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء
من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير
الاول ومثل قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة
والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح

ومن الثاني مكسورة والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن

وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في

اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث

اذا احذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس

ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان

الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول

او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف

واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ

المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول

ابي تمام يمدون من ايدي عواص عواصم * تصول

تصول باسياف قواض قواضب * من في من ايد صفة محذوف

اي يمدون سواعد من ايد او زايدة على مذهب الاخفش او التبعيض

مثلها في قوله فهز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول

يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من

حفظه وحماه وقواض جمع قاضية اسم فاعل من قضى عليه حكم وقواضب

من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء

حاميات للاولياء صايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل

قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف الاخر مطرفا

ووجه حسنه انك توهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي عاة

الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسك

ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل للفائدة بعد اليأس منها واما باكثر

عطف على قوله اما بحرف واحد ولم يذكر منه الا مثالا واحدا وهو ما يكون الزيادة
في الاخر كقولها ... الخنساء وشعرت ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح
القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون الزيادة بأكثر من حرف مذيلا وان
اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط
ان لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن
التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفتح ومنطلق ومنطلق ... ثم الحرفان اللذان وقع
فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو
ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في
الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي
وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض
الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر
المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم
تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في
الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان تتفقا في
النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف
ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ...

مطلب ۲۰۹

كالكلام في المثال السابق بل لاشد لان الراء والنون متقاربتان بحيث يدغم احدهما في الآخر وغفلة الشارح المحقق عنه مع التعرض بالسابق ... والمثال

لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض وايضا
اشار بتعونه حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف
شعر حسامك فيه للاحباب فتح + ورمحك منه للاعداء حتف + ويسمى
قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا
وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الاخر
فى اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال واذا ولى احد
المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم
الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومزدوجا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب
شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص
عواصم وقوامض قواضب وكقوله ان لله وليه بلاد عدائة
وحتفه وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقوله
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا
وقد يعد فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف والفصل بها
كقولهم فى مسعود متى تعود وفى المستنصرية جنة المسىء تفرجة وقيل
لفاضل استنصحى ثقة ابيت تصحيفه فقال ابيت تصحيفه ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف

الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو طوم من انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها اي اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل فالاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين

وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او
حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر
وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني ... في عمله وهذا ...
وعمدة متبعه مشتهرة وراى المتاخرين اولى اذ لا معنى حينئذ لرد العجز
على الصدر اذ لو صدر في الحشو المصراع الثاني اصلا فيلغى المصراع
الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول وحشوه واخره او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير ان
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب الاربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق
الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء
بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما
يكون اللفظان المكرران فما يكون احد اللفظين في اخر البيت
واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله شعر سريع الى ابن العم
يلطم وجهه ✻ وليس الى داعي الندى بسريع ✻ وما يكون اللفظ الاخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
شعر تمتع من شميم عرار نجد ✻ فما بعد العشية من عرار ✻ هي وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة ومحل من عرار رفع على انه اسم ما ومن
زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله شعر اقول لصاحبي والعيس تهوي

بما بين المنيفة والضمار، يعني الجاري دمعي وابانة قصعتا والرواح تبخ

بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد

فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر

في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام شعر ومن كان بالبيض

الكواعب، جمع كاعب وهي الجارية حين نبد ثديها اللفتة مغرما مولعا

يقال اغرم بالشيء اي اولع به فمازلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب اي السيوف

القواطع مغرما، وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله شعر

وان لم يكن الا معرج ساعة، قليلا فاني نافع لي قليلها، وقبله الما على الدار

التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها، اي الا الماما النزول

القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن

واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى

الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مفيدة و

قليلها فاعل نافع وهو المبتداء ونافع خبره مقدم عليه والجملة في محل خبر

ان والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على

الدار التي لو وجدتها اهلها لما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها

وكثرة النعم فيها طالت لم يكن الماما بها الا تعريج ساعة فان قليلها نافع

ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما

في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي

الارجاني شعر دعاني اي اتركاني من لوميكما سفها هما الغفلة وخفة العقل

فداعي الشوق قبلكما دعاني، من الدعاء، وما يكون المتجانس الآخر في

حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي شعر واذا البلابل جمع بلبل

وهو الطائر المعروف فصحت بلعابها فانقا ابلابل جمع بلبال وهو الحزن
يا حسنا بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب
والمقصود بالتمثيل هو ابلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني
فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المص وما يكون الملحق الجنس
الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري شعر فمشغوف
بايات المثاني اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل
من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى
جميع القران مثاني لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثاني
اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مثنى
مفعل من الثني وما يكون الملحق الجنس الاخر في صدر المصراع الثاني كقوله
اي قول القاضي الارجاني شعر املتهم ثم تاملتهم فلاح لي اي ظهر لي ان
ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين
فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله
اي قول الحريري شعر ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
والضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل
قوله اي قول امرئ القيس شعر اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على
شيء سواه بخزان اي اذا المرء لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما
يعود ضرره اليه فلا يخزن على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر فيه فيخزن وخزان
مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء شعر لو اختصرتم من

الاحسان زرتكم ۞ والعذب من الماء يهجر للافراط في المحضر اي البرود ۞
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد
الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول لا لانه من القسم
الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق
الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله ؎ فدع الوعيد فما وعيدك
ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير اي ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام
من مرثية محمد بن حميد حين استشهد ؎ ثوى في الثرى من كان يحيى به
الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر ۞ وقد كانت البيض القواضب في
السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع تحسن استعماله ايا هلكت الان
من بعده ۞ بتر جمع ابتر اسلحه لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر
والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي
اهملها المص فمثال ما وقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق
في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ؎ ولاح
يلحى على جري العنان الى ملهى ۞ فسحقا له من لايح لاح فالاول ماض يلوح
والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ؎
ومضطلع بتلخيص المعاني ۞ ومطلع الى تلخيص عاني ۞ فالاول من عني يعني والثاني
من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني في قول الاخر ؎
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء ۞ فاضحى الان مثواه في الثرى ۞ فالثراء
واوي من الثروة والثرى يائي ومنها اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق
على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من

الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قبل
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى
قول السكاكي هو اى السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث
لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها
وغير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من
اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في
النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر الفقر وهي التي
يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى
المصدر بل اراد المعنى فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا المقصود
كلام السكاكي ومحصوله بعينه كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في
اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان
التقفية ثم توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر هٰهنا توافقها وهو اى
السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا
والا اى وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او اكثره اى اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله اى يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن
والتقفية اى التوافق على الحرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية
يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظه فهو فلا يقابلها
شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما

في الثانية موافقا لما يقابل من الاولى والا فمتوازى وان لم يكن ما في
احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى
وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت اولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى
نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج
الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وان يكون
اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى
آخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا يدركه الاعين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه و
محاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور
ولا بين محا الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في
سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم ان لم يتساو قرائنه
فالاحسن ما طالت قرينته نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى
قرينة اى قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير
السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

ما عدل محمد صلى الله عليه وآله وسلم عن الطريق المستقيم وما غوى ما اعتقد باطلا والخطاب لقريش والمراد نفي ما ينسبون اليه

واما بنعمة ربك فحدث والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول طولا لا يخرجه
عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد
جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع لفظات وله
في القران غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقرات فان الاوليين
يجيئان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا
ويجوز ان تجي متساوية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها
من لفظين وجعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا
والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب لان
السمع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا
يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ
بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصر ما كان عن لفظين
ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه
ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية
فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان تزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد

ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لغات السجع
لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير
جائز في القوافي ولاوان بالغرض لعدم تزاوج الفواصل واذا ابهم
يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا
اي بالغدوات وهنانى الطعام ومرأني اي امرأني واحد ما قدم وما حدث
اي حدث الفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فاظنك بهم
في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير
الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة
الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل
يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام شعر تجلى به رشدي و
اثرت به يدي ۞ وفاض به ثمدي هو المال القليل واصله في الماء واورى به زندي
اي صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر
الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف
والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله شعر سأحمد
نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ۞ ومن السجع على هذا
القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري
البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الاخير وقوله
سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة
مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا على انه المفعول الثاني لان الشطر بأن يسجع
ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين تسمية للكل باسم جزئه كقول الحريري شعر
لما افتعدت غارب الاغتراب ۞ وانأتني المتربة عن الاتراب ۞

سجعة وقوله تطوحت به الطوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية شعر تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله ٭ اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتغب اى منتظر ثوابه او خايف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدا وخبره فى البيت الثالث وهو قوله شعر لم يرم قوما ولم ينهد الى بلدة الا تقدمه جيش من الرعب ٭ ومن السجع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس شعر افاطم مهلا بعض هذا التدلل ٭ وان كنت قد ازمعت هجرى فاجملى ٭ الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا شعر قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادى شعر من شروط الصبوح فى المهرجان ٭ خفة الشرب مع خلو المكان ٭ الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب شعر مغانى الشعب طيبا فى المغانى ٭ بمنزلة الربيع من الزمان ٭ الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص شعر فكل ذى

غنيه ثووب وغايب الموت لايؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة التقفية لكونه مجازا كقوله ع تمام شعر فتى كان شربا للعفاة ومرتعا ، فاصبح للهندية البيض مرتعا ، السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس شعر الا ايها الليل الطويل الا انجلي ، بصبح وما الاصباح منك بامثل ، لان الاول متعلق بالصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس شعر اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود ، فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه و لا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله شعر هو الشمس قدرا والملوك كواكب ، هو البحر جودا والكرام جداول ، والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما

لما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل
النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل
سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبنى على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن والتقفية ولا يشترط في الموازنة تساويهما في
الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا كان اشتمل
الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد القرينتين
من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا
النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع وما كان
في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص
بالشعر اورد لها مثالين مثالا من الشعر ومثالا من النثر تنبيها على انها تجري
في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة
لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله وهي تساوي الفاصلتين قال تعالى
نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي
نحو قوله اي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه
النساء انس بك ويعدنك وهما الوحشي نواقر قنا الخط الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الاية والبيت مما يكون
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق
تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع
قول البحتري شعر فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا ، واقدم لما لم يجد عنك
مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو قلبته

وابتداءت من حرف الاخير الى الحرف الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ؎ ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضى الارجانى شعر ؎ مودته تدوم لكل هول ۞ وهل كل مودته تدوم ۞ واما فى النثر فما اشار اليه بقوله وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اى من اللفظى التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على القافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اى قول الحريرى شعر ؎ يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت فى يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غدارة انها لا تنقضى واسرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الكامل لا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية

الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر
او مجموع قوله شرك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار
الى الآخر او لفظة دار منه وههنا اقوال مذكورة في علم القوافي ولو قال
هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري

شعر جودي على المستهتر الصب الجوي ، وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلي
المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي ، فان قيل اذا وجد البناء على
اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين فقلنا الظاهر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين انه ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي ومن اللفظي
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات
ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه
القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي
بذلك لانه يجمع بين الابيات من روية الحبل اذا فتلته وهذا لان
الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه
الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي
عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب وما في معناه اي
قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف
الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع
بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس
بلازم في السجع فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين
او اكثر ولا نعني كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا

قوله فقائبك من ذكرى حبيب ومنزل، يسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما تحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقولها ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقر بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعلها تان القافيتان او الفاصلتان في سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقيق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تطغ ولا تسخر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقيق السجع في نحو لا تقهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله شعر سأشكر عمرا ان تراخت منيتي، ايادي لم تمنن وان هي جلت، اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله تعالى نعمته واشكر والي، وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكأنه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقة قول الاخر اذا اشتغل المرء لم يرقه *

٣٢٥

وان ايسر المراد اليه صاحبه ٭ رأى خلتى اى فقرى من حيث يخفى مكانها لانى
كنت استرها بالتجمل وكانت خلتى قذى عينيه حتى تجلت اى انكشفت
وزالت باصلاحه لها بايادية يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له
حتى تلافاه باصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جعل قبله فى الابيات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع لتحقق السجع فى
نحو مدت وجلت ومنت وانشقت ونحو ذلك نعم فى كل من الاية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام
فتحهما وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومى شعر لما تؤذن الدنيا به من صروفها ٭ يكون بكاء الطفل ساعة
يولد ٭ والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد ٭ حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص فى الايضاح ان ذلك قد يكون
فى غير الفاصلتين ايض كقول الحريرى ما اشتار العسل من اختار الكسل
فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين التى يحصل السجع
بدونها كذلك قد التزم فى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل
يدخل مثل ذلك فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى
معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة او غيرها
لان جميع ما فى البيت الى حرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى
وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى اشتار واختار
انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان
لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بانه يلتزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حرف

الروی مالا یلزمه من مجیئ حرکة مخصوصة او حرف بعینه واکثر ولان قوله
قبل حرف الروی او ما فی معناه یعنی من حروف القافیة او الفاصلة والا لکان
المناسب ان یقول فی البیت او الفقرة وقوله فی الایضاح وقد یکون ذلک
فی غیر الفاصلتین ایضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذی یسمی لزوم
ما لا یلزم قد یجیئ فی کلمات الفقر والابیات غیر الفواصل وغیر القوافی
واصل الحسن فی ذلک کله یعنی فی الضرب اللفظی من المحسنات ان یکون
الالفاظ تابعة للمعانی دون العکس ای لا ان یکون المعانی توابع للالفاظ
وذلک ان المعانی اذا ترکت علی سجیتها طلبت لانفسها الفاظا یلیق بها
فیحسن اللفظ والمعنی جمیعا وان اتی بالالفاظ متکلفة مصنوعة وجعل
المعانی تابعة لها کان کظاهر مموه علی باطن مشوه ولباس حسن علی منظر قبیح
وغمد من ذهب علی نصل من خشب فینبغی ان یجتنب عما یفعله بعض المتاخرین
الذین لهم شغف بایراد شیئ من المحسنات اللفظیة فیصرفون العنایة
الی جمیع عدة من المحسنات ویجعلون الکلام کانه غیر مسوق
لافادة المعنی فلا یبالون بخفاء الدلالات ورکاکة المعانی قال المص هذا
ما تیسر لی باذن الله تعالی جمعه وتحریره من اصول الفن الثالث وبقیت
اشیاء یذکرها فی علم البدیع بعض المصنفین الی وهو قسمان الاول ما
یتعین اهماله ویجب ترک التعرض له اما لعدم دخوله فی فن البلاغة
او لعدم کونه راجعا الی تحسین الکلام البلیغ وهو ضربان احدهما مثل
ما یرجع الی التحسین فی الخط دون اللفظ مع ما فیه من التکلف مثل کون
الکلمتین متماثلتین فی الخط کما ذکرناه فیما سبق ومثل الموصل وهو ان
یوتی بکلام یکون کل من کلماته متصلة الحروف کقول الحریری شعر

فتنتني فجننتي تجني ٭ بتجني يفتن غب تجني ٭ ومثل القطع وهو ضد الوصل كقول الوطواط شعر وادرك ان ذرت دار ودود ٭ وداو ورد او وورد او ورد وا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر في كل رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير شعر من يلق يوما على علاته هرما ٭ يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس شعر صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها ٭ لو مسها حجر مسته سراء ٭ ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اوردوه في المحسنات او لكونه مشتملا على تغليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل

ها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي
خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة على ما توهم بعضهم **الخاتمة في السرقات**
الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات الشعرية مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص و
الانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا
اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض
العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم
وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر
ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اى معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيها اى في العقول والعادات كتشبيه الشجاع
بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق القائلين في هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه
الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اى وان لم

يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونهما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى

فيه اى في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض السبق والزيادة بان يحكم

بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد

على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على

الغرض ضربان احدهما خاصى في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامى تصرف

فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من

تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع

التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة

تمت واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان

ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله

او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يوخذ المعنى وحده

من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما

ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه الثانى ان يوخذ المعنى وحده والضرب

الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير

النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله

من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات

فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن

الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس ع اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط

صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متجنيا العدالة لم توجب له عليك مثل ما توجبه

لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك

متبدلا بك وبمواخاتك ان كانت به مسئلة وله عقل ومعرفة

ويركب حد السيف المراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف
وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى تذله من
ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حدة
السيف مزحل اى مبعد يعنى لا يبالى الحازم بما يصيبه من الامور ما يؤثر
فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيما ويلحقه
عار واهتضام حتى لم يجد عن ركوبه مبعدا او مبعد لا فقد
حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين
البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق
عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته
التى اولها **شعر** لعمرك ما ادرى وانى لاوجل ، على اينا تعدو
المنية اول ، حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله
بن الزبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة
وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها
او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة **شعر** دع
المكارم لا ترحل لبغيتها ، واقعد فانك انت الطاعم الكاسى ، ذر المآثر لا تذهب
لمطلبها ، واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرء القيس **شعر** وقوفا بها

ضحى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل * واورده طرفة فى داليته الا انه
اقام تجلد مقام تجمل * وقال عباس بن عبد المطلب شعر وما الناس بالناس
الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التى كنت تعلم * فاورده الفرزدق فى شعره
الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى
المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان شعر بيض الوجوه كريمة
احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الآخر * وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى
نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو
ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان
الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك
او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح مقبول
كقول بشار شعر من راقب الناس اى حاذرهم فى الاساس رقبته وراقبته
حاذرته ولان الخائف يرتقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج * اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى
بثمنه عودا يضرب به من اتباع بشار شعر من راقب الناس مات هما اى حزنا انتصب على انه مفعول به او تمييز
وفاز باللذة الجسور * اى الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروى عن
ابى معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف
منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر شعر خلقنا لهم فى كل عين
وحاجب * بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بعده شعر
خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب

ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم
حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون
الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم
مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
شعر هيهات لا ياتي الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل * اي بعد ان ياتي
الزمان بمثل بدليل ما بعده او بعد نسياني اوبد لالة ما قبله وهو قوله شعر
لا انسى اياته نسيت اذن يدي * من حيث يبتصر الفتى وينيل * قال الشيخ عبد القاهر
في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النوع
نفي المثل ان يقال انه يعز او انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان
به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان
بجود مثله وقول ابي الطيب شعر اعدى الزمان سخاؤه فسخا به * ولقد يكون به الزمان
بخيلا * فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن
فورجه اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين اصلا كما توهمه البعض والا لم
يكن ماخوذا منه على تاويل ابن جني ايضا لان ابا تمام علق البخل بمثل المرثي وابا الطيب بنفس
الممدوح هذا ولكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ
المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد ولقد كان فان قلت ها هنا مضاف
محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه
ابدا بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان
اذا سخا به فقد بذله لغيره فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره الطيبي وعليه بانا سلمنا ان
ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه او امانه فباق وبعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه
وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فبعد ايجاده لكنه لا يسمح

باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه وآثما وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع
ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على
ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه
فسخاؤه اخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل به على الدنيا
واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة في هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء
غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه
سعد في الزمان بضمي اليه وهدايته له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او باعادته او بامثاله الشاعر كما ان معنى مصراع
ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت
ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد
علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان
المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فالبعد
اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام شعر لو حار مرتاد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا * الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي
المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها
لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب شعر لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال
من سبلا وقيل انها جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى
يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وتبدل
بالنفوس الارواح وكذا قول الفلتة الارجاني شعر لم يبك الا
حديث فراقكم لما اسر به الى مودعي * فهو ذلك الدر الذي اودعتم في

سمعي القتير من مدمعي • وقال جار الله في مرثية استاذه • وقائلة ما هذه • الدرر التي • تساقطها عيناك سمطين سمطين • فقلت هي الدر الذي قد حشا بها • ابو مضر اذني تساقط من عيني • وقوله فهو ابعد من الذم اما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام شعر مقيم الظن عندك والاماني • وان قلقت ركابي في البلاد • ولا سافرت في الآفاق الا • ومن جدواك راحلتي وزادي • وقول ابي الطيب شعر واني عنك بعد غد لغاد • وقلبي عن فنائك غير غاد • محبك حيث ما اتجهت ركابي • وضيفك حيث كنت من البلاد • ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمى اخذ المعنى وحده الماما من ألم اذا قصده واصله ألم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فالريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطوء سيبك اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطايك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع سيرها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب

وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى
واذا تالق اى لمع فى الندى اى فى المجلس العام باشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه و
قول ابى الطيب شعر كان السنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن
خرصانا الخرصان الشىء قضبانا وخرصان الرماح اسنتها واحدها
خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم
عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة فى
النفاذ كالسنتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده
البحترى بلفظى تالق والمصقول من الاستعارة التخيلية حيث اثبت التالق و الصقالة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا التشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل
الاول كقول الاعرابى ابى زياد شعر ولم يك اكثر الفتيان مالا و
ولكن كان ارحبهم ذراعا اى الاساس فلان رحب الباع والذراع و
رحيبها اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى شعر وليس باوسعهم
فى الغنى الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى
جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع وكقول الاخ
فى مرثية ابن له شعر والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم
وقول ابى تمام لعبة شعر وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح
يدعى حازما حين يجزع هذا اى النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما
غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت

الثانى كقول جرير شعر ولا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء القوم على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة ويذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له شعر ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان تنقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى شعر سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى الثانى اشمل من المعنى الاول كقول جرير شعر اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابى نواس شعر ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول مختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروى انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غاظ عليه غيرة احفظت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات شعر قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة

فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله ابيت مامر هارون باطلاقه

(ومنه) اي من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول

كقول ابي الشيص) شعر اجد الملامة في هواك لذيذة * حبا لذكرك فليلمني اللوم

(وقول ابي الطيب) شعر أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي

هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث

هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير تجويز تصدير المضارع المثبت

بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واما اذا جعلت الواو للعطف

فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد

ان الملامة من اعدائه * وما يكون من عدو الحبيب والمحبوب يكون مبغوضا

لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين

السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام شعر ونغمة

معتف جدواه احلى * على اذنيه من نغم السماع * وقول ابي الطيب شعر

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال * فاراد ابو تمام ان

الممدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود

اراد ابو الطيب انه سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ

الجراحة من عادته ان يعطي بغير سؤال (ومنه) اي من غير الظاهر (ان يؤخذ

بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه) وترى الطير على آثارنا

(راي عين) اي عيانا (ثقة) حال اي واثقة او على انه مصدر اقيم مقام

الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على

آثارنا لوثوقها (ان ستمار) اي ستطعم من لحوم من تقتلهم

(وقول ابي تمام) وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهل

الناشئ من تخيل اذ ربما يقتضى عطش واقامت عقبان الطير مع الرايات كالاعلام اعتمادا
على انها ستطعم من قتلاهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى ان رايات الممدوح التى هى
كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطير التى هى نواهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج
للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم
يلم بشئ من معنى قول الافوه راى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام انما اخذ
بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا
يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم
بشئ من افادة قوله راى عين وقوله ثقة ان ستمار كذا يقال ان قول ابى تمام ظللت
الخ يغنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على قول الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى
اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها على الرايات حتى
كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع
ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا
مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان
بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير الطير على آثارهم وما ذكرنا

اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة
لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف
من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه
الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول الا
بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن
الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى
الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه
مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك
مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان
يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه
انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب
عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين
فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اى
مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن
عبادة انه انشد لنفسه شعر مفيد ومتلاف اذا ما اتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا

الحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما حكى ان سليمان
بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب
عنق واحد منهم فاستعفى فاعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال
لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق شعر ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم
خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر
القدر ولن يقدم نفسا قبل منيتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد
سيفه وهو يقول شعر ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب
شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابى
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر
جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشد يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن
القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال شعر ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم ثم حضر الفرزدق فاخبر بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا شعر كذاك سيوف
الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان المتكلم في
اخذ من الاول قيل قال فلان كذا او قد سبقه اليه غيره فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول في
السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على
الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها

اخذ شئ منه لاجزء اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من
القران او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ
من القران او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث
وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تع كذا وقال النبى عليه
الصلوة والسلام كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر
او هو اقرب حتى انشد واغرب والثانى مثل قول الاخر ان كنت ازمعت
اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح
اللكع ومن يرجيه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى صلعم كفا من الحصباء فرمى بها
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض
الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله تع
بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب ان
رقيبى سيئ الخلق فداره من المداراة وهى المجاملة والملاطفة وضمير
المفعول للرقيب قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من
قوله صلعم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا
اى جعلته محفوفا محاطا به يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره
الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس
ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم من

الامثلة الاربعة والثانی خلافه ای نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلی
كقوله ای قول ابن الرومی شعر لئن اخطات فی مدحک ما اخطات
فی منعی • لقد انزلت حاجاتی بواد غیر ذی زرع • فقوله بواد غير ذی
زرع مقتبس من قوله تعالی حكاية ربنا انی اسكنت من ذريتی بواد غير ذی
زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فی القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات و
قد نقله ابن الرومی عن هذا المعنی الی جناب لا خير فيه ولا نفع ومن
لطيف هذا المذهب قول بعضهم فی صبی الوجه دخل الحمام فحلق راسه
شعر تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ • والبس من ثوب الملاحة ملبس • و
قد جرد الموسی لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلک يا موسی ولا باس
بتغيير يسير فی اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله ای قول
بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان ای وقع ما خفت ان يكونا
انا الی الله راجعونا وفی القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان
يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه ای علی انه من شعر الغير ان لم يكن ذلک مشهورا عند
البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الی التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخری لكنه لم يلتفت اليه لندرته
فی اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه علی انه من شعر الغير
فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمی شعر اذا ضاق صدری وخفت
العدی • تمثلت بيتا بحالی يليق • فبالله ابلغ ما ارتجی • وبالله
ادفع ما لا اطيق • وبدون التنبيه كقول بعضهم شعر كانت

يلهينه التنبيه سكوت وصوت وابيت لت سيرة محمل ، وقعدت
انتظر الغنائم كواكب ، وعرف المحل مبات دون المنزل ، البيت الثاني لمسلم
بن الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا
لا حاجة اليه قول ابن العميد ع كانه كان مطوياً على الحسنى ولم يكن في قديم
الدهر انشدني ، ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا ، من كان يألفهم في المنزل
الخشن ، البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه
من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه
ابو زيد للبيع شعر على اني سانشد يوم بيعي ، اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع
الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رض نسب الى العرج
وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ع ليوم
كريهة وسداد ثغر ، اللام في اليوم للتوقيت والكريهة من اسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع
المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب في زمان سد
الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان
اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر ع قد قلت
لما اطلعت وجناته ، حول الشقيق الغض روضة آس ، اعذاره الساري
العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس ، المصراع الاخير لابي تمام
واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تذكر
الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر شعر كنا معاً
مع مسح بوس نكابده ، والعين والقلب منا في قذى واذى ، ولكن
اقبلت الدنيا اعليل يا نفس فلا تقنطي ، ان الكرام اذا اشار

الى بيت اى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه فاحسنه

اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع

المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو

ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله

اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لى لماها اى سمرة

شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى من

الاذكار من قدها ومدامعى مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب

مجرى على انه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة

لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر

اى للجر والجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان

يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدل

منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون

الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر

اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب

تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه

بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه بتخترقدها بتمايل الرمح

وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابى الطيب

بهذه التورية والتشبيه ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير لما قصد

تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به

داء الثعلب شعر اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه * فالبيت لسحيم
بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني
مغيرا الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غالطوا وعضوا
اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره
وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد ولذا دعا له بالذي على طريق التهكم
وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين
المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر قد اودع شعره شيئا
من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق
شعره بشعر غيره * واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريقة الاقتباس
هو ان تضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر
الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد اى
طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابي العتاهية
شعر ما بال من اوله نطفة * وجيفة آخره يفخر * اى ما باله مفتخرا
عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان
كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في
الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث
وح يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر شعر انلني بالذي
استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه * يقول اذا تداينتم بدين * الى اجل مسمى
فاكتبوه * وقول الامام الشافعي * شعر عمدة الخير عندنا كلمات اربع

قال من خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعمل بنية، فقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة

من الرقش في انيابها السم ناقع • والى قصة يعقوب عليه السلام
والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل
اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى
ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الى من البازي
فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى
قول جرير شعر انا البازي المطل على نمير • اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح شعر تميم بطرق اللوم اهدى
من القطا • ولو سلكت طرق المكارم ضلت • وروى
ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال
عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ بني محارب ما تركونا
ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها
كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت • فدل عليها
صوتها حية البحر فقال اصلحك الله لم اضلوا البارحة برقعا و
كانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن
يزيد برقع وجلال **فصل** من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص
والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي
ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال
تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه
في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب
لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا
بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس

وان يكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة
ويكون المعنى متناسبة لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى
السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم
والصحة معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل
الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها
الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض
عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن والابتداء الحسن
فى تذكار الاحبة والمنازل كالابتداء فى قول امرئ القيس شعر
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول
وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد جرح بعضهم فى هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ
غريبة فباين الاول واحسن من هذا البيت النابغة شعر
كلينى لهم يا اميمة ناصب * وليل اقاسيه بطىء الكواكب * وكقوله
اى وحسن الابتداء فى وصف الديار كقول اشجع السلمى شعر قصر عليه تحية

وسلام، خلعت عليه جمالها الايام، فى اساس البلاغة خلع عليه اذا نزع
ثوبه وطرحه عليه وفى ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابى
الطيب شعر فراق ومن فارقت غير مذمم وأم ومن يممت خير ميمم
وفى الشكاية قوله ايضا شعر فؤاد ما تسليه المدام، وعمر مثل ما
تهب اللئام، وفى الغزل قوله ايضا شعر اريقك ام ماء الغمامة
ام خمر بفي برود وهو فى كبدى جمر، وينبغى ان يجتنب فى المديح
مما يتطير به كقوله اى قول ابى مقاتل الضرير فى مطلع
قصيدة انشدها الداعى العلوى شعر موعد احبابك بالفرقة
غد فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى
ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشده شعر لا تقل
بشرى ولكن بشريان غرة الداعى ويوم المهرجان فتطير به الداعى وقال
يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على
وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من
ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون
فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون الابتداء
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء
مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة
اذا فاق اصحابه فى العلم وغيره كقوله فى التهنية
اى كقول ابى محمد بن الخازن يهنى الصاحب
بولد لابنته شعر بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب
المجد فى افق العلى صعدا وقوله فى المرثية اى وكقول ابى الفرج

السماوى فى مرثية فخر الدولة شعر هى الدنيا تقول بملاء فيها حذار حذار من بطشى اى اخذى الشديد وفتكى اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام يعنى المعتصم بالله فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح فى ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف فى متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فمن عرضت له شكاة تعظيم نعمى ان يلم عظيم بالى على والامام سليم وكقول ابى الطيب [illegible] تهنية بزوال المرض شعر المجد عوفى اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى [illegible] ذايك السقم ومنه ما اشار فى افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه [illegible] جار الله فى الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما و [illegible] احمد الله احمد على ان جعلنى من علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به اى ابتداء وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب من تشبيب اى وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغى ان يقول مما ابتدئ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو

ان يصف الشاعر حال امرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيب بفلانة
اي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا يظهر معناه في
اللغة الا ان يقال انه لما كان اكثر ما تفتتح به القصائد
والمديح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح
ومما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصد كيف يكون فاذا كان
حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص منه بل في كلام المتقدمين والكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب ... بينها خرون فقد اهتموا به لما فيه
من الحسن والدلالة على براعة الشاعر ... له اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر شعر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا
السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت
اذا سريت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب تؤنث السرى والهدى توهم بنو اسد
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر
كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية و
القود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان
مزاولتنا السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا
فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى
اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومعقول يقول قوله مطلع

الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع

الجود واحسن التخلص وقع في بيت واحد لقول ابي الطيب **شعر**

نودعهم والبين فينا كانه ، قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق

وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى

ذلك الانتقال الاقتضاب اي الانقطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب

مذهب العرب اي الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد

المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال

في الاساس ناقة مخضرمة جدع [illegible] اذنها ومنه المخضرم

الذي ادرك الجاهلية والا[illegible] كانما قطع نصفه حيث كان

في الجاهلية والاقتضاب ان ك[illegible] مذهب العرب والمخضرمين لكن

الشعراء الاسلامية ايضا قد ي[illegible] في ذلك ويجرون على مذهبهم

وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي كقول ابي تمام وهو من الشعراء

الاسلامية في الدولة العباسية **شعر** لو راي الله ان في الشيب

خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل

من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف

الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي ومن الاقتضاب ما يقرب

من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله

اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه

قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله صلعم الى كلام آخر من

غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت

بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله

بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اى قوله بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله تع وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه و بين ذكر الله تع بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تع بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر ماب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظة هذا اما خبر مبتداء محذوف اى الامر هذا او مبتداء محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تع حيث ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن ماب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال و ذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنه اى ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتداء الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى ينبغى

ان يتانق فيه الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعراً كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختاراً حسنا تلقاه السمع واستلذ به حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهية وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد شعر وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهله [illegible] فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر اياك [illegible] هذا المنع شكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح [illegible] العطايا السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام [illegible] حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اى قول المعرى شعر بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه اى من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارات ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء

ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تع تبت يدا ابي لهب وتب وغير ذلك وكذا اختتام بعض السور مثل قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله ان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب وهذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع تشعب البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن ولتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا وللخاطر كلالا ولكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام والحمد لله على الانعام والصلوة على محمد وآله عليه وعليهم السلام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة هجرية بهراة صانها الله تع عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثالث من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تع عن البليات فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سلوك الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوي النفوس الزكية وبلغ مصنفه الى مرادة العلية

تمت

[illegible] المطـــــــــــــــــرع

خير الكلام ثناء رب خالق	من الهم الانسان نسق الناطق
ما من غيث في السماء وفي الثرى	الا احاط به بعلم السابق

كل حمد ينصرف الى حضرة من رفع السماء من غير معين وعماد، وثناء يليق جنابك خفض الغبراء بلا مشقة ولداد، جواهر الخشوع والثناء لآلى الخضوع ذات شان التي ترون بها ع[illegible]لام، تتجلى بها ابكار عرب في الخيام منتشرة في ساحته من ذراء من[illegible]ا عن علف الاصداف في ظروف وفي ملفلا دا بثراه ويواقيت الصلوة البهية [illegible] اهرة الزكية في جناب من هو في نوع الانسان كالدر اليتيم، وفي زمرة [illegible] كالطود العظيم والمعدن الفخيم ثم منبثة في مسارح آله البررة الكرام ومسابح اصحابه الخيرة النظيم وبعد فيقول الاثيم اللئيم احقر الزمن الداعي محمد عزيز الحسن صانه الله عن شر حوادث والمحن لما رايت من اثار العلم غير الطلل وما وجد من بحاره دون الطل وقلما نجد من العلماء من في جرابهم من العلوم بلغه، وربما يصاب من الفضلاء من فمرادتهم من الفضل مضغة، حتى صرفوا هممهم عن تعليم الفضلا واعرضوا عن عهد ادراسهم ودرس اشكال ومن جملة ذلك كتاب المطول في علم المعاني لم يرى في كتب المتقدمين مثلها كتاب صغير الحجم عزيز المعاني ولم يسمع الى اليوم في زبر الاقدمين عديلها كثير قليل المقدار متين المباني كلا انها لجديرة بان تكتب من اقلام الذهب على صفائح الزبرجد بل على الواح الزمرد كلا بل على خدود الحور، باقلام النور، فمن اجل ذلك هبت عليها من علماء الفحول، نسيم القبول، وتجمع الفضلاء لاجل حبابها كانها ام ولكن ما فازوا الى دعثها وتكاتها لتوعرها ما وقاما مرحي مراسم السخاء والجود

٧٥٩

[illegible]

على نظركم منذ يا السير بل لازم من كل حاذق لصاحب المطبع
الورد والوظيفة عليكم لان اشاعة العلم بطبع الكتب من
والاحاديث والفقه والمعاني والكلام والحكمة والطب وغيرها من الكتب
الفارسية والهندية بصرف المال الكثير والهمة الكبير التام ولا تستغرب
بصوت الخطاء لعله قد خطاء نظركم وتمعنوا فيها مرة بعد كرة ثم منهم واخرجت
عن وجه خرائدها التام والمهرة مما اشتبهم على الافهام رجحت مطولها سيا
مختصر وصرحت مجملها بلغ [illegible] الفرض والتقدير لو وجد تم في مقام
شيئا لوجب لكم ان تنسبوه الى [illegible] عدم احتياط الطابع لان للكتاب
القلمية وللمطبوعي آفات يخفى الا الدقيقة وللعلم آفات فان بقي فيه
شيء بالمحو والاثبات فليس جزاء هذا فقد فرغ من ذلك التحرير والتصحيح
هذا الكتاب المنير وتطبيعه في شهر ذي الحجة الحرام في سنة ثلث مائة
بعد الالف من الهجرة سيد النبيين خاتم المرسلين خير الانام صلى الله عليه
الف الف سلام والمسئول من الله ان يصون خاتمتنا عما سيقول السفهاء من الناس
وما ابرئ نفسي لان نفسي لا يخلى عن الادناس اللهم اجعل آخرتنا خيرا
من الاولى واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

قطعهٔ تاریخ

[illegible]